

جامعة أمجد بوقرة بومرداس

كلية الحقوق

قسم: العلوم السياسية



تأثير سياسة ترشيد النفقات العمومية في الجزائر على
المخططات البلدية للتنمية (PCD) بلدية تابلات بالمدينة
نموذجاً
(2016 . 2014)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص إدارة الجماعات المحلية

إشراف الأستاذ:

د. سمير بن عياش

إعداد الطالب:

❖ حمزوي سيدعلي

أعضاء لجنة المناقشة

رئيساً	د. سباش ليندة
عضواً مناقشا	أ. بركان نبيلة
مشرفاً ومقرراً	د. بن عياش سمير

السنة الجامعية: 2017/2016



إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَرَسُولِهِ وَالْمُؤْمِنِينَ ﴾

صدق الله العظيم

إلهي يا طيب الخليل يا بشكرك و يا طيب النهار يا بطاعتك.. و يا طيب اللحظات يا بذكرك.. و يا طيب الآخرة يا بعفوك.. و يا طيب الجنة يا برؤية الله جل جلاله

إلى من بلغ الرسالة و أدى الأمانة.. و نصح الأمة.. إلى نبي الرحمة و نور العالمين.. سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى هؤلاء في الحياة.. إلى معنى الحب و إلى معنى الحنان و التفاني.. إلى بسمة الحياة و سر الوجود.. إلى من كان دعاءها سر نجاة حي و حنانها بلسم جراحى إلى أغلى الحبايب أُمى الحبيبة

إلى من كلله الله بالعبية و الوفاء.. إلى من علمني العطاء بدون انتظار.. إلى من أحمل اسمه بكل افتخار.. أرجو أن يهد في عمرك ثمرات قد حان قطافها بعد طول انتظار و ستبقى كلماته نجوة أهدني بها اليوم و في الغد و إلى الأبد.. و أهدى العزيز

إلى أخواني العزيزين؛ إبراهيم و بادي و أختي العزيزة؛ سلمى و زوجها يوسف أشكركم على مواقفكم النبيلة إلى من تعلمتم لئلا تحي بنظرات الأهل إلى كل أفراد العائلة صغيرا و كبيرا: حمزة و يحيى.

كما يا يفوتني أن أهدي ثمرة هذا العمل يا صدقائي الأعزاء: أحمد دن محمد و عائشة، كريس سارة و عائشة، حديدي محمد و عائشة، إبراهيم كمال، حديد محمد، لونيس فوزيل، عوج عيسى، عصماني أمين، حوت عبد الغاني، أحمد قايدي....

إلى كل موظفي و موظفات بلدية تابلو ط

إلى كل الأصدقاء و الأهل حبة في كل مكان.

إلى من يتصفح مذكرتي أتمن أن أهديك ثمرة عملي...

بقلم: حمزة و يحيى سيدعالي

كلمة شكر

أولاً وقبل كل شيء الحمد لله الذي أنار درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا إلى إنجاز هذا العمل .

أتقدم بالشكر إلى الوالدين الكريمين وأسأل الله برهما وطاعتهما .

توجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد على إنجاز هذا العمل وفي تذليل ما واجهته من صعوبات، وأخص بالذكر الأستاذ المشرف "الدكتور بن عياش سمير" الذي لم يخل علي بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت عوناً لي في إتمام هذا البحث .

كما أتقدم بكل عبارات الإحترام والتقدير لجميع "أساتذة جامعة بومرداس" ، كما أخص بالشكر والعرفان

إلى الدكتور "حميان مسعود" وكذا الرئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية تابلط والأمين العام لبلدية

تابلط السيد "حديدي محمد" على تقديم إيدي العوز والتسهيلات اللازمة من أجل إنجاز هذا العمل .

وأتقدم بالشكر والإخلاص إلى أئبل وأصدق أخ "عز الدين" مع كل دعواتي له بالنجاح في الحياة .

فإن أصبت فمن الله وحده وإن أخطأت فمن نفسي ومن الشيطان .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

تلعب البلدية دور القاعدة الإقليمية للدولة لمساهمتها بصفة خاصة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية بمختلف جوانبها وكذا الحفاظ على الإطار المعيشي للمواطن وتحسينه، لذلك خصصت الدولة مخططات من أجل النهوض بالتنمية المحلية وترقيتها، ويكون تمويلها من الميزانية الدولة التي بدورها تعتمد على الاقتصاد الريعي الذي تأثر مؤخرا بإنهيار أسعار النفط على غرار الاقتصاد دول أخرى مثل السعودية، قطر، الإمارات، الكويت.... الخ، مما أثر على الميزانية العامة للدولة، التي ألفت بظلالها على الميزانية اللامركزية للجماعات المحلية التي عانت من عجز في ميزانيتها هي الأخرى خاصة البلديات التي تعتمد على التمويل من ميزانية الدولة مع غياب المشاريع التنموية المحلية.

وهذا مآدى بالدولة الى مد يد الدعم المالي للبلديات الفقيرة من أجل القضاء على العجز الحاصل في ميزانيتها؛ كما إتخذت الدولة عدة سياسات تهدف للحد من الانفاق حيث قامت بعدة إجراءات احترازية في السنوات الماضية عن طريق إتخاذ بعض التدابير التي تحد من صرف المال العام الذي سبق وأن وقعت فيه الإدارات من قبل بسبب التبذير وعدم الحرص على ترشيد النفقات العامة المحلية لئلا يتسبب في أزمة خانقة في ميزانية الدولة إمتدت لسنين عديدة، مما فرض ضرورة تنفيذ ما يسمى مخططات الترشيح للمال العام .

وقد ساهمت الأزمة النفطية من جديد في العودة نهاية سنة 2014 وبداية سنة 2015 ليصل سعر البترول الى دون 47 دولار امريكي بعدما كان أكثر من 140 دولار لتعلن الدولة سياسة الترشيح الذي أثر على الكثير من المشاريع خاصة المشاريع المحلية.

ليأتي بعدها قرار ترشيح النفقات العامة المحلية الذي أدى الى تجميد الكثير من المشاريع وتخفيض بعض مخصصات المشاريع وأموال الدعم للبلديات في اطار المخططات البلدية للتنمية ومن خلال هذا الطرح العام يمكن صياغة الإشكالية التالية:

✚ الإشكالية :

كيف انعكست سياسات ترشيح الإنفاق العام على المخططات البلدية للتنمية من خلال الحالة المدروسة (بلدية تابلط)؟.

✚ **التساؤلات الفرعية:** من خلال التساؤل السابق الذي يعبر عن غاية وهدف البحث و حتى يتيسر لنا التحكم في جوانب الموضوع ارتأينا طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تساعدنا في توجيه الدراسة، وهي:

1. ما هي آثار سياسات الإنفاق العام في الجزائر؟؛
2. ما مدى تحقيق سياسات الترشيح النفقات العامة في الجزائر لأهدافها؟؛
3. كيف انعكست سياسات ترشيح النفقات العامة على المخططات البلدية للتنمية في الجزائر؟؛

✚ **الفرضيات:** تمثلت في:

1. الآثار المترتبة عن سياسة الإنفاق العام في الجزائر كانت كارثة خاصة على الاقتصاد والميزانية العامة للدولة حيث إستنزفة كثير من المال العام.
2. الأهداف التي جاءت من أجلها سياسة ترشيح النفقات العامة لم تحقق بسبب اعتماد الدولة الجزائرية على سياسة شراء السلم الاجتماعي وتوجيه مجمل النفقات العامة للقطاع الاستهلاك على حساب القطاع الاستثمار.
3. قلصت سياسات ترشيح النفقات العامة عدد ونوعية المخططات البلدية في الجزائر مما أثر سلبا على الأهداف المرجوة من هذه المخططات.

✚ **المنهج المتبع:**

اعتمدنا في دراستنا على **المنهج الوصفي** من خلال توظيفه لفهم بمختلف الأدبيات الخاصة بالفصل الأول والثالث للتعرف أكثر على بعض المفاهيم المتعلقة بالترشيح النفقات العمومية والمخططات البلدية للتنمية، وكذلك **المنهج القانوني** من خلال تم توظيفه لفهم بعض القوانين والمراسيم الرئاسية والتنفيذية. كما استعملنا **المنهج التحليلي والمنهج الإحصائي** باستعمال نسب وقيم المتعلقة بالنفقات المحلية وحجم تزايد إنفاق العمومي خلال فترة الدراسة وتحليل الجدول وكذلك في دراسة الحالة وتحليل الجداول.

➤ أسباب اختيار الموضوع: تعود مبررات اختياري لهذا الدراسة إلى مجموعة من المبررات منها الموضوعية ومنها الذاتية، ومن هذه المبررات ما يلي:

➤ المبررات الذاتية:

- تنمية المعارف الشخصية في موضوع ترشيد النفقات العمومية ومدى تأثيرها في المخططات البلدية للتنمية في الجزائر، بالإضافة إلى طبيعة التخصص إدارة الجماعات المحلية.
- محاولة التعرف على المستجدات الحديثة التي جاءت بها الحكومة الجزائرية وهي سياسة ترشيد النفقات العمومية وأثر الذي ستركه في مشاريع التنمية المستقبلية.

➤ المبررات الموضوعية:

- ترشيد النفقات تحظى في الأزمة الأخيرة.
- نقص الدراسات في هذا الموضوع.

➤ حدود الدراسة: يمكن وضع حدود للدراسة للإمام بمختلف جوانبها:

- الإطار المكاني: نظرا للأزمة التي عرفت الجزائر متمثلة في انهيار سعر البترول في الأسواق العالمية وما ترتب عنه من تراجع في المداخل ما جعل الدولة الجزائرية تنتهج سياسة ترشيد النفقات العمومية وهو الأمر الذي انعكس سلبا على عدد المشاريع المرتبطة بالتنمية المحلية، فالمجال المكاني يخص الجزائر ثم بالتحديد بلدية تابلط.
- الإطار الزمني: تمثل الإطار الزمني للبحث في الفترة الممتدة من 2014 إلى 2016.

➤ أهداف الدراسة: يهدف دراسة هذا البحث إلى:

- التعرف على الإطار المفاهيمي لترشيد النفقات العمومية؛
- التعرف على السياسات التي اتخذتها الجزائر من أجل القضاء على هدر المال العام؛
- التعرف على تأثير سياسة ترشيد النفقات على المخططات البلدية للتنمية من خلال دراسة حالة إحدى البلديات في الجزائر؛

➤ **صعوبات الدراسة:** من الصعوبات التي واجهتها في انجاز هذا البحث قلة المراجع وعدم وجود دراسات سابقة تتناول موضوع سياسة ترشيد النفقات العمومية وتأثيرها على مختلف البرامج المتبعة من طرف الدولة لا من قريب ولا من بعيد، لذلك فإن هذه الدراسة التي قمت بها تعد الأولى من نوعها في هذا المجال.

➤ **هيكل الدراسة:** للإجابة عن الإشكالية، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة، تضمن بحثنا هذا مقدمة وثلاث فصول وخاتمة:

➤ **الفصل الأول: ماهية ترشيد النفقات العمومية:** وسيتم التطرق من خلاله إلى: مفهوم الترشيح (التعريف والنشأة) ثم مفهوم النفقة العامة (التعريف - التطور - الأركان - وأثارها على الاقتصاد) ثم مفهوم ترشيح النفقات العمومية

الفصل الثاني: تطور حجم النفقات العامة والمحلية في الجزائر وأهم سياسات ترشيحها: والذي يشمل تصنيف النفقات العمومية واسباب زيادة حجم الإنفاق في الجزائر في الفترة الممتدة من 1990 إلى 2016 وكذلك تناولنا بعدها أهم المحاولات التي كانت من طرف الدولة الجزائرية لترشيح النفقات العمومية لنفس الفترة السابقة.

الفصل الثالث: النموذج التطبيقي بلدية تابلط بالمدينة (2014 - 2016): والذي يشمل تعريف بالحالة الدراسة (النشأة - هيكلها التنظيمي) ومن ثم تطرقنا إلى كيفية إعداد المخططات البلدية للتنمية بعدها ننقل لتأثير سياسة ترشيح النفقات على مخططات البلدية للتنمية من الناحية الكمية وذلك من خلال مقارنة عدد المخططات المقترحة من طرف المجلس الشعبي البلدي ومخططات المسجلة من طرف مديرية التخطيط ومراقبة الميزانية من خلال فترة دراسة محددة لدراسة الحالة وكذلك سنتطرق إلى أنواع المخططات البلدية للتنمية وتصنيفاتها، لنذهب إلى تأثير سياسة ترشيح النفقات العمومية من الناحية النوعية والمردودية أي نوعية المخططات المقترحة حسب القطاعات ونوعية المخططات المسجلة حسب القطاع المقترح فيه يحقق ومنه فإن كل نوع من المخططات لديه مردودية مرجوة من ذلك المخطط.

الفصل الأول: ماهية

ترشيد النفقات

العمومية

تمهيد:

يعتبر ترشيد النفقات العامة من المفاهيم الاقتصادية المرتبطة بالسلوك الاقتصادي للفرد والمجتمع ككل وبالرغم من الاختلافات المفاهيم والتطبيقية لترشيد الإنفاق إلا أنه هناك اتفاقا واسعا حول أهميته وضرورته خصوصا في ظل الأزمات المالية التي تعصف باقتصادات الدول من حين لآخر لذلك سنطرق في هذا الفصل إلى ماهية ترشيد النفقات العامة والذي تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث كالتالي:

المبحث الأول: مفهوم الترشيح؛

المبحث الثاني: مفهوم النفقات العامة؛

المبحث الثالث: مفهوم ترشيد النفقات العامة.

المبحث الأول: مفهوم الترشيد:

توجد مصطلحات كثيرة تهدف إلى ضرورة التحكم في النفقات العامة؛ ولعل أهمها: أولويات الإنفاق، ضبطه وتحسين كفاءته... الخ، وربما يكون مصطلح الترشيد أدق وأشمل هذه المصطلحات، فماذا نعني بالترشيد لغة واصطلاحاً؟

1.1. الترشيد لغة: حسب ابن منظور في لسان العرب، أصل الفعل ثلاثي رَشَدَ ورَشِدَ، رَشَدَ، بالفتح، يَرُشِدُ، رُشْدًا؛ اهتدى وأصاب به الأمر والطريق والرشاد نقيض الغي، والرشد اسم فاعل من رشد، وفي الحديث " عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي "، رَشِدَ، بالكسر، يُرْشِدُ رَشْدًا والرشادا اهتدى واستقام، والرَّشْدُ نقيض الضلال، قال ابن منظور: قال أبو منصور: منهم من جعل رَشْدَ يَرُشِدُ، ورَشِدَ يَرُشِدُ بمعنى واحد نقيض الغي والضلال.⁽¹⁾

وقال كذلك الفيروز آبادي في قاموس المحيط: رَشِدَ كَنَصَرَ وكَفَرِحَ، رُشْدًا أو رَشْدًا ورشادًا: اهتدى، والرَّشْدُ عن طريق الحق مع تصلب فيه.⁽²⁾

وكذلك معنى الترشيد لغة: هو الهداية والاعتدال، حيث يقال أرشد أي أهدى، كما يقال أرشده أي أهده ودله، ولقد أشار القرآن الكريم إلى هذا المدلول في أكثر من موضع كقوله تعالى: ﴿فَإِنْ آتَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ...﴾. (النساء الآية: 6)، أي إذا اقتنعتم أن هؤلاء اليتامى قد توفرت لديهم إمكانيات الضبط، وحفظ الأموال وحسن التصرف فيها في أوجه الصلاح والسداد، فيمكنكم أن تعطوهم أموالهم، ومنه يمكن القول إن الترشيد يعني الاهتداء إلى أوجه الصلاح والسداد وحسن التصرف وضبط السلوك.⁽³⁾

كما أن الترشيد والرشاد وهو الطريق الوسط الذي لا إفراط فيه ولا تفریط وهي سمة الدين الرشيد والطريق الرشيد هو الأمر الذي يراعي كافة المصالح بحيث يوازن بينهما ولا يهمل شيء منها يعني أنه لا بد من سلوك المنهج الوسط في الإنفاق فلا إسراف وهو التبذير، ولا بخل وهو التقدير⁽⁴⁾.

(1) جمال الدين محمد مكرم ابن منظور، لسان العرب، دار صابر، بيروت، لبنان، م3، ط10، د س، ص ص: 175_177.

(2) مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط8، سنة 2005، ص: 282.

(3) محمد عمر أبو دوح، ترشيد الإنفاق العام وعجز ميزانية الدولة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص ص: 17_18.

(4) محمد بن عزة، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990/2009، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010، غير منشورة، ص: 55.

من هذه التعاريف يمكن القول إن الترشيد من وجهة اللغوية يعني الاهتداء إلى الطريق الصواب والاعتدال فيه وعليه فإنه بالنسبة للسياسة المالية، فإن الترشيد يعني سلوك سبيل لا إسراف فيه ولا تبذير.

2.1 . الترشيد اصطلاحاً: الترشيد معناه اتخاذ القرار السليم في أي أمر من أمور الحياة، ولا يكون القرار رشيداً إلا إذا كانت عواقبه نافعة ومشروعة، والرشد في اتخاذ القرار هو القرار المناسب في الأمر المناسب لتحقيق أقصى منفعة بأقل تكلفة، والترشيد من الموجبات الدينية في جميع الأحوال وهو قيمة إيمانية وخلق حسن وسلوك سوي⁽¹⁾.

وفي مجال الاقتصاد الإسلامي: يقصد به ممارسة المعاملات الاقتصادية بما يحقق أكبر منفعة معتبر شرعاً وفقاً لمقاصد الشريعة الإسلامية وهي حفظ الدين والنفس والعرض والعقل والمال، أي قرار اقتصادي يمس هذه المقاصد الخمسة يعتبر قرار سفيهاً، ولذلك يجب على متخذ القرار أن يدرس عاقبته، فإن كان خيراً فليتخذها، وإن كان أمراً يسبب ضرراً فليمتنع عن اتخاذها⁽²⁾.

ويأخذ كذلك اصطلاح " الترشيد " معناه من مصطلح " الرشد " بمعناه الاقتصادي والذي يعبر عن التصرف بالعقلانية وحكمة، وعلى أساس رشيد، وطبقاً لما يملي به العقل، ويتضمن الترشيد وإحكام الرقابة والوصول بالتبذير والإسراف إلى حد أدنى ومحاولة الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية، البشرية والطبيعية⁽³⁾.

إن الترشيد هو أحد المصطلحات الأكثر استعمالاً في التحليل الاقتصادي لكنه يحمل معاني متعددة، حيث يمكن إطلاقه على أي سلوك إذا ما تم إنجازه في إطار مجموعة من المبادئ والمفاهيم المعروفة مسبقاً، لكن المشكلة تكمن في تحديد الإطار العام للمبادئ والمفاهيم والتي من خلال مدى التوافق والانسجام معها يمكن الحكم على السلوك بالرشادة أو السفاهة، وأن تحديد هذه المفاهيم والمبادئ عملية تخضع لمغيرات وعوامل متعددة ذات أبعاد تاريخية وثقافية وأخلاقية وهي تختلف من بلد إلى آخر تبعاً للنظام الاقتصادي المتبع⁽⁴⁾.

(1) حسين حسين شحاتة، ترشيد الإنفاق في الإسلام ضرورة شرعية وعدالة اجتماعية، دار المشورة للخبرة والاستشارات المالية الشرعية، مصر، 2009، ص: 3.

(2) المرجع نفسه، ص: 5.

(3) محمد بن عزة، مرجع سبق ذكره ص: 56.

(4) محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2008، ص: 397.

ولقد نشأ مصطلح الرشادة الاقتصادية والعقلانية الاقتصادية مع المدرسة الحدية، التي أرادت من خلاله تفسير السلوك البشري بالنسبة لهذه المدرسة فإن الرشادة الاقتصادية، تعني التزام السلوك الاقتصادي بنتائج حساسة ودقيقة وهو في كل الحالات لا يخرج عن تحقيق الأهداف المحددة بأقل تكلفة ممكنة سواء كان ذلك يتعلق بسلوك الأفراد أو الهيئات العامة، وقد دعا البحث المتقدم في هذا المجال تخصص الإنفاق العام إلى الدراسة المقارنة بين الامتيازات المحصلة من كل تخصص والتكلفة اللازمة لذلك، وكذا الفرص البديلة والامتيازات هنا لا تشمل تلك التي يتم تخصيصها مباشرة، وإنما يجب أن يضاف إليها تلك الامتيازات غير مباشرة للمستفيدين المحتملين بصورة غير مباشرة عن طريق الآثار الخارجية⁽¹⁾.

ومنه نستنتج أن الترشيح جاء لمنع إسراف المال بدون سبب أو لخدمة أغراض شخصية للأفراد بل يؤدي إلى حسن تدبير واتخاذ القرار المناسب لتحقيق أهداف بأقل التكاليف ممكنة دون الإسراف الكبير الذي ليس له داعي.

أو هو ضمان الحد الأدنى للأموال أو الموارد من أجل تحقيق الأهداف والغايات الحصول على المردودية كبيرة من دون إسراف.

(1) Arde Chamineau, **Lexique Économique General**, PUF, 1979, p 154

المبحث الثاني: مفهوم النفقات العامة:

تشكل النفقات العامة القسم الأكبر من مكونات الموازنة العامة للدولة، كما أن سياسة الإنفاق العام تعتبر من بين أهم سياسات الدولة الرامية إلى تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية منها لذا وجب توجيهها الوجهة الصحيحة لتحقيق هذه الأهداف.

1.2 . تعريف النفقة العامة:

سنتطرق فيه إلى تعريف النفقة العامة لغتا واصطلاحا:

1 . الإنفاق العام في اللغة:

مشنتقة من كلمة نفق، وهي تدل على انقطاع الشيء وذهابه، ومنه نفقت الداية أي ماتت، ونفق البيع أي راج، وذلك إنه يمضي فلا يكسد ولا ينفق، وسميت النفقة لأنها تمضي لوجهها⁽¹⁾، ونقول أنفق الرجل أي ذهب ما عنده، ورجل منفاق أي كثير ومنه قوله تعالى: ﴿ قُلْ لَوْ أَنُّكُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ وَكَانَ الْإِنْسَانُ قَوْرًا ﴾. (الإسراء، الآية: 100)، أي لأمسكتم خشية نفاذها فتصبحوا فقراء، وكذلك هي من أنفق الرجل إذا افتقر وذهب ماله⁽²⁾.

2 . النفقة العامة اصطلاحا: فالنفقة العامة هي ما تنفقه الدولة أو أي شخص من الأشخاص العامة الأخرى أو المؤسسات التابعة لها وهذا بخلاف النفقة الخاصة التي يضيف عليها الطابع الشخصي⁽³⁾. وتعرف النفقة العامة بأنها مبلغ من المال يخرج خزانة الدولة، بواسطة إداراتها وهيئاتها ووزاراتها المختلفة، لتلبية الحاجات العامة⁽⁴⁾.

كذلك هي مجموعة من المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها في شكل كمية معينة من المال خلال فترة زمنية معينة بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة ؛ أما في التشريع الجزائري فلم يرد تعريف للنفقات العامة عدا تلك الإشارات التي تناولها في إطار الميزانية العامة للدولة أو ما تعلق باعتمادها⁽⁵⁾.

(1) باسم أحمد عامر، نظرية الإنفاق في ضوء القرآن الكريم، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص: 25.

(2) رياض العابد، الرقابة المالية على النفقات البلدية، مذكرة الماستر في الحقوق، تخصص قانون إداري، قسم الحقوق، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، سنة الجامعية 2013/2014، غير منشورة، ص: 14.

(3) إبراهيم بن داود ، الرقابة المالية على النفقات العامة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، طبعة 2010، ص: 26.

(4) سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2000، ص 27.

(5) عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعة، مصر، 2005، ص: 173.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج التعريف التالي: النفقات العامة بمثابة مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق المنفعة العامة.

2.2 . تطور مفهوم النفقات العامة: لقد تطور مفهوم النفقة العامة مع تطور الدولة وتدخلها في الاقتصاد إذ اتسع نطاق الإنفاق في ظل الدولة المتدخلة كما كان عليه في ظل الدولة الحارسة، وفيما يلي سنعرض النظرة الكلاسيكية (التقليدية) والنظرة الحديثة لمفهوم تطور النفقات العامة:

1 . النظرة الكلاسيكية (التقليدية) لمفهوم النفقات العامة: لقد ساد في الفكر الاقتصادي التقليدي مفهوم الدولة الحارسة الذي اقتصر دورها في تأمين، الدفاع، الأمن والعدالة، إضافة إلى بعض أوجه النشاط المحدودة وقد ترتب على ذلك اقتصار الإنفاق على تأدية هذه الوظائف التي تستهدف توفير بعض الخدمات والمرافق العامة التي تتعارض مع مبادئ المذهب الفردي الحر.

وقد نادى المفكرون التقليديون بضرورة الاقتصاد في النفقات العامة إلى أبعد الحدود وكان تبريرهم لذلك أن الإنفاق الحكومي ما هو إلا استهلاك غير إنتاجي من ثروة المجتمع، وأن الدولة تقوم بتغطية نفقاتها من خلال فرض الضرائب، وأن التوسيع في النفقات يعني التوسيع في تحصيل المزيد من الضرائب، أي تحمل الأفراد عبئاً ضريبياً أكثر، وهذا يؤثر على استهلاكاتهم ومدخراتهم حيث يمكن للأفراد استخدام المبلغ الذي دفع كضريبة في الحصول على استهلاك وإدخاره⁽¹⁾.

وترتب على ذلك بروز عدة مبادئ للفكر الكلاسيكي التي أثرت في مفهوم النفقات العامة أهمها:

✓ **أفضل النفقات العامة هي أقلها حجماً**، لأن النفقات العامة يترتب عليها تحويل موارد اقتصادية قيمة من القطاع الخاص المنتج إلى القطاع الحكومي غير منتج ولذا فإن زيادة حجم هذه النفقات العامة يعني تحويل موارد من قطاع يتحقق فيه عائد إلى قطاع آخر غير منتج ويؤدي إلى تخفيض رفاهية أفراد المجتمع.

✓ **أولوية تحديد النفقات العامة في الموازنة العامة**، وذلك من أجل تحقيق المبدأ الأول وحتى لا تقلل من رفاهية الأفراد فنحدد أولاً حجم الإنفاق العام ثم نبحث بعد ذلك عن مصادر الإيرادات العامة الأقل تكلفة لتمويل هذه النفقات فلا نحصل على إيرادات عامة أكبر من حجم النفقات العامة حتى لا تبدد، أو تجمع إيرادات عامة أقل من النفقات العامة المقدره حتى تستطيع الدولة القيام بوظائفها الأساسية الحيوية لأفراد المجتمع⁽²⁾.

(1) علي خليل وسليمان أحمد اللوزي، المالية العامة، دار وهران للنشر والتوزيع، وهران، الجزائر، 2000، ص: 92.

(2) حامد عبد المجيد دراز، المرسي السيد حجازي، المالية العامة، طبعة 2004، ص: 220.

✓ **حيادية النفقة العامة** بمعنى أن النفقات العامة لا يجب أن تؤثر على الأنشطة الاقتصادية المختلفة الزراعة، الصناعة، التجارة وغيرها أو على المراكز النسبية لأصحاب الدخل المختلفة في المجتمع، ويتضمن هذا بدوره إهمال الجانب الوظيفي للنفقات العامة حيث لا ينبغي استخدام هذه النفقات لدعم قطاع اقتصادي معين أو لتشجيع فئة معينة من أفراد المجتمع ويرجع هذا بدوره إلى الفكر الاقتصادي السائد آنذاك والخاص بعد إنتاجية الإنفاق العام.

✓ **توازن الموازنة العامة سنويا**، حيث لا يجب سحب موارد اقتصادية من أفراد المجتمع تريد أو تقل حجم الإنفاق العام المقدر لأنه في الحالة الأولى تبدد موارد اقتصادية وفي الحالة الثانية لا تستطيع الدولة القيام بوظائفها الأساسية مثل: الدفاع، الأمن والعدالة وغيرها، ومرة أخرى يعكس هذا المبدأ الفكر الاقتصادي الذي ينادي بأن الدولة لا يجب أن تكون لها وظائف اقتصادية أو أعمال من جوانب الموازنة العامة في تحقيق أهداف اقتصادية.

2. النظرة الحديثة لتطور مفهوم النفقات العامة: اتضح مع تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ضرورة التخلي عن مفهوم الدولة الحارسة، وانتشر بدله مفهوم الدولة المتدخلة خاصة بعد أن ساد العالم الكساد العالمي الكبير في 1929، وفي الوقت ذاته برزت أفكار النظرية الكنزوية للاقتصادي الإنجليزي "جون مينارد كينز" خلال الثلاثينات من القرن الماضي، والتي قامت على تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال الإنفاق باعتباره المضخة التي تنشط الدورة الدموية للنشاط الاقتصادي، والتخلي عن الحياد المالي وإحلال محله المالية الوظيفية والذي يقرر بتحديد الإنفاق العام المطلوب أولاً، ولا مانع أن يتحدد إنفاق عام أكبر من الإيرادات⁽¹⁾.

وفي ظل الدولة الاشتراكية أو المنتجة التي تتحمل مسؤولية النشاط الاقتصادي في المجموعة، نتيجة لسيطرتها الفعلية على وسائل الإنتاج ازداد حجم النفقات العامة، وبخاصة الاقتصادية والاجتماعية، وذلك لاتساع نطاق نشاط الدولة الذي يهدف إلى توزيع موارد الإنتاج بين الإنتاج والاستهلاك وفقا لخطة وطنية شاملة تملك الدولة سلطات مطلقة في تنفيذها⁽²⁾.

وفي ظل الدول النامية تتحمل الدولة مسؤولية إحداث تغييرات هيكلية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بإقامة المشروعات اللازمة لتقديم الخدمات الأساسية لعملية التحول الاقتصادي والتي يطلق عليها مشروعات البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية، ولا شك أن نجاح الدولة في سياستها

(1) علي خليل سليمان، أحمد اللوزي، نفس المرجع سبق ذكره ص: 94.

(2) المرجع نفسه، ص: 95.

الفصل الأول: ماهية ترشيد النفقات العامة

الاقتصادية يعتمد على مدى التخصيص الأمثل للموارد والتوزيع العادل للدخل والاستقرار والنمو الاقتصادي⁽¹⁾.

ومع اتساع دور الدولة زاد الاهتمام بالنفقات العامة واحتلت مكانا بارزا في الدراسات المالية وذلك بتحديد وتحليل المكونات، أنواعها، أثارها الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد الوطني وأصبحت أداة في توجيه السياسة المالية لتحقيق الأهداف المسطرة.

3.2. أركان النفقة العامة:

من خلال التعاريف السابقة للنفقات العامة نستخلص أنها ذات أركان أو عناصر ثلاث هي:

- ✓ مبلغ نقدي؛
- ✓ يقوم بإنفاقه شخص عام؛
- ✓ الغرض منها تحقيق مصلحة عامة أو نفع عام.

1. النفقة العامة هي مبلغ نقدي:

إن النفقة العامة تتخذ طابعا نقديا، أي تتم في تدفقات نقدية ويترتب على ذلك استبعاد جميع الوسائل غير النقدية التي كانت تستخدم في السابق كالوسائل العينية أو تقديم مزايا معنوية من أجل الحصول على ما تحتاجه من خدمات عامة تقدمها للمجتمع، ويرجع سبب اتخاذ الإنفاق العام شكل المبلغ النقدي:

- ✓ انتقال الاقتصاد من مرحلة اقتصاد المقايضة إلى مرحلة الاقتصاد النقدي مما استوجب أن يكون التعامل بالنقود.
- ✓ يحتاج الإنفاق العام من أجل ضمان تنفيذه وتوجيهه نحو الأهداف التي خصص لها إلى أنواع مختلفة من الرقابة البرلمانية والإدارية وهذه الرقابة يسهل إجراؤها إذا كان الإنفاق في شكل نقدي.
- ✓ يثير الإنفاق العبثي الكثير من المشاكل منها كيفية تقديره، التهاون وعدم الدقة من قبل السلطات الحكومية وإفساح المجال لهذه السلطات لمحابة بعض الأفراد على حساب البعض الآخر⁽²⁾.

(1) نفس المرجع سابق الذكر ص: 96_97.

(2) محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، ديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 2003، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، ص: 66.

✓ يؤدي الأخذ بالإتفاق العام العبثي للإخلال بمبدأ المساواة بين الأفراد في تحمل الأعباء العامة، ذلك أن الدولة يفترض أنها حققت المساواة بين الأفراد في جباية الضرائب فإنها لا تلتبث أن تحابي بعضهم يمنحهم مزايا عينية مما يؤدي إلى تخفيض عبء الضرائب عنهم⁽¹⁾.

2. صدور النفقة العامة عن جهة أو شخص عام:

الجهة الوحيدة التي تتولى الإتفاق العام هي الدولة من خلال أجهزتها المختلفة ضمن القوانين المعمول بها فمثلا إذا قام شخص طبيعي أو معنوي خاص بالتبرع لبناء مسجد أو مدرسة أو مستشفى فإن هذا لا يعد من قبيل النفقة العامة بل يعد نفقة خاصة لأنه لم يخرج من خزينة الدولة⁽²⁾؛ اعتمد الفكر المالي على معيارين للتمييز بين النفقة العامة والخاصة حيث: **المعيار الأول** عبء الجهة التي يصدر عنها الإتفاق وهو ما يطلق عليه العيار القانوني والإداري ويعتمد **المعيار الثاني** علو الوظيفة التي تؤديها النفقة وهو ما يسمى المعيار الوظيفي⁽³⁾.

أ. المعيار القانوني والإداري:

يعتمد مؤيدو هذا المعيار على الطبيعة القانونية للجهة التي تقوم بالإتفاق التي تحد طبيعة النفقة وما إذا كانت عامة أم خاصة، فالنفقات العامة هي تلك النفقات التي يقوم بها أشخاص القانون العام أي الشخص المعنوي العام وهي الدولة والهيئات العامة القومية والمحلية والمؤسسات العامة. وتعتبر نفقات خاصة تلك النفقات التي يقوم بها الأفراد والشركات والجمعيات الخاصة أو أشخاص القانون الخاص ويستند أصحاب هذا الرأي إلى اختلاف طبيعة نشاط القانون العام عن طبيعة نشاط الشخص المعنوي الخاص، أي أن نشاط أشخاص القانون العام يهدف إلى تحقيق المصلحة الجماعية العامة، ويعتمد في ذلك على القوانين والقرارات الإدارية أي سلطة الأمر، بينما يهدف النشاط الشخص المعنوي الخاص إلى تحقيق المصلحة الفردية الخاصة التي تعتمد على التعاقد ومبدأ المساواة بين المتعاقدين⁽⁴⁾.

ينتق هذا المعيار القانوني والإداري مع الفكر التقليدي، الذي يؤمن بدور الدولة الحارسة، التي يجب أن يكون دورها في أضيق الحدود والقيام بالوظائف التقليدية المحددة، وهي الأمن الخارجي والأمن الداخلي والعدالة وبعض المرافق العامة وبذلك تحقق انتقالها من الدولة الحارسة إلى الدولة

(1) نفس المرجع سابق الذكر، ص: 66.

(2) طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان، الطبعة الأولى، 2009، ص: 122.

(3) Maurice Duverger, **France Publique**, PUF, Paris, 1971, pp 34_39

(4) **Ibid.** pp 48 – 50.

المتدخلة إلى الدولة المنتجة، حيث يمتد نشاط الدولة ليشمل كثيرا من أوجه النشاط التي كانت تدخل فيما مضى ضمن نشاط الشخص المعنوي الخاص كالإنتاج والتوزيع، لقد أصبح المعيار القانوني والإداري غير كاف لتميز بين النفقات العامة والنفقات الخاصة وقاصرا عن مجارة الواقع العلمي والتطور الذي لحق بالحياة الاقتصادية والاجتماعية وذلك لانهايار الأساس الذي يقوم عليه، وهو اختلاف طبيعية نشاط الدولة عن نشاط الأفراد، لذا اقترح بعض الكتاب الماليين المعيار الثاني وهو المعيار الوظيفي.

ب . المعيار الوظيفي (الموضوعي):

يعتمد هذا المعيار على الفكرة الاقتصادية والاجتماعية والتي تأخذ في حسابها تطور الدولة واتساع نطاق نشاطها المالي، حيث تتحد طبيعة النفقات العامة طبقا لهذا المعيار على أساس طبيعة الوظيفة التي تخصص لهذه النفقات وبناء على ذلك تعتبر النفقات عامة إذا قامت بها الدولة بصفقتها السيادية أو إذا قام بها بعض الأشخاص الخواص الذين تفوضهم في استخدام سلطتها السيادية، أما النفقات التي تقوم بها الدولة أو الهيئات، المؤسسات العامة، شركات القطاع العام في الظروف نفسها، التي يقوم الأفراد والقطاع الخاص للإنفاق فيها فإنها تعتبر نفقات خاصة⁽¹⁾.

3 . هدف النفقة العامة هو إشباع حاجة العامة:

إن هدف النفقة العامة هو تحقيق الصالح العام للمجتمع حيث يستفيد أفراد المجتمع بصورة عامة من تلك للخدمة التي تقدمها الحكومة وذلك لأن الأموال التي تغطي هذه النفقات ملك للعامة. يعتبر مفهوم الحاجة العامة أمر نسبي يختلف من مجتمع لآخر حسب التطور الحضاري والاجتماعي والثقافي لكل مجتمع وهنا يتبادر التساؤل عن المقصود بالمنفعة العامة. فالماليون التقليديون أمثال: (جون ستيوارت ميل، كارل ماركس... الخ) يرون تحقيق المنفعة العامة إذا ما خصص الإنفاق العام لإشباع الحاجات العامة في حدود الوظائف التقليدية للدولة، أما إذا رجعنا إلى الفكر المالي الإسلامي فمفهوم الحاجة ينطلق أصلا من شعور النفس البشرية بالضعف والافتقار، ويربط هذا الفكر صفة عمومية النفقة على إشباعها للحاجات العامة دون الخاصة فأصل تشريع الإنفاق مبني على تحقيق مصالح الأفراد الكلية ويقسم الفكر المالي الإسلامي الحاجات العامة تبعا لمعيار المصلحة العامة إلى:

(1) خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل لنشر والتوزيع، عمان، الطبعة 3، سنة 2007، ص: 57.

✓ **الضروريات:** وهي ما لا غنى عنه لبقاء المجتمع والحياة الأفراد مثل: الدفاع، الصحة... الخ.
✓ **الحاجات:** وهي ما تصعب الحياة بدونها، وتصبح شاقة بفقدانها مثل: مرافق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والخدمات الأساسية.

✓ **الكفايات:** وهي التي تسهل حياة الأفراد وتضفي عليها نوعا من الراحة والمتعة مثل: مرافق الترفيه من حدائق، ملاهي، منتجات سياحية... الخ⁽¹⁾.

4.2 . تقسيمات النفقات العامة وآثارها الاقتصادية:

للنفقة العامة العديد من التقسيمات التي تتسم بها وذلك وفق جملة من المعايير التي تجعل منها تقسيمات مضبوطة وهذه النفقات لها آثار متعددة تؤثر في كل جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية:

* - تقسيمات النفقات العامة:

هناك العديد من التقسيمات التي تحدد بنين النفقات العامة للدولة يمكن إيجازها في التالي:

1 - **التقسيم الوظيفي للنفقات العامة:** هذا التقسيم تصنف النفقات العامة طبقا للوظائف والخدمات

التي تقوم بها الدولة في مختلف المجالات كما يلي:

أ. **النفقات العامة الاقتصادية:** وتشمل الأموال المخصصة للقيام بخدمات ذات أهداف اقتصادية، كالمشاريع الاستثمارية والتنمية المتنوعة.

ب. **النفقات العامة الاجتماعية:** تتضمن النفقات اللازمة للقيام بخدمات اجتماعية، مثل: المبالغ التي تمنح لبعض الفئات الاجتماعية أو الأفراد، كما تتضمن النفقات المخصصة للخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية والضمان الاجتماعي.

ج. **النفقات العامة الإدارية:** تتضمن النفقات المخصصة لتسيير المرافق العامة من رواتب وأجور العاملين في الإدارة الحكومية، كما تتضمن المبالغ المخصصة للجهاز الإداري من أجل إعداد أو تدريبه ويدخل ضمنها أيضا المبالغ لتحقيق الأمن الداخلي.

د. **النفقات العامة العسكرية:** تتضمن النفقات المخصصة لإقامة واستمرار مرفق دفاع الوطني رواتب وأجور ونفقات إعداد ودعم القوات المسلحة⁽²⁾.

(1) حسين محمد سمحان وآخرون، زياد الخيسة، المالية من المنظور إسلامي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2010، ص: 125.

(2) محمود حسين الوادي و زكرياء أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2007، ص: 134_138.

الفصل الأول: ماهية ترشيد النفقات العامة

هـ. النفقات العامة المالية: تتضمن النفقات العامة المخصصة من أجل أداء أقساط وفوائد الدين العام والأوراق والسندات المالية الأخرى.

2 - حسب دوريتها وانتظامها: حسب هذا التقسيم نجد نوعين النفقات، نفقات عادية ونفقات استثنائية.

أ. النفقات العامة العادية: هي التي تنفق بشكل دوري منتظم سنوياً، أي يعني هذا الانتظام والتكرار ثبات مقدار النفقة أو تكرارها بالحجم ذاته، ومثالها: الرواتب والأجور ونفقات الصيانة.

ب. النفقات الاستثنائية: هي التي لا تتكرر بانتظام ولا تتميز بالدورية، فهي تحدث على فترات متباعدة وبصورة غير منتظمة ومثالها: النفقات العامة الاستثمارية الضخمة، نفقات مكافحة البطالة.

3 - حسب نطاق سريانها: يعتمد هذا التقسيم على مبدأ شمول الإنفاق، ويمكن تقسيمها إلى: نفقات عامة مركزية ونفقات عامة محلية؛ يمكن التمييز بينهما على أساس جملة من المعايير أهمها:

أ. معيار المستفيد من النفقة: تعتبر النفقة العامة مركزية إذا كانت موجهة لصالح مجتمع الدولة بكامله مثله: نفقات الأمن والدفاع، أما إذا كانت النفقة موجهة لصالح إقليم معين أو منطقة معينة داخل الدولة فهي نفقة محلية مثله: نفقة إيصال الكهرباء والماء.

ب. معيار من يتحمل عبء النفقة العامة: تعتبر النفقة العامة المركزية إذا تحمل المجتمع عبئها عن طريق الموازنة العامة للدولة، وتكون النفقة العامة محلية إذا تحمل عبئها المجتمع الإقليمي عن طريق الموازنة المحلية.

ج. معيار الموازنة التي ترد فيها النفقة العامة: يرى بعض الاقتصاديين أن حيز المعيار هو النظر إلى الموازنة التي ترد فيها النفقة العامة، فالنفقة العامة مركزية إذا وردت في الموازنة العامة، ومحلية إذا وردت في موازنة الإقليمية بغض النظر عن المستفيد منها ومن يتحمل عبئها⁽¹⁾.

4 - حسب آثارها على الإنتاج الوطني: تقسم حسب هذا المعيار إلى قسمين:

أ. نفقات عامة حقيقية: تنطوي على النفقات العامة التي تؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج الوطني، وهي النفقات المنتجة التي تتم بمقابل يتمثل في السلع والخدمات كمرتببات وأجور موظفي الدولة، وينشأ الأثر المباشر لهذه النفقات من خلال وجود طلب فعال من جانب الدولة يؤثر على حجم ونوع الإنتاج ويولد دخلاً ممن يزودون الدولة بهذه السلع والخدمات.

(1) نفس المرجع سابق الذكر، ص ص: 139_141.

ب . النفقات العامة التحويلية: هي تلك النفقات التي لا تؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج الوطني، فهي فقط تحول القوة الشرائية فيها بين الأفراد والجماعات أي لا تعدو كونها تعيد توزيع الدخل الوطني، وهي عادة تتم دون مقابل.

* - الآثار الاقتصادية للنفقات العامة: للنفقات العامة أثرا بارزا على جميع نواحي الحياة في الدولة سواء الاقتصادية، الاجتماعية أو السياسية، ويختلف هذا الأثر من دولة إلى أخرى، ومن بين أهم المتغيرات الاقتصادية التي تتأثر بمستوى الإنفاق العام هي الناتج الوطني، مستوى التشغيل، مستوى الأسعار، الاستهلاك الكلي وتوزيع الدخل بين أفراد المجتمع.⁽¹⁾

1 - آثار الإنفاق العام على الناتج الوطني: تحدث النفقات العامة آثار اقتصادية مباشرة على الإنتاج الوطني من خلال تأثيرها على قدرة الأفراد ورغبتهم في العمل والادخار والاستثمار وتأثيرها على تحويل عناصر الإنتاج والقوى المادية للإنتاج.

أ . أثر النفقات العامة على قدرة الأفراد ورغبتهم في العمل والادخار والاستثمار: تزيد النفقات العامة الموجهة للخدمات كالصحة والتعليم من كفاءة الأشخاص على العمل، كذلك فإن النفقات العامة على المرافق التقليدية كالدفاع الخارجي والقضاء تهيئ الظروف التي يصعب من دونها عملية الإنتاج، فهي توفر الأمن والاطمئنان للأشخاص من أجل القيام بنشاطاتهم وتؤدي إلى توزيع الدخل بين الأفراد وتزيد من إمكانياتهم في الادخار.

ب . آثار الإنفاق العام على انتقال عناصر الإنتاج: تؤدي النفقات العامة إلى انتقال عناصر الإنتاج بين المناطق المختلفة، وذلك عن طريق إنشاء مدن ومجمعات سكانية ومناطق صناعية في أماكن جديدة، ومن القطاع العام إلى الخاص أو العكس، ومن نشاط إلى نشاط اقتصادي آخر وذلك بتشجيع بعض النشاطات ودعمها، وغالبا ما يكون لهذا الانتقال الأثر الكبير على الناتج الوطني.

ج . آثار الإنفاق العام على القوى المادية للإنتاج: يقصد بها تلك الموارد الطبيعية، القوة العاملة، وأس المال والتطور والتكنولوجيا بحيث أن النفقات الإنتاجية أو النفقات الاستثمارية تؤدي إلى زيادة تراكم رؤوس الأموال ومن ثم زيادة المقدرة الإنتاجية الوطنية الخاصة في المدى الطويل، إضافة إلى ما يحدث من زيادة مباشرة في الدخل الوطني الجاري يجب الإشارة هنا فيما يخص أثر الإنفاق العام على مستوى الإنتاج الوطني إلى نقطتين مهمتين هما:

⁽¹⁾ نفس المرجع سابق الذكر، ص: 143 _ 148.

- الزيادة في الإنفاق العام تصبح غير فعالة في زيادة مستوى الإنتاج الوطني في حالة التشغيل الكامل لأن الإنتاج وصل إلى أقصى إمكانات.

- يجب استبعاد الآثار السلبية للإنفاق العام مثل: الضغوط التضخمية بسبب طول فترة المشاريع، وتجنب سوء استعمال الموارد الاقتصادية المتاحة باختيار المشاريع الإنتاجية المناسبة من حيث التكاليف والفوائد⁽¹⁾.

2 - الإنفاق العام ومستوى الاستهلاك: إن مستوى الاستهلاك يتناسب طردياً مع مستوى الدخل، هذا الأخير يرتبط بدوره بمستوى الإنتاج في الاقتصاد، فإذا كان أثر الإنفاق العام على الإنتاج إيجابياً وسيكون أثره النهائي على مستوى الاستهلاك إيجابياً، ويختلف هذا الأثر من مجتمع إلى آخر حسب توزيع الدخل والثروة بين الأفراد وحسب الميل الحدي للاستهلاك، فكلما كان هذا الميل أكبر كانت الزيادة في الاستهلاك أكثر، ولهذا كان الإنفاق الذي يرفع من مستوى دخول الفقراء يزيد من مستوى الاستهلاك أكثر من الإنفاق العام الذي يستفيد منه أصحاب الدخل المرتفعة، لذا تعد الإعانات الاجتماعية من أهم أنواع النفقات التي تؤثر على مستوى الاستهلاك، ويتضح الأثر المباشر للإنفاق على الاستهلاك من عدة أوجه أهمها:

أ. زيادة الإنفاق الاستهلاكي: وذلك عن طريق شراء الحكومة للسلع وخدمات استهلاكية من أجل تسيير الأجهزة الحكومية، إضافة إلى دفع أجور ومرتبوات الموظفين الذين ينفقونها بدورهم في شراء السلع وخدمات.

ب. زيادة الإنفاق الاستثماري: وهذا يؤدي إلى زيادة دخول المنتجين وبالتالي ارتفاع دخول العاملين في المشاريع الاستثمارية مما يزيد في مستوى الاستهلاك لديهم.

3 - النفقات العامة ومستوى الأسعار: إن النفقات العامة الهادفة إلى تقليل الدين العام تكون فاعليتها أقل تأثير على النفقات الاستهلاكية أو الاستثمارية يكون له أثر مختلف على الأسعار، فإذا وجهت النفقات للاستثمار فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض نسبي في الأسعار والسبب في ذلك هو زيادة العرض على الطلب ويكون مستوى التوازن عند مستوى الأسعار أقل من المستوى السابق، أما إذا وجهت النفقات العامة لتشجيع الاستهلاك فهذا سيؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار والسبب في ذلك هو زيادة الطلب مقارنة بالعرض، لكن هذه الزيادة قد تتوقف لتعاود الانخفاض إذا كانت حافزاً للمنتجين لزيادة الإنتاج لهذا فإن هذا الأثر يتوقف أيضاً على مستوى النشاط الاقتصادي العام، فيكون أثر النفقات

⁽¹⁾ نفس المرجع سابق الذكر، ص ص: 149_151.

العامة على الأسعار قليل في حالة الركود الاقتصادي، ويكون كبير في حالة الازدهار، لذا يرى العديد من علماء المالية العامة بضرورة إتباع سياسة مالية توسعية في فترات الكساد انكماشية في حالة الإنعاش الاقتصادي⁽¹⁾.

4 - آثار النفقات العامة في إعادة التوزيع الدخل الوطني: يقصد بإعادة توزيع الدخل الوطني هو إعادة توزيعه عن طريق تدخل الدولة باستخدام الوسائل المتاحة لها، حيث يتحدد توزيع الدخل في الدول رأسمالية وفقاً لقوانين السوق في صورة أجور أو أرباح أو فوائد أو إيجارات، وهو ما يؤدي إلى وجود تفاوت كبير في توزيع الدخل مما يتطلب تدخل الدولة لإدخال التعديلات اللازمة لتجعله قريباً للعدالة والمساواة، وتباشر الدولة تدخلها في إعادة توزيع الدخل الوطني على مرحلتين:

- فهي تتدخل أولاً في توزيع الدخل بين الذين شاركوا في إنتاجه، وذلك عن طريق النفقات الحقيقية التي تؤدي إلى خلق زيادة مباشرة في الإنتاج الوطني، ومن ثم توزيع دخول جديدة على عناصر الإنتاج تتمثل في الأجور، فوائد ريع الأرباح، أي أنها تؤدي إلى توزيع الدخل بين المنتجين.
- وتتدخل ثانياً من أجل إعادة التوزيع النهائي للدخل الوطني، وفي هذه المرحلة تلجأ الدولة لإدخال تعديلات ضرورية على الدخل الناتجة عن التوزيع الأولي لإعادة توزيع الدخل بين المستهلكين، حيث تعتمد على الأدوات المالية في ذلك كالنفقات التحويلية التي تقتصر على تحويل جزء من الدخل بين الفئات الاجتماعية المختلفة أو بين فروع الإنتاج المختلفة، أو عن طريق النفقات العامة التي تؤديها الدولة لتقديم خدمات غير قابلة للتجزئة مثل: نفقات الأمن، الدفاع، العدالة فمثل هذه النفقات تؤدي إلى زيادة الرفاهية الجماعية.

وتجدر الإشارة إلى أن دراسة آثار النفقات العامة لا تقتصر على طبيعة النفقات العامة فقط، بل تتطلب أيضاً معرفة مصدر تمويلها، فإذا كان تمويلها عن طريق إيراداتها من الضرائب التي تفرض على أصحاب الدخل المرتفعة ومن الرسوم وأملاك الدولة فإن أثر النفقات يهدف إلى تقليل التفاوت في الدخل بين الطبقات الاجتماعية دون إحداث زيادة في الأسعار مع مرونة الجهاز الإنتاجي، أما إذا كان تمويلها عن طريق الضرائب التي تفرض على الطبقات المتوسطة والفقيرة أو من القروض العامة أو الإصدار النقدي الجديد فإن أثر النفقات العامة سوف يؤدي إلى زيادة التفاوت بين الفئات الاجتماعية وإلى زيادة الأسعار وظهور التضخم، مع مراعاة مرونة الجهاز الإنتاجي ومستوى التشغيل الكامل.

(1) طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص: 138_140.

المبحث الثالث: مفهوم ترشيد النفقات العامة:

يعتبر ترشيد الإنفاق العام من المفاهيم الاقتصادية والعقلانية المرتبطة بالسلوك الاقتصادي للفرد والمجتمع ككل، وبالرغم من الاختلافات المفاهيمية والتطبيقية لترشيد الإنفاق يوجد اتفاق واسع حول أهمية مبدأ ترشيد النفقات العامة وضرورتها خصوصا في ظل الأزمات المالية التي تعصف باقتصاديات الدول من حين إلى آخر، لذلك سنطرق في هذا المبحث إلى مفهوم ترشيد الإنفاق العام ومبرراته، ومختلف مقوماته ومتطلبات نجاحه.

1 - تعريف ترشيد النفقات العامة:

هو يعبر عن: "الحصول على أعلى إنتاجية عامة ممكنة بأقل قدر ممكن من الإنفاق والإسراف"⁽¹⁾، كما يعرف أيضا على أنه "تحقيق أكبر نفع للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذا الإنفاق إلى أعلى درجة ممكنة، والقضاء على أوجه الإسراف والتبذير ومحاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة وأقصى ما يمكن تديره من الموارد العادية للدولة"⁽²⁾.

كما يعرف أيضا على أنه حسن التصرف في الأموال وإنفاقها بعقلانية وحكمة على الأساس الرشيد دون إسراف ولا تقتير (زيادة الإنفاق العام عن موضع الاعتدال يعد سفه وكذا إنقاصه يعتبر تقتير) ويتضمن ترشيد النفقات إحكام الرقابة عليها، وتلاقي النفقات الغير ضرورية وزيادة الكفاءة الإنتاجية ومحاولة الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية والبشرية المتوفرة، أي بمعنى آخر هو الإدارة الجيدة للإنفاق⁽³⁾.

لهذا فإن ترشيد الإنفاق العام يعني في ظل الندرة النسبية للموارد المتاحة للمجتمع، وارتباط تزايد الإنفاق العام بعوامل يصعب تجنبها، والعمل على تحقيق الفعالية في تخصيص الموارد وكفاءة استخدامها بين الدولة والقطاع الخاص والالتزام بفعالية تخصيص الموارد داخل القطاعات الدولة، بما يضمن تعظيم رفاهية المجتمع من خلال إشباع ما يفضلونه من سلع وخدمات.

(1) محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1999، ص: 72.

(2) مسعود درواسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي: حالة الجزائر 1990 - 2004، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2004، غير منشورة، ص: 171.

(3) شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر (دراسة حالة الجزائر 2000 - 2010)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2012، غير منشورة، ص: 87.

2 - أهداف ترشيد الإنفاق العام: بهدف ترشيد الإنفاق إلى تحقيق ما يلي:

- رفع الكفاءة الاقتصادية عند استخدام الموارد والإمكانات المتاحة على نحو يزيد من كمية ونوع المخرجات بنفس مستوى المدخلات، أو على نحو يقلل من المدخلات بنفس مستوى المخرجات.
 - تحسين طرق الإنتاج الحالية وتطوير نظم الإدارة والرقابة، وإدخال الأساليب التقنية أو دراسة الدوافع والاتجاهات.
 - خفض عجز الموازنة وتقليص الفجوة بين الإيرادات المتاحة والإنفاق المطلوب، والمساعدة في السيطرة على التضخم والمديونية والمساهمة في تدعيم وإحلال وتجديد مشروعات البنية الأساسية.
 - مراجعة هيكلية للمصروفات عن طريق تقليص نوعية وحجم المصروفات التي لا تحقق مردودية كبيرة.
 - دفع عجلة التطور والتنمية واجتياز المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الدولة وتحدياتها.
 - محاربة الإسراف والتبذير وكافة مظاهر وأشكال سوء استعمال السلطة والمال العام.
 - الاحتياط لكافة الأوضاع المالية الجيدة والمستقرة والصعبة والمتغيرة محليا وعالميا.
 - المحافظة على التوازن بين السكان والموارد في مختلف المراحل الزمنية القصيرة والمتوسطة والطويلة.
 - تجنب مخاطر المديونية الحالية وأثارها خصوصا وإن كثير من الدول النامية تعاني من مشكلة تسديد ديونها التي من المحتمل أنها أسرفت فيها في الماضي.
 - المساعدة على تعزيز القدرات الوطنية في الاكتفاء الذاتي النسبي على الأمد الطويل وبالتالي تجنب المجتمع مخاطر التبعية الاقتصادية والسياسية وغيرها⁽¹⁾.
 - تحقيق الانسجام بين المعتقدات الدينية والقيم الاجتماعية للمجتمعات العربية والإسلامية من جهة والسلوك الاقتصادي في هذه المجتمعات من جهة أخرى⁽²⁾.
- ويجدر الذكر أن هذه الأهداف إن تحققت فإنها تشير إلى الترشيح الأمثل لنفقات العامة وهذا ما يجنب مستقبلا الوقوع في أزمات وأضرار الناجمة عنها إن وقعت وللوصول إلى تحقيق تلك الأهداف يجب توفير عناصر ومتطلبات لإنجاح عملية الترشيح والوصول لأهداف المرجوة.

(1) محمد صادق حامد ربابعة، نموذج مقترح لقياس أثر جودة المعلومات المحاسبية على الترشيح الحكومي الأردني طبقا للمعايير

الدولية، دكتوراه فلسفة في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن، 2010، غير منشورة، ص: 48.

(2) نائل عبد الحافظ العواملة، الإدارة المالية العامة مدخل نظامي مقارن، مركز أحمد ياسين، الطبعة الرابعة، الأردن، 2003، ص 286.

3 - عناصر ومتطلبات نجاح عملية ترشيد الإنفاق العام:

إن عملية ترشيد الإنفاق العام ليست بالسهلة، لكنها خطوة ضرورية وهي في الوقت ذاته تحتاج إلى ضمانات متطلبات كي يمكن إنجازها على أحسن وجه.

3 - 1 - عناصر ترشيد الإنفاق العام: تتطلب عملية ترشيد الإنفاق العام توفر جملة من العناصر والدعائم التي ترتكز عليها، ولعل من أهمها ما يلي:

أ - التحديد الدقيق لحجم الإنفاق العام الأمثل: يتحقق ذلك بتطبيق المجال بين السقف الأعلى والحد الأدنى للإنفاق، ويتوقف حجم الإنفاق على القرار السياسي المعبر عن موقف الدولة إزاء الوظائف التي يمكن أن تتحملها الحكومة باتجاه المجتمع، وهو الموقف الذي بدوره يحدده النظام الاجتماعي والاقتصادي القائم بالإضافة إلى ظروف البيئة التي يمر بها المجتمع، وكل هذه الاعتبارات ضرورية لتحديد الحجم الأمثل للإنفاق العام، ولو استخدمنا المنفعة كأداة للتحليل على غرار الفكر الحدي، لأمكن القول بأن الحجم الأمثل لهذه النفقة يكون متعلق بكبر المنفعة لو بقيت هذه النفقة في يد الأفراد لا قاموا بإيقافها⁽¹⁾.

ومن هذا المنظور فإن تقسيم الوظائف بين الدولة والهيئات الخاصة لا يعتمد على معيار النسب أو القطاعات لأن في ذلك قصر النظر وإنما يعتمد على معيار تعظيم مصلحة المجتمع المحققة.

ب - توجيه النفقة العامة نحو النفع العام: ونقصد به ضرورة أن تكون النفقة العامة لإشباع حاجات عامة ولن ندخل هنا في الجدل العلمي الدائر بين علماء المالية حول تحديد طبيعة وماهية الحاجة العامة والمعايير التي يحتكم إليها ذلك، فهذا معروف جيدا في الفكر المالي المعاصر لكن الذي يستحق التأكيد والتتويه به هو أن الفكر المالي المعاصر يعتبر ذلك ركنا أساسيا من أركان النفقة العامة، ويعتبر الخروج عليه هو خروج عن المبادئ المالية الرشيدة، ويتطلب هذا عدم تخصيص النفقات العامة لتحقيق المصالح الخاصة ببعض الأفراد أو الفئات لما يتمتعون به من نفوذ، ولذا متى كان الإنفاق يستهدف خدمة خاصة كان هدر للمال العام وخروج عن سياسة الترشيح.

(1) محمد فرحي، النمذجة القياسية ترشيد السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة خاصة لسياسة الإنفاق العام)، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة

الجزائر، 1998/1999، غير منشورة، ص: 286.

ج . إتباع مبدأ الأولوية: يوصي الخبراء الماليون بضرورة احترام هذا المبدأ وعدم الخروج عليه، وإلا اتجهت الأموال إلى مجالات ومشروعات أقل أهمية وحرمت منها مجالات ومشروعات أكثر أهمية، الأمر الذي يؤدي إلى تشويه الاقتصاد الوطني، وعدم تحقيق الإنفاق العام الآثار المرجوة، فاحترام هذا المبدأ ضرورة لحفظ الأموال من الضياع وتعظيم منفعة استخدامها، وقد تعرض الفكر الاقتصادي إلى بعض الأدوات التي تمكن من تطبيق هذا المبدأ ومن ذلك تحليل التكلفة والعائد، حيث أن المقارنة بين تحليل التكلفة ومستوى العائد تسمح باختيار تلك المشاريع التي تكون عوائدها أكبر من التكاليف اللازمة لإنشائها كما أن إعطاء أوزان ترجيحية للأهداف الموجودة، والآثار المباشرة لكل من هذه المشاريع، يسمح بترتيبها والبدء بأفضلها تحقيقاً للمصلحة العامة⁽¹⁾.

د . الحرص على ضمان الجودة والرفع من المردودية: بحيث ينبغي أن تعكس المردودية النتيجة التي تترتب عن النفقة العامة أي المردودية الاقتصادية والاجتماعية للنفقة العامة، نعني أن تكون المردودية جيدة تعكس قيمة الأموال التي صرفتها الدولة من أجل توفير السلع والخدمات.

فالحرص على جودة الخدمات والسلع يمكن من تجنب المصاريف الإضافية الكثيرة التي تتقل كاهل الدولة وتغني عن أعمال الترميم المتكررة والمتتابة التكاليف، وبالإضافة إلى ذلك فإن المردودية الاجتماعية للنفقة تنطوي على تحويل النفقات الاجتماعية قصد محاربة ظاهرة الفقر، فكل مصلحة ينبغي أن تبحث عن أعلى درجة من الفعالية مقابل أقل تكلفة.

هـ . التحديد الدقيق لوقت ومقدار النفقة: هذا العنصر يتعامل مع قضيتين لا غنى عن أي منهما، الأول أن تكون النفقة في حدود الوضع الأمثل لها أو عبارة أخرى ضرورة تحري أن تكون النفقة معيارية أو قريبة منها، والثانية أن يتم الإنفاق في الوقت المناسب دون تقديم أو تأخير وغير خاص مالها تبين القضيتين تأثيرها جوهري في عملية ترشيد الإنفاق العام، فإذا كان الإنفاق لا يشبع أي حاجة فهو إنفاق سفيه كأن تعطي مرتبات أو مكافآت من غير تقديم خدمة حقيقية تفيد المجتمع أو تعطي إعانات لمن لا يستحقها، وعلى الوجه المقابل نجد عدم الإنفاق مع وجود الحاجة ما يجعل توفير المال في هذه الحالة يعد سلوكاً غير رشيد.

و . توافر المعلومات المالية: يجب توافر جملة من المعلومات اللازمة عن الموارد المالية المتوقعة، عن أوجه الإنفاق المختلفة وأن تكون هذه المعلومات قابلة للاستعمال مما يسمح بالتأكيد من اتجاهات حركة الإيرادات والإنفاق مستقبلاً، كما يسمح استخدام مختلف الأساليب التنبؤية لبناء الدراسة اللازمة

(1) علي كنعان، اقتصاديات المال والسياسات المالية والنقدية، دار المعارف، جمهورية العربية السورية، بدون سنة نشر، ص: 188.

على أسس أكثر واقعية، إلى جانب الإدراك التام بقدرة الجهات المعنية على التحصيل أو الصرف حيث أن مهمة تحقيق كل من النفقات والإيرادات مهمة أعقد من القدرة على دراسة التنبؤات المختلفة والقيام بإعداد وتصميم مشروعات يصعب تنفيذها⁽¹⁾.

بالإضافة إلى هذه العناصر ينبغي تحقيق مجموعة من الشروط حتى تتم عملية ترشيد الإنفاق على أحسن وجه نذكر منها:

✓ تقييد تقديرات المصروفات في حدود الالتزامات الفعلية، والحد من ظاهرة نموها المستمر والمتزايد بحيث تكون الزيادات التي تكون مرتبطة إما بمؤشرات محددة مسبقا على مدى المتوسط كالمقارنة بالنتائج المحلي الإجمالي، الإيرادات غير النفطية، عجز الميزانية... الخ أو بأولويات وبرامج ومشاريع مرتبطة بالرؤية الاستراتيجية للحكومة.

✓ الالتزام بالقوانين والتعليمات المتعلقة باعتماد وتنفيذ الميزانية العامة للدولة وطلبات الاعتمادات الإضافية وذلك لما تشكله الميزانية من خطة قصيرة لأجل رؤية سياسات وخطط وبرامج الحكومة المعتمدة.

✓ دعم وزيادة برامج ومشاريع مشاركة القطاع الخاص في عمليات تقديم الخدمات وزيادة مساهمته في عمليات التنمية، والتي تستند بشكل رئيسي على دعم سياسة التخصيص.

✓ دعم تطبيق المعايير الموحدة للمسائل المتعلقة بشكل وحجم الهياكل الإدارية والقوى العاملة وتركيبه الرواتب والعلاوات والامتيازات في الحكومة، وذلك لما تشكله التغييرات التي تتم فيها من انعكاسات مستمرة وكبيرة على الميزانية العامة للدولة.

3 - 2 - متطلبات نجاح عملية ترشيد الإنفاق العام:

إن سلامة عملية الترشيد وتكامل عناصرها هي خطوة أولى لوجود إنفاق عام رشيد لكنها بمفردها غير كافية فهي بحاجة إلى توافر ضمانات ومتطلبات لكي يتم انجاز هذه العملية على الوجه المطلوب ونشير فيما يلي إلى أهم هذه المتطلبات:

أ . ضرورة توافر بيئة سليمة للحكم: إن الالتزام بمبادئ الحكم الراشد ضروري جدا لعملية ترشيد الإنفاق العام، فالإدارة الجيدة لموارد الدولة وتوفير الشفافية في تدفق المعلومات ووصولها إلى الجميع، والرقابة والمساءلة الجادة عن موارد الدولة سواء في جانب الصرف أو التحصيل، وكذا السماح بمشاركة جميع أطراف المجتمع في رسم سياسات الدولة وتوجيه نفقاتها سوف يساهم فعلا في ذلك هذا

⁽¹⁾ نفس المرجع سابق الذكر، ص ص: 190_193.

فضلا على أن الحكم الراشد يحارب كل أشكال الفساد وهدر المال العام ما يعمل في النهاية على ترشيد الإنفاق العام.

ب . إرادة سياسية قوية: حيث أنه من المعلوم أن تخصيص الموارد لأوجه معينة للإنفاق، يثير العديد من الحساسيات بين الفئات ذات المصالح المتعارضة، خاصة إذا ما كان المجال مفتوحا أمام إمكانية المنافسة أو إعادة النظر في قرارات التخصيص وعليه فإن وجود حكومة قوية تواجه مثل هذه التحديات، يعد أمرا ضروريا لاستكمال عملية الترشيح، مما يعني أنه بالإضافة إلى القدرة على اتخاذ القرار، يجب توفير الإمكانيات اللازمة للتأثير على تنفيذه، من أجل إعطاء سياسة الموازنة الفعلية اللازمة.

ج . كفاءة أجهزة الدولة وحسن إدارتها: إن توفر الإرادة السياسية والمشاركة الفعلية في غياب جهاز إداري كفء يتولى الإشراف على مختلف المرافق والهيئات العامة، والقيام بالوظائف المحددة لها، لا يحقق عملية الترشيح للإنفاق العام، حيث تجد خاصة في الدول النامية ضعفا كبيرا في تحصيل الإيرادات العامة، وفي حالات كثيرة لا تقوى الإدارة العمومية على مواجهة أصحاب المصالح، الذين يفلتون من الضرائب بسهولة⁽¹⁾.

د . التطبيق الجاد للمعرفة العلمية المكتسبة: ينبغي تطبيق كل ما يتم التوصل إليه عن طريق الخبرة على ترشيد الإنفاق العام، وكذلك إقامة سياسة اقتصادية حكيمة تكون رهينة وجود حكومة قوية لديها القدرة على السماع والإقناع، وتقدير الخبرات ومناقشتها بكل موضوعية.

و . توفر نظام محاسبة ورقابة فعال: بحيث تستطيع مختلف الجهات المعنية من خلاله التعرف على كل عمليات الإنفاق العام ومجالاته، ويمكنها من تقييم كل عملية ولعله يكون أكبر قليلا على قوة الدولة، التزامها بنشر نتائج نشاطها وإطلاع الرأي العام على ما تزعم القيام به إذ يقدر نجاح الدولة في ذلك بقدر ما يطمئن إليها أفرادها وهيئاتها وهذا ما يؤدي بهم إلى المساهمة في إنجاح عملية الترشيح، وتضمن للسياسة المنتهجة فعالية حقيقية.

ي . الابتعاد عن مزاحمة القطاع الخاص: وذلك بعدم إقامة المزيد من المشاريع العامة المملوكة للدولة وفتح المجال للقطاع الخاص للاستثمار فيها، فالتوسع في المشاريع العامة من قبل الدولة ينتج عنه المزيد من عجز الموازنة ونمو المديونية، وقد أثبتت التجارب خاصة في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق أنه بإمكان الاعتماد على القطاع الخاص في إنجاز الكثير من المشروعات التي كانت حكرًا

(1) فرحي محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص: 287_289.

الفصل الأول: مساهمة ترشيد النفقات العامة

على الدولة وربما يكلفه أقل مما تنجزه الدولة، ذلك أن المستثمر الخاص يكون حريصاً أكثر على الأموال من أجل تحقيق أكبر ربح، أما إذا قامت بتلك المشاريع المؤسسات العامة فمن الممكن أي يحدث هناك اختلاس أو تبذير للمال العام، مما يزيد تكلفة إنجاز المشروع ويبعدنا عن ترشيد الإنفاق لهذا أصبح من الضروري أن يكون تدخل الدولة وفقاً لضوابط ومعايير تحد من تدخلها في إنفاق الموارد الاقتصادية على نشاطات اقتصادية يستطيع القطاع الخاص أن يؤديها بشكل أفضل، وهو ما يتطلب من الدولة إعادة صياغة دورها في النشاط الاقتصادي بما يرشد عن طريق دعم وزيادة برامج ومشاريع مشاركة القطاع الخاص في عمليات تقديم الخدمات وزيادة مساهمته في عمليات التنمية، والتي تستند بشكل رئيسي على دعم الخوصصة⁽¹⁾.

ترشيد النفقات العامة أصبح ضروري من ضروريات خاصة في الدول التي لديها اقتصاد ريعي الذي بدوره يعتمد على الإيرادات المحصلة من تصدير المحرقات، وهذا الأخير معرض لأزمات انخفاض سعر المحرقات في السوق العالمية، مما يحدث عجز في ميزانيات هذه الدول لي تجنب هذا العجز مستقبلاً يجب تطبيق عناصر ومتطلبات نجاح عملية ترشيد النفقات العامة خاصة الشفافية والمساءلة ووضع معايير رقابة صارمة على هدر المال العام، ومحاسبة من يهدره وهذا بتطبيق تلك العناصر والمتطلبات بحذافيرها وعدم إغفال أي واحد منها للوصول لترشيد النفقات الأمثل الذي يجنب من إنفقات المال الزائد عن الحاجة ويعيد الموازنة للميزانية ويجنب الدولة الوقوع في العجز مرة أخرى.

(1) عبد الرحمان بن عبد الله الشقاوي، ورقة مقدمة بعنوان: نحو أداء أفضل في القطاع الحكومي في المملكة العربية السعودية ضمن ندوة "الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام 1440 هـ"، وزارة التخطيط المملكة العربية السعودية، أكتوبر، 2002، ص 44.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما تم التطرق إليه في موضوع النفقات العامة وترشيدها نستنتج أن ظاهر الترشيح لا يقصد بها الضغط والتخفيض، ولكن يقصد بها الحصول على إنتاجية عامة ممكنة بأقل قدر ممكن من الإنفاق، ولا يتأتى ذلك إلا إذا استطاعت السلطات المالية التقليل بقدر الإمكان من تبديد الموارد العامة والإسراف في استخدامها في صورة نفقات عامة وهذا الإسراف يمكن تحديد نطاقه لو زاد الإنفاق العام ووصل إلى مستوى أعلى مما يجب أن يكون عليه بالنسبة لموارد الدولة، أو أن يتمثل ذلك الإسراف في انخفاض إنتاجية الإنفاق العام إلى أدنى حد ممكن.

■ وهناك العديد من الدواعي والمبررات التي تجعل السلطات تفكر في ترشيح إنفاقها وتتخذ في سبيل ذلك الإجراءات اللازمة، منها محاربة التبذير وكافة مظاهر وأشكال سوء استعمال السلطة والمال العام، والاحتياط لكافة الأوضاع المالية الجيدة، المستقرة، والصعبة، حيث يجب أن تلتزم النفقات العامة بمجموعة من المبادئ التي تتضمن عملية الترشيح في الإنفاق العام، بما يساهم في تلاقي حدوث عجز في الموازنة العامة للدولة أو في علاجه في حالة حدوثه.

■ كما تم التوصل إلى أن ترشيح الإنفاق العام يساهم في علاج عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الحديث، من خلال التزام النفقات العامة بمبادئ وآليات الإنفاق والتي من أهمها الشفافية والمساءلة اللتان تعتبران أداتان مترابطتان ومهمتان أيضا لأجل ترشيح الإنفاق الحكومي والحفاظ على المال العام، فالأولي تتيح تدفق المعلومات حول كل ما يتعلق بإدارة المال العام وإنفاقه، أما الثانية فتعطي الفرصة لمساءلة من يقفون على إدارة هذا المال ومحاسبتهم في حالة حيادهم عن المسار الصحيح أو هدرهم للمال العام بأي شكل من الأشكال، وذلك لا يتم إلا في ظل وجود كفاءة في استخدام الموارد المتاحة للمجتمع بما يضمن المشاركة الفعالة من جانب كافة فئات المجتمع تحقيق المساءلة في مؤسسات الموازنة، ويجعلها تعمل على تحقيق أفضل استخدام للموارد المتاحة، لذلك فالمشاركة، لها دور بالغ في ترشيح الإنفاق العام لما توفره هي الأخرى من كفاءة للإنفاق الحكومي ومن إدارته عن طريق إشراك مختلف الفاعلين في الدولة.

الفصل الثاني: حجم

النفقات العامة

والمحلية في الجزائر

ومساهمات ترشيدها

تمهيد:

سوف نسلط الضوء في هذا الفصل على تطور النفقات العامة في الجزائر وتصنيفها، وذلك من خلال تطرق إلى أهم التطورات التي حدثت والتغيرات الهائلة التي أدت إلى زيادة حجم الإنفاق أي كيف زادت مصاريف النفقات في الميزانية العامة للدولة خلال الفترات السابقة، وكذلك أهم السياسات المنتهجة لترشيد الإنفاق العام في الجزائر، سوف نتطرق هنا لأهم البرامج التي جاءت من أجل الحد من الإسراف وهدر المال العام، وتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين اثنان كالتالي:

المبحث الأول: تطور حجم النفقات العامة المحلية في الجزائر وتصنيفها؛

المبحث الثاني: أهم سياسات المتبعة لترشيد الإنفاق العام في الجزائر؛

المبحث الأول تطور حجم النفقات العامة والمحلية في الجزائر وتصنيفها:

لقد تطورت النفقات العامة بتطور الإصلاحات والسياسات المتبعة في الجزائر سنة 1990، حيث قسمها المشرع الجزائري إلى نفقات تسيير تجهيز واستثمار، كما اعتمد أيضا التصنيف المحاسبي من أجل التمييز.

1 - تصنيف النفقات المحلية في الجزائر:

للإدارة المحلية دور بارز في عملية الإنفاق بغية إشباع الحاجات العامة المحلية، ومع مرور الزمن أصبحت تزداد كما ونوعا، ويلاحظ الاعتماد على المعيار الهادف في تقسيم النفقات إلى نفقات تسيير ونفقات تجهيز والاستثمار، حيث تشمل الميزانية المحلية على قسمين:

- * قسم التسيير.

- * قسم التجهيز والاستثمار: والذي يحتوي بدوره على قسمين فرعيين:

- * قسم الفرعي للتجهيز.

- * قسم الفرعي للاستثمار⁽¹⁾.

فكل إنفاق يهدف للحصول على السلع والخدمات الضرورية لسير مصالح الإدارة المحلية يعتبر نفقة تسيير، في حين أن كل إنفاق تقوم به الإدارة المحلية بهدف زيادة القدرات الإنتاجية والمردودية داخل الاقتصاد بصفة مباشرة أو غير مباشرة كشف الطرق مثلا يعد نفقة تجهيز واستثمار.

1 - 1 - نفقات قسم التسيير:

وهي نفقات خاصة بتسيير المصالح التابعة للإدارة المحلية، فهي مكلفة بإدارة المرافق التابعة لها مع ضمان توفير الخدمات وإشباع الحاجيات المختلفة للسكان المقيمين على إقليمها، هذا ما نتج عنه نفقات ضخمة متزايدة باستمرار سنة بعد سنة وتشمل ما يلي:

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 08/90 المؤرخ في 07 أفريل 1990 المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية العدد 15 بتاريخ 1990، المادة 151، ص: 149، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 09/90 المؤرخ في 07 أفريل 1990 المتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية العدد 15 بتاريخ 1990، المادة 136، ص: 504.

الفصل الثاني: سحب النفقات العامة والمحلية في الجزائر وسياسات ترسيدها

1.1.1 - نفقات أجور المستخدمين: توظف الإدارة المحلية ثلاثة أنواع من المستخدمين تتكلف بدفع أجورهم وهم:

أ. المستخدمون أو المعينون من طرف البلدية أو الولاية: وهم الموظفون الدائمون المرسمون والموظفون المؤقتون، ويتقاضى هؤلاء رواتبهم من الإدارة المحلية التي عينتهم، وتضاف إلى هذه الرواتب المنح العائلية وبعض التعويضات والمنح.

ب - المنتخبون: مبدئياً تعتبر المهمة الانتخابية في المجالس الشعبية مجانية غير أنه بالنسبة لرئيس المجلس الشعبي الولائي ورئيس المجلس الشعبي البلدي ونوابه والمندوبون الحاضرون يتقاضون تعويضا مقابل ممارسة مهامهم، وتقضي القاعدة المعمول بها أن كل عضو في المجلس الشعبي البلدي أو الولائي الذي يمارس مهامه بصفة دائمة يتقاضى مرتبا شهريا حسب الكيفيات التي يحددها المرسوم الصادر في 3 ديسمبر 1991⁽²⁾؛ أما المنتخبون الآخرون فيتقاضون علاوة شهرية لا تتعدى 3000 دينار جزائري وتم تغيير ذلك سنة 2012 بمرسوم آخر يحدد أجور التي يتقاضها النواب المجلس الشعبي البلدي أو المجلس الشعبي الولائي لا تتعدى 5000 دج بإضافة إلى كل عضو يمارس مهامه بصفة دائمة يتقاضى مرتبا شهريا حسب ذلك المرسوم وحسب كذلك عدد السكان البلدية وتعتبر هذه النفقات إلزامية تتحملها ميزانية البلدية أو الولاية المعنية.

ج - مستخدمو الدولة الموضوعين تحت تصرف البلدية أو الولاية: يمارس بعض الموظفين التابعين للدولة نشاطهم كليا أو جزئيا لصالح البلدية أو الولاية ولهذا الغرض تقوم هذه الأخيرة بتعويض هؤلاء أو تشارك في نفقات أجورهم، ومثال على ذلك مستخدمو مصالح الأشغال العامة التابعة للدولة الذين يساهمون في انجاز دراسات وتنفيذ أشغال بلدية أو ولائية⁽¹⁾.

⁽¹⁾ بشير بلس شاوش ، المالية العامة المبادئ العامة وتطبيقها في القانون الجزائري، وهران، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص: 163

⁽²⁾ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 436/91 المؤرخ في 3 ديسمبر 1991 المحدد لشروط انتداب المنتخبين المحليين والعلاوة الممنوحة إياهم، الجريدة الرسمية العدد 04 بتاريخ 1998، والمعدل بالمرسوم التنفيذي 98 / 34 المؤرخ في 24 يناير 1998، الجريدة الرسمية العدد 04 بتاريخ 1998، ص: 11.

الفصل الثاني: سحب النفقات العامة والمحلية في الجزائر وسياسات ترسيدها

1. 1 - 2. نفقات التسيير الأخرى: تتمثل في ما يلي:

أ - المساهمات الأخرى المختلفة: تفرض القوانين على البلدية والولاية باعتبارها صاحبة عمل مساهمات مختلفة تتمثل على الخصوص في المشاركة الاجتماعية المدفوعة لصندوق الضمان الاجتماعي، كما تشمل ضريبة الدفع الجزافي المفروضة على الرواتب التي تدفعها البلدية أو الولاية لمستخدميها إلا أن هذه الأخيرة ألغيت بموجب قانون المالية لسنة 2007.

ب - نفقات الإدارة العامة: وهي تتكون على سبيل المثال من:

- نفقات المكتب (أوراق، سجلات، نفقات كهرباء والهاتف).
- نفقات الاشتراك في الجرائد الرسمية والمجلات.
- نفقات تسيير القابضة البلدية بالنسبة لميزانية البلدية.

ج - النفقات المدرسية: تتحمل البلدية تكاليف تسيير المدارس الابتدائية أما الولاية تتكف بالتوسطات والثانويات وتتعلق هذه النفقات بـ:

- الكهرباء والماء الصالح للشرب.
- صيانة المباني.
- حراسة المؤسسات المدرسية.
- تسيير المطاعم المدرسية.

د - نفقات المشتركة في بعض الصناديق: يلزم التشريع الجاري به العمل للجماعات المحلية المساهمة في تمويل بعض الصناديق، كصندوق الضمان والصندوق الولائي لمبادرات الشبيبة والممارسة الرياضة.

- المشاركة في صندوق الضمان: تتوفر كل من الولايات والبلديات على صندوق الضمان الخاص، بما يهدف إلى تشجيع التضامن لدى الولايات والبلديات فيما بينهما عن طريق تحصيل الجماعات المحلية على كاهل جبايتها التقديرية في مجال الضريبة المباشرة.

- المساهمة في الصندوق الولائي لمبادرة الشبيبة والممارسة الرياضة: أوجب قانون المالية لسنة 2001 مساهمة الجماعات المحلية في تمويل هذا الصندوق حسب الحصص المئوية 7% من الإيرادات الجبائية الولائية و4% من الإيرادات الجبائية للبلدية، وتضع حصة قدرها 3% من الإيرادات الجبائية للبلدية إلى تخصيص خاص مباشرة في ميزانيتها لمبادرة الشبيبة والممارسة الرياضة⁽¹⁾.

(1) بشير يلس شاوش ، مرجع سابق الذكر، ص: 165.

الفصل الثاني: صمم النفقات العامة والمحلية في الجزائر وسياسات ترسيدها

هـ - نفقات الصيانة: تحتوي نفقات التسيير على نفقات صيانة الأموال المنقولة (سيارات، شاحنات، الآلات والعقارات)، صيانة المباني على الخصوص والتي يجب تمييزها على الأشغال الكبرى التي تدخل ضمن نفقات التجهيز.

و - الإعانات المالية: تقرر كذلك في الميزانية المحلية إعانات مالية تدفعها البلدية أو الولاية في شكل مساعدات لصالح الأشخاص الطبيعيّة والمعنوية (مثل الجمعيات)⁽¹⁾.

1 - 2 - نفقات التجهيز والاستثمار:

هناك نفقات حسب طبيعتها ونفقات حسب وظيفتها، فالنفقات حسب طبيعتها هي تلك التي تؤدي إلى زيادة أملاك الجماعات المحلية مباشرة، أو تلك المتعلقة بإعانات الممنوحة إلى الجمعيات والهيئات وكذا تسديد قروض الإدارة المحلية، أما بالنسبة للنفقات حسب وظيفتها فهي تلك الخاصة ببرامج التجهيز التي تصبح ملك للإدارة المحلية، كالبرامج التي تنجزها لحساب الغير كالجمعيات والمؤسسات العمومية.

1 - 2 - 1 - نفقات التجهيز: تشمل نفقات التجهيز على وجه الخصوص على:

أ - اكتساب العقارات: لحسن تأدية خدماتهم تقوم الإدارة المحلية بشراء عقارات أو شراء أراضي لإقامة مبنى بلدي مثلا أو تهيئة مخبر، وللحصول على هذه العقارات تلجأ البلدية أو الولاية إما إلى وسائل القانون الخاص، أي التعاقد (شراء) أو إلى وسائل القانون العام أو نزع الملكية للمنفعة العامة.

ب - اكتساب العتاد: ويقصد به العتاد الخاص بالنقل والحماية ضد الحريق.

ج - الأشغال الجديدة: وهي البنايات التي تجري على أرض عارية أو ترصيف الطرقات الجديدة.

د - الإصلاحات الكبيرة: وهي الإصلاحات الهامة التي تجري على العقارات قصد تجديدها أو تمديد فترة استخدامها.

1 - 2 - 2 - نفقات الاستثمار: وهي النفقات ذات الطابع المالي التي تسمح بإنشاء الوحدات الاقتصادية

أو تطوير نشاط المؤسسات المحلية القائمة وتتضمن هذه النفقات على الخصوص

- الإعانات الممنوحة من إيراداتها الخاصة.
- استرجاع القروض.
- مساهمة البلدية أو الولاية في رأس مال مؤسسة خاصة.
- منح إعانات التوازن المصالح العامة التي تعاني ميزانيتها من العجز⁽²⁾.

(1) نفس المرجع سابق الذكر، ص: 166.

(2) المرجع نفسه، ص: 167.

2 - التصنيف المحاسبي للنفقات العامة في الجزائر:

تعكس ميزانية الإدارة المحلية للولاية أو البلدية كل اهتمامات وانشغالات المواطنين التي تتمحور حولها إدارة الجماعات المحلية فتشكل مشاريعها أو برامجها التي تهدف لإشباع حاجات سكان الإقليم، وقد أخذ المخطط الولائي لسنة 1970 من المخطط المحاسبي الوطني (PCN) والمستحدث بموجب المرسوم التنفيذي رقم 154/70 المؤرخ في 22 أكتوبر 1970⁽¹⁾، والمحدد لمدونة نفقات وإيرادات الولاية، أما على مستوى البلديات فيوجد حاليا نوعان من المحاسبة، وذلك حسب حجم الجماعات المحلية⁽²⁾.

✓ محاسبة حسب النوع كما يحددها المرسوم رقم 144/67 المؤرخ في 31 جويلية 1967، والتي يجري تطبيقها على البلديات الصغيرة.

✓ محاسبة حسب النوع وحسب المصلحة التي نظمها المرسوم رقم 71/84 المؤرخ في 17 مارس 1984 والتي يجري تطبيقها على مستوى البلديات مراكز الدوائر والولايات أي بالإجمال المدن والتجمعات التي تسمح بتمييز النفقات حسب المصلحة.

فالإطار المحاسبي للجماعات المحلية يعتمد على تويب نفقات الولاية أو البلدية حسب طبيعتها وحسب المصلحة أو البرنامج في نفس الوقت أما مدونة الحسابات فإنها تتشكل من سبع فئات اقتبست من المخطط المحاسبي الوطني وذلك بعد تعديلها بما يتلاءم مع خصوصيات المحاسبة العمومية⁽³⁾.

■ **الفئة 1: الأموال الخاصة:** والتي يسجل على مستواها وسائل تمويل الولاية أو البلدية لتجهيزاتها، إضافة إلى الحركات المالية والاستثمار الاقتصادي.

■ **الفئة 2: الاستثمار:** تسجل على مستواها عمليات اقتناء والتنازل عن ممتلكات، الولاية أو البلدية الثابتة أو المنقولة، وكذلك عمليات إنشاء وصيانة هذه الممتلكات.

■ **في حين الفئتان 6 و 7: الأعباء والمواد بطبيعتها:** فيسجل خلالهما الأعباء والموارد المتعلقة بتسيير مصالح الولاية أو البلدية لسنة مالية وعليه فإنه لا يمكن تسجيل أي عملية خاصة بالتجهيز أو الاستثمار أو الأعباء والموارد للسنوات السابقة.

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 154/70 المؤرخ في 22 أكتوبر 1970 يتضمن تحديد قائمة مصاريف الولايات وإيراداتها، الجريدة الرسمية العدد: 94 بتاريخ 1970، ص: 1388.

(2) الشريف رحمان، أموال البلديات الجزائرية: العجز والتحكم الجديد في التسيير، دار القصبية للنشر، الجزائر، 2003، ص: 31.

(3) محمد مسعودي، ميزانية الولاية بين التحضير والمتابعة، مذكرة تخرج، المدرسة الوطنية للإدارة، غير منشورة، 2005 ص: 23.

الفصل الثاني: صمم النفقات العامة والمحلية في الجزائر وسياسات ترسيدها

. كما أن الفئة 8: النتائج: تحتوي ثلاثة حسابات:

✓ حساب 82: ناتج وأعباء السنوات المالية السابقة.

✓ حساب 83: الاقتطاع لنفقات التجهيز والاستثمار الاقتطاع من إيرادات قسم التسيير.

✓ حساب 85: الفائض الإجمالي (نتيجة السنة المالية)

- الفئة 0: الصفر خاص بالإحصائيات: وتحتوي الحسابات الوحيدة 060 " فائض أو العجز المرحل من خلال قسم التجهيز والاستثمار " وتسجل خلالها نتائج هذا القسم في الميزانية.
- أما الفئة 09: تحليلية: وإن كانت جزئية، وتضم مجموعات المصالح، البرامج، العمليات والعمليات خارج البرامج، وقد تم إنشاؤها لمعرفة كلفة ودرجة تقدم الإنجاز لمختلف برامج التجهيز والاستثمار من جهة وعرض الإيرادات والنفقات حسب مجموعات المصالح من جهة أخرى كما أن هذه الفئة تتفرع إلى مجموعات وأبواب بتفرعاتها، ومن مبادئ المخطط المحاسبي للولاية أو البلدية الفصل التام بين قسمي الميزانية، بإضافة إلى تلقي ووضع عناوين المصالح والحسابات وهذا ما يظهر في نفقات الميزانية⁽¹⁾.

أولاً: ميزانية البلدية : تنقسم إلى قسمين: قسم التسيير وقسم التجهيز والاستثمار .

وهي مصنفة إلى أبواب كما يوضح الجدول رقم: (01) التالي:

الجدول رقم: (01) المتعلق ب: تبويب مصالح وبرامج البلدية

قسم التسيير	قسم التجهيز والاستثمار
90 . المصالح غير مباشرة	95 . برامج البلدية
91 . المصالح الإدارية	
92 . المصالح الاجتماعية	96 . برامج لحساب الغير
93 . المصالح الاقتصادية	
94 . المصالح الجبائية	97 . العمليات الخارجة عن البرامج

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق ميزانية البلدية المحصلة من مكتب المالية والمحاسبة.

1 . قسم التسيير: يشمل خمسة أنواع من المصالح تدرج ضمن خمس مجموعات مقسمة إلى أبواب كما يلي:

(1) نفس المرجع سابق الذكر، ص: 24.

الفصل الثاني: صمم النفقات العامة والمحلية في الجزائر وسياسات ترسيدها

- المصالح غير مباشرة.
- المصالح الإدارية.
- المصالح الاجتماعية.
- المصالح الاقتصادية.
- المصالح الجبائية.

2. قسم التجهيز والاستثمار: وتصنف البرامج الموجودة ضمن ميزانية تجهيز البلدية إلى ثلاث: برامج البلدية، برامج لحساب الغير، عمليات خارج البرنامج.

ثانيا: نفقات الولاية: ميزانية الولاية هي كذلك تنقسم إلى قسمين: قسم التسيير وقسم التجهيز والاستثمار⁽¹⁾.

وهي مصنفة إلى أبواب والجدول رقم(02) يلخص مختلف مصالح التسيير والتجهيز والاستثمار.

الجدول رقم: (02) المتعلق ب: تبويب مصالح وبرامج الولاية

قسم التسيير	قسم التجهيز والاستثمار
90 . المصالح غير المباشرة	95 . برامج الولاية
91 . المصالح الإدارية	96 . برامج لحساب الغير
92 . المصالح الاجتماعية	97 . العمليات الخارجة عن البرامج
93 . المصالح الاقتصادية	
94 . المصالح الجبائية	

المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على وثائق ميزانية الولاية المحصلة من مكتب المالية وإعداد الميزانية.

1. قسم التسيير: إن تبويب مصالح التسيير الخمس السالف الذكر في ميزانية البلدية هو نفس التبويب الموجود في ميزانية الولاية.

2. قسم التجهيز: تتجسد ميزانية التجهيز أساسا في فكرة البرامج التي تشكل إطار السياسة الاقتصادية والثقافية للولاية، والبرنامج ما هو إلا مجموع عمليات الإنفاق والتحصيل المرتبطة بمجموعة من التجهيزات، ويرتب المصاريف داخل البرامج والعمليات خارجة عن البرامج بقسم التجهيز والاستثمار. وتصنف البرامج الموجودة ضمن ميزانية التجهيز للولاية إلى ثلاث: برامج الولاية، برامج لحساب الغير، عمليات خارج البرنامج.

⁽¹⁾ نفس المرجع سابق الذكر، ص: 25.

3.1. تحليل تطور حجم النفقات العامة في الجزائر:

من أجل معرفة التطورات الحاصلة في حجم النفقات العامة في الجزائر سيتم تقسيم هذا التطور على 3 مراحل، كما سيتم عرض وتحليل النفقات العامة حسب طبيعتها خلال الفترة 2016/1990.

1.3.1 - التطور الإجمالي لحجم النفقات العامة خلال الفترة 2009/1990:

إن الوقوف على التطور الإجمالي للنفقات العامة خلال الفترة 2009/1990 يعطي انطباعا مبدئيا عن وتيرة هذا التطور والمراحل التي مرت بها، وأهم الأسباب التي كانت وراء هذه الظاهرة في الجزائر. - المرحلة الأولى: تطور حجم النفقات العامة خلال الفترة 1998/1990: ارتفعت وتيرة النفقات العامة من 142,400 مليار دينار جزائري سنة 1990 إلى 235,200 مليار دينار جزائري سنة 1991 بنسبة زيادة مرتفعة وصلت إلى 65,1% لترتفع سنة 1995 إلى 589,300 مليار دينار جزائري بنسبة زيادة تقدر بـ 27,6% وكان سبب في ذلك تحسين الإيرادات العامة للدولة نظرا لارتفاع أسعار البترول التي عرفت انتعاشا ملحوظا، حيث بلغ سعر البرميل 23,73 دولار سنة 1990 بعدما انخفضت إلى أقل من 10 دولار إبان الأزمة البترولية سنة 1986، بالإضافة إلى التدابير التي اتخذت في هذه الفترة والمتمثلة في إنشاء الشبكة الاجتماعية (دعم الفئات المحرومة) وتواصل عجز الهيئات العمومية والتي تمول بصفة مستمرة من خلال نفقات الميزانية العامة للأسباب التالية:

✓ الاستعمال غير الرشيد للموارد المالية؛

✓ ضعف وسوء التسيير وعدم الاعتماد على الطرق الحديثة في هذا المجال؛

✓ انتشار الفساد في القطاع العام⁽¹⁾.

كما تم تخصيص مبالغ ضخمة للتطهير المالي للمؤسسات العمومية والتي انتقلت من 76 مليار دينار جزائري سنة 1994 إلى 124,4 مليار دينار جزائري سنة 1996 كلها مولت من النفقات العامة للدولة، وهذا ما تؤكد نسبة الزيادة المعتبرة للنفقات التي قدرت بـ 27,6% سنة 1995 و22,9% سنة 1996 ولكن بالتدقيق في نسب الزيادة التي عرفت انخفاضا منذ سنة 1995 إلى غاية سنة 1998 يرجعه الاقتصاديين إلى آثار الإصلاحات التي مست جميع القطاعات الاقتصادية وتطبيق برنامج التعديل الهيكلي.

(1) بلال عوايشة وفاطمة الزهراء ناصر، إصلاح الإدارة المحلية كمدخل لترشيد النفقات العامة للدولة دراسة حالة الجزائر للفترة 2014/1990، مذكرة ماستر في التسيير، تخصص إدارة أعمال المؤسسات، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، غير منشورة، 2016/2015، ص: 66.

الفصل الثاني: حجم النفقات العامة والمحلّة في الجزائر وسياسات ترسيدها

يلاحظ أن النفقات العامة خلال هاته الفترة كانت في تزايد مستمر، حيث بلغت أقصاها سنة 1998 بما يقارب 876,200 مليار دينار جزائري في حين حققت أقل قيمة سنة 1990 بما يقارب 142,400 مليار دينار جزائري.

- المرحلة الثانية: تطور النفقات العامة خلال فترة 2009/1999:

إن الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط من 17,97 دولار للبرميل سنة 1999 إلى حوالي 38,27 دولار للبرميل سنة 2004 والتسديد المسبق للديون الخارجية في سنة 2006 ساهم في رفع وتيرة الإنفاق العام من 961,7 مليار دينار جزائري سنة 1999 إلى حوالي 4246,3 مليار دينار جزائري سنة 2009، وقد كانت أعلى نسبة زيادة سنة 2006 بـ 34,9% وهذا يؤدي إلى أن النفقات قد شهدت تطورا ملحوظا، حيث بلغت ذروتها سنة 2009 بما يعادل 4246,3 مليار دينار جزائري، في حين سجلت أقل قيمة سنة 1999 وقدرت بـ 961,700 مليار دينار جزائري⁽¹⁾.

- المرحلة الثالثة: تطور النفقات خلال فترة 2016/2010:

قدرت نفقات الميزانية الكلية لسنة 2010 بقيمة 4512,8 مليار دينار جزائري مقابل 4246,3 مليار دينار جزائري في سنة 2009 أي بزيادة تساوي 6,3% بعد سنة استقرار في 2009، كما بلغت النفقات العامة سنة 2011 ما يقارب 5731,4 مليار دينار جزائري أي بزيادة تساوي 28,03% مقارنة بنسبة سنة 2010، أما في سنة 2012 فقد كانت 7169,9 مليار دينار جزائري بنسبة زيادة تقارب 22,5% وفي سنة 2013 بلغت نفقات الميزانية الكلية 6092,1 مليار دينار جزائري أي بانخفاض يساوي 13,7%، وفي سنة 2014 بلغ مستوى النفقات 6980,2 مليار دينار جزائري بزيادة تساوي 15,9%⁽²⁾، وكذلك في سنة 2015 بلغت النفقات العامة 7074,5 مليار دينار جزائري بزيادة تساوي 4,7% لتشهد سنة 2016 انخفاضا كبيرا في النفقات حيث بلغت 6466,3 مليار دينار جزائري أي بلغت نسبة الانخفاض ما يقارب 14,7%.

ويلاحظ هنا أن النفقات العامة قد عرفت زيادة خلال الفترة 2015/2010، وذلك بسبب ارتفاع القياسي الذي عرفته أسعار البترول حيث وصلت إلى أكثر من 140 دولار للبرميل سنة 2013 ومع ازدياد المشاكل الاجتماعية وارتفاع موجة الاحتجاجات خاصة في سنة 2011 بما يسمى ثورة الزيت والسكر

(1) نفس المرجع سابق الذكر، ص: 67.

(2) المرجع نفسه، ص: 68.

الفصل الثاني: دعم النفقات العامة والمحلية في الجزائر وسياسات ترسيدها

ومعانات الشباب من المشاكل مثل البطالة، الفقر وتفشي الآفات الاجتماعية، مما جعل الدولة الجزائرية تتخذ عدة سياسات بما يسمى شراء السلم الاجتماعي وتمثلت تلك سياسات فيما يلي:

- ✓ مواصلة سياسة دعم الأسعار أي دعم أسعار المواد الأساسية مثل: الدقيق، الحليب، السكر وزيت.
- ✓ فتح وكالة دعم تشغيل الشباب وتم ضخ أموال هائلة من أجل تشغيل الشباب بعقود مسبقة قبل الحصول على منصب دائم، وكذلك عمال الشبكة الاجتماعية وعمال بعقود المؤقتة.
- ✓ زيادة تمويل وكالات لدعم مشاريع الشباب الصغيرة والمتوسطة المتمثلة في قروض طويلة المدى وإعفاء هاته الفئة من دفع الضرائب لأكثر من 10 سنوات، وإعفاؤها كذلك من إرجاع الدين في 5 سنوات الأولى من بداية المشروع.

كذلك شهدت هذه الفترة فتح أكثر 13 ألف منصب شغل جديد في الوظيفة العمومي مما أدى إلى زيادة كبيرة في الإنفاق العام وستنزف كثير من الأموال من الميزانية العامة للدولة، وهذا كله يندرج تحت ما يسمى بشراء السلم الاجتماعي.

وتم خفض الإنفاق العام سنة 2016 وذلك بسبب انخفاض سعر البترول حيث وصل في نهاية سنة 2015 وبداية سنة 2016 إلى دون 50 دولار للبرميل مما جعل الدولة تقوم بإعداد الميزانية العامة على أساس سقف 50 دولار لبرميل البترول وتخفيض الكثير من المصاريف ونفقات العامة وتأثر بذلك الكثير من المشاريع العمومية.

1 - 3 - 2 - تحليل تطور النفقات العامة حسب طبيعتها (نفقات التسيير والتجهيز):

إن المتتبع لتطور النفقات العامة بحسب طبيعتها سيمنحه معرفة توجهات الدولة في كيفية تخصيص وتوزيع نفقاتها بين التسيير والتجهيز واستخلاص أسباب ذلك.

1 - تحليل تطور نفقات التسيير:

باعتبار أن نفقات التسيير هي تلك النفقات التي تخصص للسير العادي والمستمر لنشاط الدولة ومصالحها المختلفة بحيث يشمل نفقات المستخدمين والموظفين⁽¹⁾.

(1) نفس المرجع السابق الذكر، ص: 69.

الفصل الثاني: حجم النفقات العامة والمحلية في الجزائر وسياسات ترسيدها

أ - تطور نفقات التسيير خلال الفترة 1999/1990:

فخلال الفترة ما بين (1990 . 1999) ارتفعت نفقات التسيير بوتيرة متسارعة ففي ظرف سنة انتقلت من 96,8 مليار دينار جزائري إلى 183,2 مليار دينار جزائري، بزيادة قصوى وصلت إلى 89,2% لتواصل الارتفاع بحيث تضاعفت النفقات التسيير بين عامي 1992 و1999 ثلاث مرات، مع تسجيل نسبة ضئيلة سنة 1998 قدرت 03,2% ويرجع هذا الارتفاع في نفقات التسيير خلال هذه المرحلة إلى الأسباب التالية:

✓ ارتفاع مستوى الأجور والرواتب والمنح

✓ إحداث برنامج الشبكة الاجتماعية ابتداء من قانون المالية لسنة 1988 وبالضبط المادة 113⁽¹⁾ منه والتي من خلالها تم انشاء إعانات الفئات الاجتماعية المحرومة، وبموجب قانون المالية التكميلي لنفس السنة تم انشاء صندوق خاص بالفئات السالفة الذكر، ويشمل عديد من المنح والإعانات.

ب - تطور نفقات التسيير خلال الفترة 2004/2000:

تواصلت نفقات التسيير في الارتفاع ولكن بوتيرة أقل تسارعا، نظرا لإعطاء الأولوية لنفقات التجهيز وذلك راجع لتطبيق مشروع الإنعاش الاقتصادي، فارتفعت من 656,2 مليار دينار جزائري سنة 2000 إلى 963,6 مليار دينار جزائري سنة 2001 (22,7% من PIB) ثم إلى 1097,7 مليار دينار جزائري سنة 2002 (24,6% من PIB)، بسبب ارتفاع تسديد نفقات فوائد الدين العام⁽²⁾ لتصل إلى 1199 مليار دينار جزائري سنة 2003 بحيث شهدت هذه الفترة مراجعة الأجور والعلاوات ومنح المجاهدين والمنح العائلية ورفع مختلف الإعانات⁽³⁾؛ بالإضافة إلى فتح مناصب شغل جديدة، وبالتالي تدني مستوى البطالة حيث انخفض من 23% سنة 2003 إلى 17,7% سنة 2004 بعدما كانت 29% سنة 1999 حيث تم انشاء 728500 منصب شغل من سنة 2001 . 2004 منها 477500 منصب دائم بنسبة 63% و271000 منصب شغل مؤقت بنسبة 37%⁽⁴⁾.

(1) جمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 02/97 المؤرخ في 1997/12/31 المتعلق بقانون المالية لسنة 1998، الجريدة الرسمية العدد 89 بتاريخ 1997، المادة 113، ص: 44.

(2) Ministre de finances, La Situation Economies et Financier à fin 2002, p 20.

(3) Ministre de finances, La Situation Economies et Financier à fin 2003, p 11.

(4) بلال عوايشة وفاطمة الزهراء ناصر، مرجع سبق ذكره، ص: 70.

ج - تطور نفقات التسيير خلال الفترة 2009/2005:

ارتفاع الأجر القاعدي إلى 12000 دينار جزائري سنة 2007 بعدما كان 10000 دينار جزائري سنة 2004، وتطور المنح العالية من خلال ارتفاع نفقات المستخدمين التي تمثل ثاني أهم بند في نفقات التسيير بعد التحويلات الجارية بنسبة 16,6% مقابل 6,9% في سنة 2005 و7% في سنة 2006 كما ارتفعت منح المجاهدين بـ 13,7% والمصالح الإدارية والمستشفيات والمؤسسات ذات الطابع الإداري بـ 12,9%.

د - تطور نفقات التسيير خلال الفترة 2016/2010:

نص قانون المالية التكميلي لسنة 2010 على أن نفقات التسيير قد قدرت بـ 3446 مليار دينار جزائري، وفي سنة 2011 بلغت قيمة نفقات التسيير بـ 4291,2 مليار دينار جزائري، لترتفع سنة 2012 وتصل إلى 4925,1 مليار دينار جزائري كما شهدت انخفاضا في سنة 2013 قدرت بـ 4335,6 مليار دينار جزائري أما بالنسبة لسنة 2014 فقد كانت نفقات التسيير تقدر بـ 4714,4 مليار دينار جزائري وهذا ما نص عليه قانون المالية لسنة 2014، ليصل سنة 2015 إلى 5060,3 مليار دينار جزائري لتعرف انخفاضا سنة 2016 حيث قدر بـ 4122,8 مليار دينار جزائري⁽¹⁾.

2 - تحليل تطور نفقات التجهيز:

تعتبر نفقات التجهيز مختلف الاعتمادات التي تفتح في قانون المالية وتخصص للقطاعات الاقتصادية للدولة وذلك من أجل تجهيز هذه القطاعات بوسائل الإنتاج للوصول إلى تحقيق تنمية شاملة في الوطن⁽²⁾.

أ - تطور نفقات التجهيز خلال فترة 1998/1990:

عرفت نفقات التجهيز خلال الفترة 1998/1990 زيادة محتشمة حيث كانت تمثل 45,6 مليار دينار جزائري سنة 1990 ما يمثل نصف نفقات التسيير التي أخذت حصة الأسد، لتنتقل إلى 117,2 مليار دينار جزائري سنة 1995، ولكن بالمقابل انخفضت نسبتها بالمقارنة مع الناتج الداخلي الخام (PIB) وانتقلت من 15,6% من (PIB) إلى 7,36% من (PIB) سنة 1998، وذلك يمكن تفسيره بانخفاض نسبة النفقات الرأسمالية من 42,2% سنة 1993 إلى 24% سنة 1998، وقد عرفت كل قطاعات التربية والتكوين، قطاع السكن انخفاض في نفقات التجهيز⁽³⁾.

(1) نفس المرجع سابق الذكر، ص: 71.

(2) لعمارة جمال، منهجية الميزانية العامة في الجزائر، دار هومه للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص: 58.

(3) المرجع نفسه، ص: 59.

الفصل الثاني: حجم النفقات العامة والمحلية في الجزائر وسياسات ترسيدها

ب - تطور نفقات التجهيز خلال 2009/1999:

عرفت هذه الفترة ارتفاع متزايدا في نفقات التجهيز حيث ارتفعت من 186,9 مليار دينار جزائري سنة 1999 إلى 321,9 مليار دينار جزائري سنة 2000 بنسبة مرتفعة تقدر بـ 72,2% لتصل إلى 357,4 مليار دينار جزائري في سنة 2001 (8,4% من PIB).

وتضاعفت ما بين سنة 2000 و2004 حيث انتقلت من 321,9 مليار دينار جزائري إلى 698,4 مليار دينار جزائري وذلك لشروع الجزائر في تطبيق مشروع الإنعاش الاقتصادي وبالتالي تكثيف مشاريع البنية التحتية وانتهاج سياسة انفاقية توسعية تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى وتلاه مشروع الدعم الاقتصادي ما بين 2005 و2009 وقد جاء هذا البرنامج كمكمل للسياسة السابقة ولتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة ولمواكبة التطورات العالمية الراهنة، بحيث استفادت ولايات الجنوب والهضاب العليا بمشاريع مهمة، خصص لها ما يقارب 1700 مليار دينار جزائري للمنشآت القاعدية، 700 مليار دينار جزائري لتحسين وسائل وهياكل النقل، 600 مليار دينار جزائري للأشغال العمومية خاصة بمشروع الطريق السيار (شرق، غرب) الذي يمتد على طول 1216 كلم⁽¹⁾.

ج - تطور النفقات التجهيز خلال الفترة 2016/2010:

عرفت نفقات التجهيز في سنة 2010 ارتفاعا محسوسا بنسبة لسنة 2009 حيث قدرت بـ 3022,9 مليار دينار جزائري لترتفع هذه القيمة سنة 2011 إلى 3981,4 مليار دينار جزائري، وفي سنة 2012 قدرت قيمتها بـ 2820,4 مليار دينار جزائري لتشهد انخفاضا في سنة 2013 وتبلغ ما قيمته 2544,2 مليار دينار جزائري، أما فيما يخص سنة 2014 فقد قدرت هذه النفقات بـ 2914,7 مليار دينار جزائري، لترتفع بشكل طفيف سنة 2015 لتصل إلى 3124,6 مليار دينار جزائري لتعاود انخفاض كبيرا بسبب أزمة انخفاض البترول لتصل قيمته 2134,58 مليار دينار جزائري⁽²⁾.

ونلاحظ أن نفقات التسيير ذروتها سنة 2012 حيث قدرت بـ 4925,1 مليار دينار جزائري في المقابل بلغت نفقات التجهيز أقصاها سنة 2011 حيث قدرت بـ 3981,4 مليار دينار جزائري أما بالنسبة 1990 فقد سجلت كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز أدنى قيمة لها بحيث قدرت بـ 96,8 مليار دينار جزائري و45,6 مليار دينار جزائري على التوالي.

(1) نفس المرجع سابق الذكر، ص: 60.

(2) Ministère des finances, op.cit., p 20

المبحث الثاني: تحليل سياسة الإنفاق العام في الجزائر ومدى رشادتها خلال الفترة 2016/1990.

لقد شهد الاقتصاد الجزائري مرحلة حرجة في نهاية الثمانيات بعد ظهور الأزمة النفطية لسنة 1986 التي ألفت بظلالها على الاقتصاد ككل والنظام المالي للدولة بصفة خاصة، بحيث تدنى مستوى النمو وارتفعت نسبة البطالة والتضخم، وتفاقم عجز الميزانية العامة وميزان المدفوعات وانخفاض إجمالي الناتج المحلي خارج المحروقات بنسبة 1,5% وزيادة المديونية الخارجية مما استدعى إجراء إصلاحات شملت جميع القطاعات الاقتصادية، كان هذا خلال الفترة ما بين 1990 . 1998، التي عرفت سياسة تشفوية في مجال الإنفاق العام ليعود الانتعاش في مطلع الألفية الثالثة مع ارتفاع أسعار النفط وعودة مظاهر تدخل الدولة بطابع كينزي من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي، برنامج دعم النمو وبرنامج توطيد النمو، ومن هذا المطلق سيتم التطرق في المطلب الأول إلى هيكل نفقات العامة خلال الفترة 1990 . 1998، فيما سيتم إلقاء الضوء في المطلب الثاني على سياسة الإنفاق العام في ظل برنامجي الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو، أما المطلب الثالث فسيخصص لبرنامج توطيد النمو 2010/2016.

المطلب الأول: اصلاح هيكل النفقات العامة خلال الفترة من 1998/1990:

في ظلال التطورات التي عرفت الجزائر خلال الفترة من 1990 إلى 1998 فقد قامت بإجراء إصلاحات اقتصادية بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية شملت جميع المجالات الاقتصادية للقطاع العام، ومن بين أهم الجوانب التي مسها الإصلاح هو جانب النفقات العامة قصد العمل على ترشيده، لما حدث فيه من اختلالات وتفاقم عجز الميزانية⁽¹⁾.

أولاً: الإجراءات المتعلقة بإعادة توزيع النفقات الاجتماعية:

لقد عرفت النفقات الاجتماعية مجموعة من الإجراءات المتخذة من أجل التخفيف من الأزمة الاقتصادية وهذا ما نتج عنها ارتفاع نسبة البطالة التي وصلت إلى 27% سنة 1994 وتدهور القدرة الشرائية جراء تحرير الأسعار، وكانت هذه الإجراءات بمثابة إعادة الدولة في توزيع نفقاتها الاجتماعية وتحديد أولوياتها بما يناسب الوضع الحالي وكانت هذه الإجراءات من أجل الرفع من مستوى المعيشي والقدرة الشرائية للفئات المحرومة من المجتمع وفق مراحل يمكن إيجازها في الآتي:

. انشاء صندوق تعويض الأسعار لدعم الفئات المحرومة، وكان ذلك خلال قانون المالية 1992 (المادة 115) التي تنص على أنه تستفيد الفئات الاجتماعية التي لها أجر أقل من 7000 دينار ومنعدمة الدخل

(1) بلال عوايشة وفاطمة الزهراء ناصر، مرجع سبق ذكره، ص ص: 75_76.

الفصل الثاني: سحب النفقات العامة والمحلية في الجزائر وسياسات ترسيدها

من الدعم، وأضاف المرسوم التنفيذي رقم 46/92 المؤرخ في 11 فيفري 1992 شروط تطبيق الدعم المباشر لمداخل الفئات المحرومة وكيفياته وتمثل الفئات المعنية في الآتي:

- العمال الأجراء؛
 - أصحاب المعاشات من المجاهدين ومعطوبي الحرب؛
 - أصحاب المعاشات والمنخرطين في الضمان الاجتماعي؛
 - المقيمون الذين لا دخل لهم.
- فقد شملت هذه الإجراءات أربع منح هي:
- منحة الأجر الأدنى لكل أجير يقل أجره عن 7000 دينار جزائري؛
 - منحة عائلية تكميلية؛
 - منحة التقاعد الإضافية؛
 - منحة عديمي الدخل.

انشاء صندوق مساعدة الفئات الاجتماعية المحرومة رقم 302/68 في إطار حسابات خاصة بالخرينة ويتلقى إيراداته من إيرادات الميزانية العامة، سنة 1993 تم تحديد قيمة الصندوق بـ 24 مليار دينار جزائري وزعت كما يلي:

- ✓ المنح العائلية بمبلغ 4,2 مليار دينار جزائري.
- ✓ تعويض أصحاب الأجر الوحيد بمبلغ 8,7 مليار دينار جزائري.
- ✓ تعويض عديمي الدخل بمبلغ 9,3 مليار دينار جزائري.
- ✓ التعويض التكميلي لأصحاب المعاشات والريوع 1,8 مليار دينار جزائري.

بعد عمليات التسريح وإعادة الهيكلة التي مست الجهاز الإنتاجي أنشئ جهاز جديد سنة 1994 وهو الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC بخصوص الأشخاص المسرحين لأسباب اقتصادية حيث تدفع المؤسسة لكل عامل مسرح تعويضا يكافئ ثلاثة أشهر في انتظار المنحة التي يدفعها صندوق البطالة خلال 3 سنوات⁽¹⁾.

ومن جهة أخرى عرفت بعض المجالات الاجتماعية سياسة من التقشف التي فرضتها قيود برنامج التعديل الهيكلي أدت إلى تقليص دور الدولة في مجالات الصحة والتعليم والسكن، والإحصائيات توضح

(1) نور الدين حامد، مداخلة حول العولمة وإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية: حالة الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الممارسة التسويقية، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، 2004، ص: 7.

الفصل الثاني: سحب النفقات العامة والمحلية في الجزائر وسياسات ترسيدها

انخفاضاً في نفقات في هذه القطاعات بالنسبة للنتائج الداخلي الخام، فانخفضت نفقات قطاع التربية والتكوين من 7,7% سنة 1993 إلى 6,4% سنة 1996 وقطاع الصحة 1,7% إلى 1,5% لنفس الفترة ونفس الشيء بالنسبة لقطاع السكن، وقد كانت هذه الإجراءات الخاصة بالشبكة الاجتماعية جد مهمة وفي محلها وبمناخ احتواء الوضع المزرى الذي عرفته القدرة الشرائية للمواطنين، وارتفاع نسب الفقر نظراً لرفع الدعم السلعي وتسريح العمال بسبب تداعيات وآثار برنامج التعدي الهيكلي، لكن هذه التدابير لم تكن كافية نظراً لمبالغ المنح الزهيدة التي كانت تمنح للفئات المحتاجة.

ثانياً: تخفيض النفقات الموجهة لدعم الأسعار:

إن عملية تحرير الأسعار تهدف إلى إزالة الفوارق بين أسعار المواد المحلية والمواد المستوردة، ولكن هذه الخطوة أثارت صعوبات اجتماعية أدت إلى انخفاض القدرة الشرائية للشرائح ذات الدخل المنخفض والمحدود، وهذه الخطوة كانت ضرورية في سبيل ترشيد النفقات وتوجيه هذا الدعم إلى مستحقيه والذي كان يشكل وزن ثقيل على ميزانية الدولة.

1. نظام الأسعار قبل إعادة تنظيم الدعم: لقد شملت السلع الاستهلاكية ذات الاستهلاك الواسع دعماً

قبل سنة 1993، وتمثل في 12 مادة استهلاكية؛ وهي:

- الحبوب، السميد، الدقيق المستورد، البقول الجافة؛
- الزيت النباتي العادي للاستهلاك الغذائي؛
- الحليب، السكر، الخميرة المعدة للمخابز، الطماطم المصبرة؛
- غاز البوتان، غاز البروبان، غاز أوليل⁽¹⁾.

بالإضافة إلى المواد الفلاحية الوسيطة ومواد البناء، وبالتالي كانت تكلفة هذا الدعم جد ضخمة بحيث تمثل 4% من الناتج المحلي الإجمالي، من خلال ملاحظة المبالغ المخصصة لهذا الدعم من نفقات الميزانية العامة للدولة، وهنا نلاحظ أن نفقات العامة الخاصة بدعم الأسعار قد بلغت أقصاها سنة 1992، فيما قدرت أدنى قيمة لها سنتي 1988 و1989.

⁽¹⁾ مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل: التجربة الجزائرية، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 224.

الفصل الثاني: سحب النفقات العامة والمحلية في الجزائر وسياسات ترسيدها

2 . نظام الأسعار بعد إعادة تنظيم الدعم: بدأت الجزائر في تحرير معظم الأسعار بحيث تقلص عدد

المواد الغذائية المدعمة إلى خمس مواد:

- الحبوب، السميد، الدقيق المستورد.

- الحليب، دقيق الأطفال.

بإضافة إلى تحرير أسعار المواد الفلاحية الوسطية ومواد البناء، وإلغاء هوامش الربح المؤقتة لجميع الأسعار ماعدا خمس مواد (السكر، الحبوب، الزيت، اللوزم، المدرسية والأدوية) في سنة 1994، أما في سنة 1995 تم إلغاء مراقبة هوامش الربح وإلغاء تقنين أسعار السكر والحبوب ماعدا القمح، الزيت والأدوات المدرسية، وعلى هذا الأساس وفي سنتي 1994 - 1996 ارتفع أسعار المنتوجات الغذائية والبتروولية إلى ما يقارب 200% تماشيا مع الأسعار العالمية، بعدما كانت هذه المنتوجات قبل 1994 يسودها نظام الأسعار المدعمة، وقد ساهمت إجراءات تخفيض الدعم الأسعار المواد الاستهلاكية مساهمة كبيرة في تخفيف العبء على الميزانية العامة التي شهدت عجز متواصلًا، بحيث لوحظ انخفاض نسبة العجز بالنسبة لنتاج المحلي، ولكن بالمقابل كان لهذا الإجراء أثره على الوضع الاجتماعي من خلال انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين وخاصة الطبقات المحرومة التي تعتمد على هذا الدعم⁽¹⁾.

ثالثًا: المجهود الإنفاقي للدولة من أجل اصلاح المؤسسات العمومية:

لقد عرفت المؤسسات العمومية الجزائرية أواخر الثمانيات من القرن الماضي مشاكل عديدة تمثلت في زيادة مديونتها وعرفت عجزًا في ميزانيتها لعدة سنوات، وما زاد من تعقيد وضعيتها هي تلك الإجراءات التي اتخذت فيما بعد كتحرير الأسعار وارتفاع أسعار الفائدة وتخفيض قيمة الدينار وكذلك سياسة الانفتاح الاقتصادي⁽²⁾.

1 - الإجراءات الإصلاحية المخففة من تفاقم عجز المؤسسات العمومية: تتمثل في الآتي:

- في سنة 1988 أدخلت مجموعة من الإصلاحات على المؤسسات العمومية من أجل تخليصها من العقبات التي تعيق سيرها، وذلك من خلال القانون التوجيهي للمؤسسات الوطنية والذي صدر بشأنه مرسوم 01/88 المؤرخ في 12 جانفي 1988، المتعلق باستقلالية المؤسسات العمومية وكان الهدف من

(1) مدني بن شهرة، سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية، دار هومو للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص ص:

129 _ 130.

(2) مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص: 216.

الفصل الثاني: سحب النفقات العامة والمحلية في الجزائر وسياسات ترسيدها

هذا الاجراء منح استقلالية للمؤسسات من أجل الرفع من كفاءتها ومردوديتها الاقتصادية والتقليل من الاعتماد على ميزانية الدولة.

وفي سنة 1991 لجأت السلطات الجزائرية إلى عملية التطهير المالي للمؤسسات العمومية، وتمثل عملية التطهير المالي في اتخاذ إجراءات مالية موجهة إلى إعطاء المؤسسة هيكل مالي متوازن، وذلك من أجل جعلها تسير بصفة عادية، وقد دخلت هذه الإجراءات حيز التنفيذ في بداية نوفمبر 1991، حيث تم إنشاء حساب خاص 063 . 302 والذي سمي بصندوق تطهير المؤسسات العمومية والذي خصص له مبالغ ضخمة لعملية ممولة من النفقات الميزانية العامة⁽¹⁾.

والمتتبع لنفقات التجهيز يلاحظ زيادة في مرحلة التعديل الهيكلي ورغم الحصة الأولى لعملية التطهير المالي ما بين سنتي 1991 و1993 إلا أنها لا تكفي، لترتفع سنة 1994 إلى ما يقارب 317,7 مليار دينار جزائري ثم إلى 676 مليار دينار جزائري في سنة 1995، بالإضافة إلى النفقات الجبائية هي الأخرى عرفت ارتفاعا كبيرا.

▪ في أوت 1995 صدر الأمر المتعلق بالخصوصية والذي مس العديد من المؤسسات في قطاعات الفندقية والسياحة، التجارة والتوزيع والصناعات النسيجية، الصناعات الغذائية والتحويلية، الصناعات الكيماوية.

▪ في سنة 1996 اتخذت إجراءات فيما يخص المؤسسات التي عرفت نتيجة استغلال إيجابية وذلك من خلال تخفيض مستوى الديون المترتبة عليها بمقدار 122 مليار دينار جزائري وفي هذه السنة تم إعادة جدولة ديون المؤسسات الخارجية وتحويلها إلى قروض متوسطة الأجل، أما المؤسسات التي تعاني من عجز هيكلي تستهلك أكثر مما تنتج وعاجزة عن تسديد ديونها ودفع أجور عمالها، ونجد أن مجموع 768 مؤسسة التي منها استفادة من ترتيبات جديدة ومنها:

▪ مؤسسة استفادت من تحويل جزء من عجزها إلى قروض متوسطة الأجل من دعم قدمته الخزينة العمومية 339 شكل شراء جزء من مديونيتها.

▪ 38 مؤسسة عالجتها البنوك.

▪ 138 مؤسسة تدخلت الخزينة من أجل التخفيف عنها من حيث الجانب الاجتماعي.

▪ 193 مؤسسة لم تتم معالجتها لأنها قدمت نتيجة استغلال سلبية.

⁽¹⁾ محمد طويوب، سياسة الميزانية للجزائر خلال مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، غير منشورة، 1997، ص:

الفصل الثاني: سبب النفق العام والمحلية في الجزائر وسياسات ترسيدها

حيث ساهمت الخزينة العمومية بـ 60 مليار دينار جزائري و3,100 مليار دينار جزائري من قبل البنوك⁽¹⁾.

ومنه نستنتج أن النتائج المترتبة عن كل الإجراءات في سبيل اصلاح القطاع العام والمؤسسات العمومية بصفة خاصة من السقوط والتي تعتبر شريان الاقتصاد، فقد كانت المبالغ المخصصة للتطهير المالي ضخمة جدا، لكنها لم تستعمل بطريقة رشيدة ولم تحقق الأهداف المنشودة، نظرا لكون المؤسسات العمومية لم ترق إلى الكفاءة المطلوبة ولم تخرج من المشاكل التي تتخبط فيها قبل إجراءات التطهير المالي بحيث تواصل تسجيل العجز في خزيتها ولو استغلت هذه الأموال بكفاءة وفعالية ل يتم بناء جهاز إنتاجي جديد لكان أحسن.

المطلب الثاني: سياسة الإنفاق العام في ظل برنامجي الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو:

قامت الجزائر بوضع مخططات تنموية منذ مباشرة الإصلاحات الاقتصادية تهدف في مجملها إلى إنعاش الاقتصاد الوطني، وإعادة وتيرة التنمية والنمو الاقتصادي إلى المعدلات مقبولة وفق سياسة إنفاقية توسعية ذات طابع كينزي، وذلك لإيجاد حلول مرضية للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية الحادة التي عرفتتها الجزائر منذ انهيار أسعار النفط واختلال التوازنات الاقتصادية العامة للبلاد، حيث جاء مشروع الإنعاش الاقتصادي خلال فترة 2000/2004، وبرنامج دعم النمو خلال الفترة 2005/2009، ولقد ركزت هذه الخطط الاقتصادية على القطاعات ذات الأولوية كقطاع المحروقات والقطاع الزراعي والقطاع السياحي والخدمات.

أولا: برنامج الإنعاش الاقتصادي: يعتبر هذا البرنامج جد مهم يهدف إلى إعطاء دفع جديد للاقتصاد، ويعبر بوضوح عن رغبة الدولة في انتهاج سياسة اتفاقية توسعية ذات طابع كينزي، تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز الاستثمارات العمومية الكبرى، بعد التجربة التي مرة بها خلال فترة تعديل الهيكل، وهو برنامج تم بعثه بعد أن تحسنت المؤشرات الاقتصادية سواء تعلق الأمر بالمالية العامة أو احتياجات الصرف وحتى نسبة خدمة المديونية ومستوى التضخم، وهذه النتائج لا يستهان بها وتبعث على التفاؤل وإمكانية العودة إلى الوضع الطبيعي والمستقر، ويرجع هذا التحسن إلى ارتفاع أسعار النفط، وكانت الميزانية التي رصدت له جد معتبرة تقدر بـ 525 مليار دينار موزعة على 4 سنوات من 2001

⁽¹⁾ مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص 218.

الفصل الثاني: حجم النفقات العامة والمحلية في الجزائر وسياسات ترسيدها

إلى 2004، خصصت في معظمها للهياكل القاعدية والتشغيل والتنمية المحلية، وكانت هذه المخصصات المالية التي رصدت له موزعة حسب الأنشطة⁽¹⁾؛ وهذا ما يوضحه الجدول رقم (03):

الجدول رقم (03) المتعلق ب: توزيع المخصصات المالية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي.

الوحدة: مليار دينار جزائري

أنشطة البرنامج	دعم الإصلاحات الاقتصادية	دعم النشاط الزراعي	التنمية المحلية	الأشغال الكبرى	الموارد البشرية
المخصصات المالية	47	65	113	210	90
النسب المئوية%	8,95	12,38	21,52	40	17,14

المصدر: قانون المالية تكميلي لسنة 2001، المؤرخ في 21 جوان 2001، الجريدة الرسمية العدد 38، 2001، ص: 21.

يتضح من الجدول رقم (03) أن أكبر مبلغ خصص من أجل دعم الأشغال الكبرى، حيث قدر المبلغ بـ 210 مليار دينار جزائري وكان المخصص المالي الأقل للإصلاحات الاقتصادية والذي قدر بـ 47 مليار دينار جزائري، وهذا يرجع لسياسة الدولة المتخذة في إطار برنامج الإنعاش الإقتصادي كانت تهدف إلى تحسين الاقتصاد بعد أن تخطبه في كثير من مشاكل بسبب العشرية السوداء وعرف في تلك الفترة ركود دام قرابة 9 سنوات، لذلك جاء هذا برنامج من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني من خلال الإهتمام بالقطاعات الحساسة التي تستهدف إنعاشه ونموه.

ومن أهم الأهداف التي رصدت لهذا البرنامج مايلي:

- تحسين أداء مستوى النمو.
- القضاء على الفقر والرفع من القدرة الشرائية والمستوى المعيشي للمواطنين.
- تدعيم البنية التحتية.
- تحسين وترقية منافسة المؤسسات.
- محاربة البطالة⁽²⁾.

⁽¹⁾ كريم بودخدخ، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي: حالة الجزائر 2001 . 2009، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2010/2009، غير منشورة، ص: 193.

⁽²⁾ عبد السلام مخلوف، مصطفى العراي، مقال بعنوان: برنامج الإنعاش الاقتصادي الجزائري 2001 . 2004، مجلة الباحث (العدد الأول، 2012)، جامعة ورقلة، الجزائر، ص: 5.

الفصل الثاني: حجم النفقات العامة والمحلية في الجزائر وسياسات ترسيدها

ثانيا: برنامج دعم النمو الاقتصادي:

لقد جاء مخطط دعم النمو الاقتصادي يكمل النقائص الناتجة عن برنامج الإنعاش الاقتصادي، وقد خصص له مبلغ يقدر بـ 55 مليار دولار لإعادة الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة من 2005 إلى 2009، وقد وجه في معظمه إلى التنمية المحلية والنهوض بالتشغيل في القطاعات الواعدة والإستراتيجية مثل: قطاع البناء والأشغال العمومية الذي استفاد من مبلغ قدره 600 مليار دينار جزائري، وذلك راجع لبرمجة إنجاز الطريق السيار شرق - غرب وقطاع السكن استفاد من 555 مليار دينار جزائري لإتمام برنامج المليون سكن وقد استفاد أيضا قطاع النقل من مبلغ 700 مليار دينار جزائري من أجل عصرنته.

ويتضمن هذا البرنامج برامج جزئية تمثلت في:

1. برنامج تحسين ظروف معيشية.
2. برنامج تطوير المنشآت الأساسية.
3. برنامج دعم التنمية الاقتصادية.
4. تطوير الخدمة العمومية وتحديثها.
5. برنامج تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال⁽¹⁾، وسنوضح ذلك في الجدول التالي رقم (04):

الجدول رقم (04) المتعلق ب: أهم القطاعات والمبالغ التي رصدت لبرنامج دعم النمو الاقتصادي

الوحدة: مليار دج

المبالغ	القطاعات
1908,50	1. برنامج تحسين ظروف معيشة السكان
150,00	2. برنامج تطوير المنشآت الأساسية
10,15	3. برنامج دعم التنمية الاقتصادية
4,00	4. تطوير الخدمة العمومية وتحديثها
50,00	5. برنامج تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال

المصدر: نشرية صادرة عن الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار، أبريل 2005، ص: 9.

يتضح من الجدول رقم (04) أن القطاع الخاص ببرنامج تحسين ظروف معيشية السكان هو القطاع الذي حاز على أكبر قدر بـ 1908,5 مليار دينار جزائري، تلاه برنامج تطوير المنشآت الأساسية، ثم

(1) نفس المرجع سابق الذكر، ص: 6.

الفصل الثاني: سبب النفاس العامة والمحلية في الجزائر وسياسات ترسيدها

برنامج تطوير التكنولوجيات للاتصال، فبرنامج دعم التنمية الاقتصادية، وأخيرا برنامج تطوير الخدمة العمومية وتحديثها، عموما يمكن القول أن توزيع القطاعي لهذا البرنامج يعكس رغبة الحكومة في تكملة سياسات السابقة والمتمثلة في تقوية الاقتصاد ويجاد بدائل أخرى لإيرادات وذلك من خلال تحسين الظروف المعيشية للأفراد بتحسين المنشآت القاعدية وتشجيع التنمية الاقتصادية، ومواكبة التكنولوجيا الحديثة مما يمكن الأفراد من الإنتاج بدل الاستهلاك.

ثالثا: تقييم نتائج برنامجي الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو:

لقد أعطى برنامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو ديناميكية جديدة للاقتصاد من خلال ارتفاع معدلات الاستثمار خلال هذه الفترة، وانخفاض معدلات التضخم وأصبحت في نطاق مقبول ليتراوح بين 01 و3,5% لسنتي 2002 و2007 وتدني مستويات البطالة التي انخفضت من 23% سنة 2003 إلى 17,7% سنة 2004، بعدما كانت 29% سنة 1999، حيث تم إنشاء 728500 منصب شغل من سنة 2001 . 2004 لتتخفص إلى أقل من 12% سنة 2008⁽¹⁾.

عرف الاقتصاد الجزائري نسبة نمو جيدة خلال سنة 2003 والمقدرة بنحو 6,8% والذي لم تصله الجزائر منذ عشرينيتين متبوع بمعدل 5,2% في سنة 2004 و5,3% سنة 2005 وهذه النتائج تشكل مؤشرا إيجابيا على المستوى العام، إلا أن هيكل الاقتصاد الوطني التي تعتمد على النفط والغاز تشكل انشغالات مستمرا، باعتبار أن الاقتصاد في هذه الحالة هو عرضة ورهينة التغيرات والظروف الدولية المتحكمة في سوق النفط، ورغم المبالغ الضخمة التي أنفقت لم يتغير هيكل الصادرات الذي مازال يعتمد على ما يفوق 95% من المحروقات، وفشل مجهودات ترقية الصادرات خارج المحروقات رغم أن حجم الاستثمارات خارج المحروقات بلغت 1,5 مليار دولار إلا أنها تبقى بعيدة عن حجم المجهودات المبذولة⁽²⁾.

تطور الاحتياطات من العملة الصعبة، والتي استعملت بصفة جيدة في تسديد المديونية الخارجية التي أرهقت الحكومات المتعاقبة، والتي انخفضت إلى 4,7 مليار دولار سنة 2006، من خلال مفاوضات التسديد المسبق التي قامت به الجزائر مع 16 دولة بين 19 دولة دائنة تشكل نادي باريس في 31 ماي 2006 وحددت تاريخ 30 نوفمبر من نفس السنة كأقصى حد لتسوية الملف، وكان هذا الإجراء جد مهم بالنسبة للاقتصاد من خلال تخفيف عبء تحميل الدين الخارجي.

(1) بلال عوايشة الزهراء وفاطمة ناصر، مرجع سبق ذكره، ص: 84.

(2) محمد مسمعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، (العدد 10، 2012)، جامعة ورقلة، ص: 147.

الفصل الثاني: حجم النفقات العامة والمحلية في الجزائر وسياسات ترسيدها

وخلاصة القول إن هذين البرنامجين حققا عدة مكاسب لكن ليس بالقدر الكافي، باعتبار أن الجزائر لا تزال في تبعية للريع النفطي، ويتعين على الدولة بذل المزيد من الجهود في التحلي بالاحترافية والمهنية في تسيير المبالغ المخصصة في سبيل ترجمة الموارد بصورة رشيدة في القضاء على البطالة، وحماية القدرة الشرائية للمواطنين من خلال تعزيز النمو الاقتصادي كما تم العمل بنفس الطريقة بعد نهاية هذا المشروع من خلال مصادقة مجلس الوزراء يوم 24 ماي 2010 على الخطة الخماسية المتضمنة الاستثمارات العمومية للفترة 2010 . 2014 وحجمها 286 مليار.

المطلب الثالث: برنامج توطيد النمو (برنامج التنمية الخماسي الثاني 2010-2014):

إن هذا البرنامج يندرج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قد الموارد التي كانت متاحة آنذاك وهذا الآخر يدعم بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا والجنوب، وبذلك بلغت تكلفة عمليات التنمية المسجلة خلال السنوات الخمس الماضية ما يقارب 17500 مليار دينار جزائري من بينها بعض المشاريع المهيكلة التي لا تزال قيد الانجاز ما بين 2010-2014 من النفقات 21214 مليار دينار جزائري أو ما يعادل 286 مليار دولار⁽¹⁾.

وهو ما يشمل شقين اثنين هما:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكك الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 130 مليار دولار.
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ يعادل 156 مليار دولار⁽²⁾.
- 1. أهداف البرنامج: إن أهم ما يهدف له برنامج توطيد النمو مايلي:
- دعم التنمية البشرية التي تعتبر الركيزة الأساسية لبرنامج الاقتصادي والاجتماعي.
- تحسين الخدمات العمومية المحركة للفاعليات الاقتصادية والاجتماعية.
- دفع قطاع الأشغال العمومية لفك العزلة عن كل المناطق المعزولة وخاصة منها الريفية.
- مواصلة الجهود الرامية إلى تحسين والتزويد بالمياه الصالحة للشرب واستكمال المشاريع الجارية.
- دعم الجماعات المحلية والأمن والحماية المدنية.

(1) ب.ق، مقال بعنوان: التنمية المحلية في إطار برنامج توطيد النمو، جريدة الخبر، الصادرة بتاريخ 2010/10/14، العدد 4833، ص: 12.

(2) حمزة سيلام وفاتح ولد بزيو، فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر 2001-2014، مذكرة ماستر، جامعة آيت محند علي، البويرة، الجزائر، 2013/2014، غير منشورة، ص: 91.

الفصل الثاني: سبب النفقات العامة والمحلية في الجزائر وسياسات ترسيدها

- الاستمرار في توسيع قاعدة السكن وإعادة الاعتبار لنسيج العمراني.
- تحسين المستوى الصحي للسكان وإعطاء دفعة قوية للقطاع الصحي.
- النهوض بالبحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال.
- التأكيد على أهمية التعليم العالي والتكوين وتوسيع قاعدتها⁽¹⁾.

نلاحظ هنا عموماً أن برنامج توظيف النمو كان محاولة جديدة من الحكومة من أجل النهوض بالتنمية المحلية فستهدف هذا البرنامج أهم القطاعات التي تؤثر بصورة مباشرة في معدل النمو الاقتصادي، ولكن هذا البرنامج حاد عن غايته وهدف الذي جاء من أجله بسبب سوء التسيير وعدم إشراك الوحدات المحلية في تطبيق هذا البرنامج.

2. مضمون برنامج الخماسي الثاني (2010-2014):

إن المبالغ المخصصة لبرنامج الخماسي تقدر 21214 مليار دينار جزائري وقد تم تقسيم هذا البرنامج إلى ثلاث برامج والتي يمكن توضيحها من خلال الجدول رقم (05):

الجدول رقم (05) المتعلق ب: التوزيع القطاعي للبرنامج توظيف النمو 2010-2014

الوحدة: مليار دينار جزائري

البرامج	مبالغ مخصصة للبرنامج	النسبة المئوية
برنامج تحسين معيشة السكان	9903	45,42
برنامج تطوير الهياكل القاعدية	8400	38,52
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	3500	16,05

المصدر: نشرة صادرة عن الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار، جوان 2010، ص: 12.

يتضح من الجدول رقم (05) أن القطاعات التي استفادت من البرنامج الخماسي تتمثل في:

- قطاع برنامج تحسين ظروف المعيشية للسكان: استفاد من برنامج خاص يصل إلى 9903 مليار دينار جزائري، ما يمثل نسبة 45,42% من إجمالي البرنامج.
- قطاع برنامج تطوير الهياكل القاعدية: يقدر المبلغ المخصص له بـ 8400 مليار دينار جزائري، ما يمثل نسبة 38,52% من إجمالي.

(1) عمار عماري، وليد محمادي، مداخلة بعنوان: آثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر، مقدمة في المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برنامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل ولاستهلاك والنمو، جامعة سطيف، الجزائر، 20 - 21 مارس 2013، ص: 9.

الفصل الثاني: حجم النفقات العامة والمخلة في الجزائر وسياسات ترسيدها

▪ قطاع برنامج دعم التنمية الاقتصادية: استفاد بـ 3500 مليار دينار جزائري ما يمثل نسبة 16,05% من اجمالي البرنامج⁽¹⁾.

عموما يمكن القول أن التوزيع القطاعي لهذا البرنامج يعكس رغبة الحكومة في مدى قدرتها ورغبتها في التحكم والعمل على إصلاح الإدارات المحلية بهدف ترشيد الإنفاق العام والعمل على استهداف أهم القطاعات التي تؤثر بصورة مباشرة في معدلات النمو الاقتصادي.

3. تقييم برنامج الخماسي الثاني:

جاء هذا البرنامج ليغطي نقائص وليغطي على أخطاء التي إرتكبت من طرف الحكومة في البرنامج الذي سبقه لكنه لم يستطع تحقيق النتائج المرجوة منه وذلك يرجع لإتخاذ الدولة سياسة شراء السلم الاجتماعي وتدعيم القطاع الاستهلاكي على حساب القطاعات الاستثمارية وهذا بسبب ثورات الربيع العربي التي أطاحت بعدة حكومات وأنظمة في عدة دول عربية ومن أجل تقادي هذا الخطر لجأت الدولة لتلك السياسة الذي إستنزف من خزينتها العامة أموال طائلة أوقع الدولة في أزمة خاصة بعد انهيار سعر البترول.

ومن هنا نستنتج أن كل ما هو نظري وتطبيقي يشيد بأن تشجيع الاستثمار المحلي يقوم على التجسيد الفعال لمبدأ ترشيد الانفاق العام من خلال تقليص الفساد الإداري واحترام القانون واستناد إلى تقرير المعهد العربي للتخطيط لسنة 2016، فقد احتلت المغرب المرتبة الأولى في الترتيب العربي تلتها كل من الكويت، عمان وقطر وبذلك تشكل المؤسسات نقطة ضعف لكل من السودان وليبيا والجزائر، فهذه الأخيرة تعد مؤشرا لرشدها قدر بـ 0,24 فتدهور هذا المؤشر يعكس في سياقه وجود تناقض بين مؤشر تدخل الحكومة قدر بـ 0,71 ومؤشر التنافسية قدر بـ 0,36 عند مقارنته بإيرلندا التي قدر فيها مؤشر تدخل الحكومة بـ 0,49، ومؤشر التنافسية بـ 0,65 فمؤشر الرشادة يدل في الدول المتقدمة على فعالية السياسات العمومية (سياسة الإنفاق الحكومي) في الاقتصاد.

⁽¹⁾ نيل بوفليج، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر للفترة 2000 - 2010، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12،

ديسمبر 2012، جامعة بسكرة، الجزائر، ص: 255.

خلاصة الفصل الثاني:

وكخلاصة لما سبق يتضح أن النفقات العامة في الجزائر قد شهدت عدة تطورات وهذه التطورات كانت مقترنة بتطور الإصلاحات والسياسات المتبعة في الجزائر منذ 1990، فكان للإدارة المحلية دور بارز في عملية الإنفاق وذلك بغية إشباع الحاجات العامة المحلية، ومع مرور الزمن أصبحت تزداد كما ونوعا ومن المنطلق أصبحت ميزانية الإدارة المحلية ولاية أو بلدية تترجم كل اهتمامات وأنشغالات المواطنين.

ومن منطلق أن الميزانية العامة هي الأداة التي تنفذ بها الأهداف المسطرة ضمن الخطة التنموية، يمكن القول إن عملية توظيف النفقات في الميزانية العامة تعتبر من أهم وسائل والآليات لضمان ترشيد أمثل للنفقات العامة إلا إذا تم ممارستها في إطار من الشفافية.

وباعتبار أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي قوته مرهونة بأسعار النفط هذا الاقتصاد الذي طالما عانى طويلا من ويلات التقلبات التي شهدتها أسعار النفط في السنتين آخريتين 2015 و2016 وكانت آثارها وخيمة عليه مؤثرة بذلك على أهم المتغيرات الاقتصادية لهذا الاقتصاد الريعي، هذا بدوره ما استدعى إجراء إصلاحات شاملة لجميع القطاعات الاقتصادية مسخرة بذلك إمكانيات مادية هائلة لخدمة هذا الاقتصاد.

الفصل الثالث: النموذج

التحصيلي بلدية تابلاله

بالمدينة (2014 - 2016)

تمهيد:

من خلال هذا الفصل سوف نتطرق إلى تأثير سياسة ترشيد النفقات العمومية معن عنها من طرف الحكومة الجزائرية في نهاية سنة 2016 مع صدور قانون المالية الجديد لسنة 2017 وكيفية تأثير تلك السياسة المتبعة على المخططات البلدية للتنمية من خلال الكمية البرامج المسجلة والمنفذة ومتممة وكذلك نوعية البرامج المسجلة مع المردودية محققة من هاته البرامج، وحالة التي تم إختيارها كعينة للدراسة هي بلدية تابلاط الواقعة في ولاية المدية وتعد من أفقر البلديات في الجزائر وكذلك تم تحديد الفترة الزمنية مابين (2014 . 2016) بسبب أن تلك الفترة التي عرفت تراجع في أسعار النفط بشكل رهيب جدا خاصة في أواخر سنة 2015 وفي بداية سنة 2016 وكذلك الفترة التي كانت فيها البجوحة المالية سنة 2014 وهذا ماجعلنا نقسم هذا المحور إلى ثلاث مباحث كتالي:

المبحث الأول: تعريف بالحالة (بلدية تابلاط)؛

المبحث الثاني: تأثير سياسة ترشيد النفقات العامة على المخططات البلدية للتنمية (PCD) من الناحية الكمية؛

المبحث الثالث: تأثير سياسة النفقات العامة على المخططات البلدية للتنمية (PCD) من الناحية النوعية والمردودية.

المبحث الأول: تعريف بالحالة (بلدية تابلاط):

سوف نتطرق في هذا المبحث لتعريف بالحالة التي اختيرت كنموذج للدراسة من حيث نشأة البلدية وهيكل تنظيمها:

1 - لمحة تاريخية عن بلدية تابلاط:

تعتبر بلدية تابلاط من أقدم بلديات ولاية المدية، انشأت سنة 1871م كبلدية مختلطة وأصبحت بلدية سنة 1957م من طرف الإدارة الفرنسية وكذلك قبلها تعتبر أقدم دائرة بعد دائرة الحراش حيث أنشأت كدائرة سنة 1937م، وهي تقع شرق ولاية المدية تبعد عنها بحوالي 110 كلم عن مقر الولاية وتترجع عن مساحة إجمالية قدرها 77 كلم².

ويعد تعداد سكانها 31409 نسمة حسب إحصائيات لسنة 2012، يحدها من الشمال بلدية الحوضان ومن الشرق بلدية الميهوب ومن الغرب بلدية العيساوية ومن الجنوب بلدية مزغنة.

ويعود أصل تسمية تابلاط أمازيغي ويعني الصخرة وذلك مرتبط بالتضاريس الخاصة التي أسست عليها المدينة منذ أن قطنتها مجموعة من القبائل والأعراش التي كانت تحمل اسم قبائل تابلاط والتي كانت تتشكل من الأعراش التالية: عرش بني سليمان المتكون من شرفاء والوافدين من الأندلس الذين ارتبطوا بالمنطقة، وادخلوا عليها معارفهم وثقافتهم كما وفد على تابلاط حوالي 11500 أمازيغي من المغرب الأقصى خلال أوائل القرن الخامس عشر أما في فترة العثمانية فكانت تابلاط وعرش بني سليمان تابعان إلى بني خليفة.

وتتوفر البلدية التي يسيروها مجلس منتخب مكون من 19 عضو على إمكانات طبيعية وسياحية يمكن استعمالها كورقة رابحة لتتمين القدرات وتنمية المنطقة كما تتوفر على مساحات فلاحية صالحة تقدر بـ 4500 هكتار وتعتبر من أهم منتجاتها هي الحبوب والبقول الجافة والزيتون، أما أهم النشاطات الفلاحية الرئيسية فتتمثل في تربية المواشي والدواجن وتربية النحل⁽¹⁾.

(1) مقابلة مع السيد: محمد حديدي، الأمين العام لبلدية تابلاط، مقر بلدية تابلاط، بتاريخ 2017/05/15.

2 - الهيكل التنظيمي لبلدية تابلوط:

تعتمد بلدية تابلوط من إدارتها على تنظيم هيكلية يتماشى وعدد سكان البلدية من:

. الأمانة العامة.

. ستة (06) مصالح متواجدة بالبلدية.

1.2 - الأمانة العامة:

التي يشرف عليها الأمين العام وتتمثل مهامه في:

- جمع مسائل الإدارة العامة.

- القيام بتدوين وتنفيذ المداولات.

- تبليغ المحاضر الخاصة بمداولات المجلس والقرارات للسلطة الوصية إما على سبيل الإخبار أو من أجل ممارسة السلطة للموافقة والرقابة.

- تنظيم وتنسيق أعمال المصالح الإدارية والتقنية ومراقبتها.

- ممارسة السلطة السلمية على موظفي بلدية.

- تنشيط برامج التجهيز والاستثمار والسهر على تنفيذها.

- صيانة أرشيف البلدية.

- إعداد الموازنات والحسابات وتنفيذها هي وجدول التقديرات الخاصة بإيراداتها ونفقاتها السنوية التي تضم ما يلي:

- أجور ومنح الموظفين والعمال.

- الاقتطاع لنفقات التجهيز.

- المتابعة المستمرة لمختلف العمليات المالية.

- التكفل باحتياجات المدارس الابتدائية بخصوص مواد التنظيف والوسائل البيداغوجية.

2.2 - الست (06) مصالح المتواجدة بالبلدية: وهي كما يلي:

أ - مصلحة الميزانية والمحاسبة والمالية: وهي تضم مكتبين:

- مكتب العمليات المالية وإعداد الميزانيات والحوالات.

- مكتب الالتزامات تحصيل الرسوم وصرف النفقات.

ب - مصلحة المستخدمين: وتضم:

- مكتب المستخدمين الإداريين والتقنيين يسعى إلى تسيير الحياة المهنية للموظف والعامل وإعداد الأجور والمنح.

- مكتب التكوين والمسابقات التأطير والتكوين المتواصل للمستخدمين.

ج - مصلحة الممتلكات: تشرف على تسيير أملاك البلدية وتضم أربعة مكاتب:

- مكتب الإعلام الآلي.

- مكتب جرد المنقول والعقار والسيارات.

- مكتب متابعة وتسيير الأملاك الإيجارية.

- مكتب الأدوات والتجهيز المكتبية.

د - مصلحة التنظيم والشؤون العامة: تشرف على ثلاث مكاتب:

- مكتب الحالة المدنية: ويتم استخراج منه جميع الوثائق الحالة المدنية عادية وبيومترية.

- مكتب المنازعات: يهتم بالمنازعات والشؤون القانونية.

- مكتب الانتخابات والخدمة الوطنية: ويضم فرع الانتخابات وفرع الخدمة الوطنية وفرع الإحصائيات.

هـ - مصلحة الشؤون الاجتماعية: وتضم ثلاث مكاتب:

- مكتب تنشيط الجمعيات.

- مكتب النشاط الاجتماعي.

- مكتب النظافة.

و - مصلحة التعمير والتجهيز والبناءات الجديدة: تشرف على مكنتين:

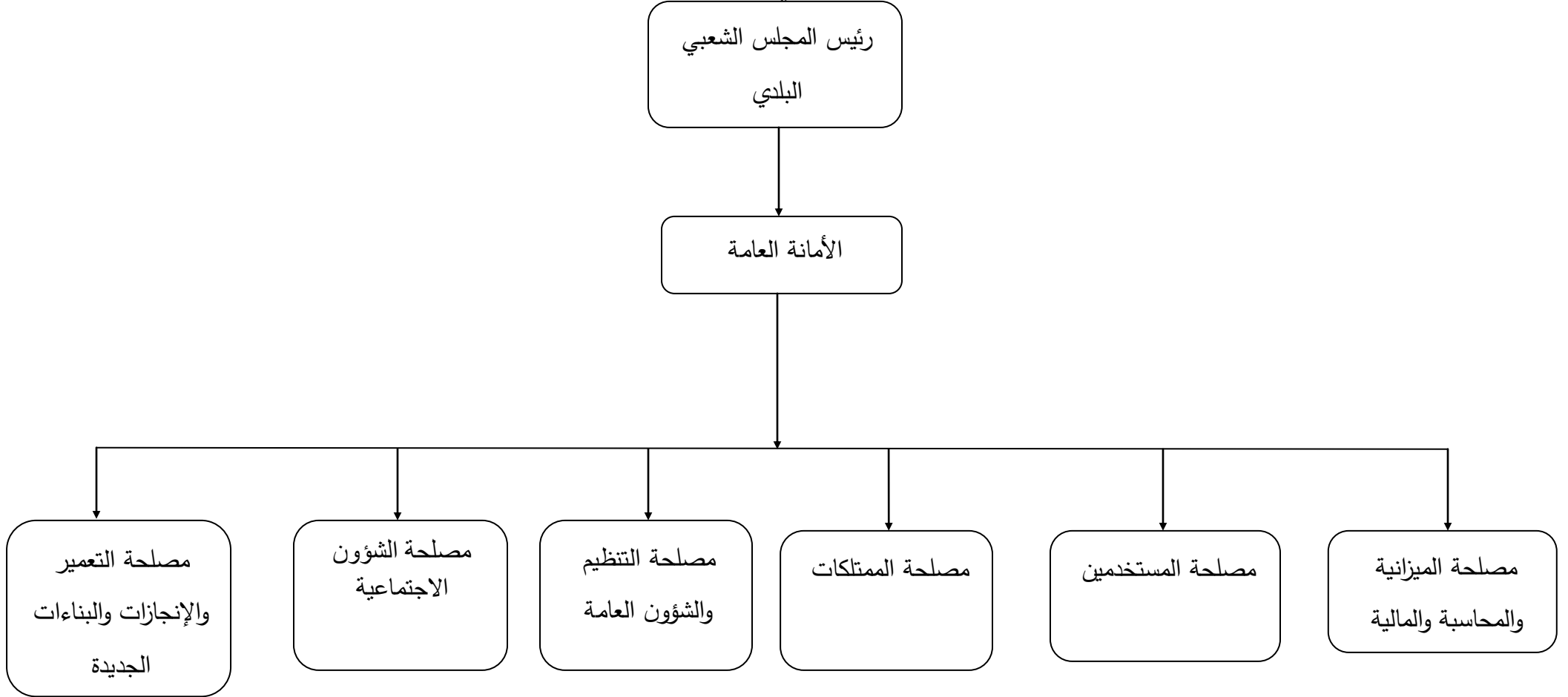
- مكتب البناء والتعمير: يتكون من فرع متابعة انجاز البرامج وفرع متابعة صيانة الممتلكات.

- مكتب الشبكات والطرق: فيها فرعين: فرع متابعة وصيانة الطرق والإنارة العمومية، وفرع الشبكات المختلفة⁽¹⁾.

واتخذنا بلدية تابلات نموذجا لأنها تعتبر واحد من البلديات الفقيرة في الجزائر وكذلك لاعتبارها ثاني أقدم الدائرة في الجزائر ومن أوائل البلديات تأسيسا فيها وكذلك طابع المنطقة الريفية، لأن البلديات الفقيرة هي التي تمنحها الدولة المخططات البلدية للتنمية وأردنا إسقاط عليها تأثير سياسة ترشيد النفقات العامة على مخططات هذه البلدية الذي سنطرق إليه في المبحث الثاني والثالث.

(1) القرار رقم 74 الخاص بالتنظيم الهيكلي لبلدية تابلات، الصادر بتاريخ 1999/11/20.

الهيكل التنظيمي لبلدية تابلوط:



المصدر: القرار رقم 74 الخاص بالتنظيم الهيكلي لبلدية تابلوط، الصادر بتاريخ 1999/11/20.

المبحث الثاني: تأثير سياسة ترشيد النفقات العمومية على المخططات البلدية للتنمية (PCD) من الناحية الكمية:

والذي سنطرق فيه كتمهيد إلى كيفية تحضير وتسجيل وتمويل وتنفيذ وغلق ومراقبة لكي نزيل البس والغموض عن المخططات البلدية ثم ننقل إلى تأثير سياسة ترشيد النفقات العمومية وتأثيرها من الناحية الكمية.

المطلب الأول: المخططات البلدية للتنمية (PCD):

ما يمكن القول في هذا المطلب أن البلدية هي المكان التي تلقي فيه جميع التطلعات الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين المحليين وهذا للتعبير عنها وأخذها بعين الاعتبار وهذا التسهيل وتحسين الإطار الاقتصادي والمعيشي الذي يعيش داخله الفرد لهذا فالأفراد من خلال نوابهم في المجلس الشعبي البلدي فهو يعبر عن حياة الأفراد وتطلعاتهم لتطوير وتحسين شروط التنمية الاقتصادية والمعيشية لهذا فالبلدية تقوم بإعداد مخططاتها أي أخذ بعين الاعتبار هذه المتغيرات الموجودة داخلها لهذا فقد خول القانون للبلدية صراحة إعداد مخططاتها التنموي والذي يتميز بأنه قصير المدى بحيث تصادق عليه وتسهر على تنفيذه بشرط أن يكون متوافقاً مع برامج المسطرة في المخططات الوطنية والمخطط الولائي.

لهذا فلا بد من تعريف هذا المخطط مضمونه إجراءات تحضيره وكيفية تنفيذه ومراقبة هذه العملية وكذلك تمويله وأنواعه.

أولاً: مفهوم المخطط البلدي للتنمية (PCD):

في هذا سوف نتطرق إلى تعريف المخطط البلدي للتنمية وتميزه عن باقي المخططات، ثم سنطرق إلى محتواه ومبادئه وأخيراً إلى أنواع المخططات البلدية للتنمية.

1.1. تعريفه وتميزه عن باقي المخططات:

أ. تعريف المخطط البلدي للتنمية (PCD):

عرف المرسوم التنفيذي رقم 36/73 المؤرخ في 1973/08/09⁽¹⁾ على أنه: " مجموعة من الوسائل القانونية والمالية التي تسمح للجماعات المحلية بتقدير وتجسيد سياساتها التنموية الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية."

يمكن تأكيد ما قلناه سابقاً وهذا رجوعاً لقانون البلدية 80/90 في المادة 86 نص على أنه: " تعد البلدية مخططها التنموي القصير والمتوسط والطويل المدى وتصادف عليه وتسهل على تنفيذه في إطار الصلاحيات المسندة لها قانوناً، وبانسجام مع مخطط الولاية وأهداف مخططات التهيئة العمرانية."

رجوعاً للتعريف الذي ذكره المرسوم التنفيذي 36/73 المؤرخ في 1973/08/09 المتضمن شروط تسيير وتنفيذ المخططات البلدية للتنمية يمكن أن نستخلص المبادئ التي يقوم عليها المخطط البلدي للتنمية⁽²⁾؛

1. مبدأ لا مركزية التخطيط:

بحيث يدخل في نظام إداري جزائري قائم على لا مركزية التخطيط على مستوى البلدية والتي تعتبر الخلية القاعدية للدولة وبالتالي فإن البلدية تقوم بتحضير مخططها التنموي وهذا بالتنسيق مع الولاية كما تعمل على مراقبة التسيير المالي لمشاريعها المخططة وضمان متابعتها وإنجازها وهذا لتحقيق أهدافها المعبر عنها في إطار المجلس الشعبي البلدي.

⁽¹⁾ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم رقم 136/73 المؤرخ في 09 أوت 1973، المتعلق بشروط تسيير وتنفيذ مخططات البلدية للتنمية، الجريدة الرسمية، العدد 67، 1973، ص: 16.

⁽²⁾ محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص: 72.

الفصل الثالث: النموذج التخطيطي بلدية نابالوط بالبرية (2014-2016)

2. مبدأ شمولية وإلزامية التخطيط: معناه تعميم هذا التخطيط على كل البلديات، أي أنه يشمل كافة مجالات التنمية وهذا حسب إمكانيات البلديات وفي إطار توجيهات المخطط الولائي والوطني.

ومن هنا يمكن القول إن البلدية تسعى من خلال المخططات البلدية للتنمية إلى تحقيق جملة من الأهداف:

- أهداف مالية: وهذا عن طريق تسيير الأموال المخصصة للتنمية المحلية على أحسن وجه مع العلم أن هذا الصرف يخضع لرقابة إدارية وتقنية من طرف الولاية ومدرية التخطيط ومراقبة الميزانية.
- أهداف اقتصادية: خلق نوع من الحركة الاقتصادية على مستوى البلدية من خلال تشجيع وفتحها أمام المتعاملين.
- أهداف اجتماعية: تعتبر البلدية حلقة وصل بين المواطن والمستوى المركزي فهي المعبر الوحيد عن حاجيات المواطن وهذا لكونها تسعى لتلبية حاجيات ومتطلبات المواطن وحاجياته الضرورية⁽¹⁾.

2.1. تمييز المخطط البلدي عن باقي المخططات:

أ. تمييزه عن المخطط الوطني للتنمية (PND): لخصناه في الجدول التالي رقم (06):

الجدول رقم (06) المتعلق ب: المخطط البلدي للتنمية وتمييزه عن المخطط الوطني للتنمية.

المخطط البلدي للتنمية (PCD)	المخطط الوطني للتنمية (PND)
<ul style="list-style-type: none">▪ مكمل ومفصل للخطوط العريضة الموجودة في المخطط الوطني للتنمية.▪ يعتبر أدرى بحاجيات وكمليات كل منطقة.▪ يتم تحضيره في إطار احترام التوجهات الكبرى للمخطط الوطني للتنمية.	<ul style="list-style-type: none">▪ عام وشامل لتوازنات الاقتصادية الكبرى.▪ لا يتطرق إلى تفاصيل كل منطقة وحاجياتها على حدى.▪ يقوم بتحديد التوجهات الاقتصادية الكبرى والتي لا بد من احترامها.

يمكن القول من خلال الجدول رقم (06) أن مخطط الوطني للتنمية يشمل التوازنات العامة للاقتصاد الوطني بحيث يحدد الخطوط العريضة للتنمية ولكنه لا يتطرق إلى التفاصيل المتعلقة بخصوصيات

(1) رضوان بن موسى، المخططات البلدية لتنمية، منكرة تخرج، المدرسة العليا للإدارة مولاي أحمد مدغري، الجزائر، 2006/2005، غير منشورة

الفصل الثالث: النموذج التكيفي بلدية نابالوط بالبرية (2014-2016)

ومتطلبات وإمكانيات كل منطقة من التراب الوطني لذلك يتطلب إعداد المخطط البلدي للتنمية والذي يتخذ كمرجع له ويحترم التوجيهات التي يتضمنها فهو يقوم بتفصيل الخطوط العريضة للمخطط الوطني للتنمية ويكملة باعتباره أدرى بخصوصيات واجبات كل منطقة في ميدان التنمية.

ب . تمييزه عن المخطط القطاعي للتنمية (PSD): لخصناه في الجدول التالي رقم (07):

الجدول رقم (07) المتعلق ب: المخطط البلدي للتنمية وتمييزه عن المخطط القطاعي للتنمية.

المخطط البلدي للتنمية (PCD)	المخطط القطاعي للتنمية (PSD)
<ul style="list-style-type: none"> ▪ يسجل باسم الوالي وينفذه رئيس المجلس الشعبي ▪ الاعتمادات المالية المخصصة لمشاريعه تستهلك قبل نهاية السنة المالية. ▪ المشاريع المسجلة في هذا الأخير فهي في معظمها صغيرة وتتجزأ عادة ما قبل نهاية السنة المالية. 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ يسجله وينفذه الوالي ▪ الاعتمادات المالية المخصصة لإنجاز المشاريع لا تستهلك بكاملها عند نهاية السنة المالية. ▪ المشاريع المسجلة في هذا الأخير غالبا ما تتجاوز مدة إنشائها السنة.

ونلاحظ من خلال الجدول رقم (07) أنه بالنسبة لـ (PSD) يسجله وينفذه الوالي، بالنسبة للاعتمادات المخصصة بمشاريعه فهي لا تخص عادة سنة مالية واحدة نظرا لكون المشاريع القطاعية ضخمة وتمتد للمدى المتوسط والطويل في عملية تنفيذها هذا ما سيجعل فيه نوع من الاستحالة لإقفال هذه العمليات في إطار سنة مالية واحدة، أما المخطط البلدي للتنمية فهو يسجل باسم الوالي وينفذه رئيس المجلس الشعبي الوطني مع العلم أن اعتمادات الدفع المخصصة له تستهلك قبل السنة المالية هذا ما يجعل إنجاز المشاريع يكون قبل نهاية السنة المالية وهذا الإغلاق العمليات المسجلة في إطار مخطط البلدي للتنمية.

رجوعا للمخطط القطاعي للتنمية فهو برنامج مكون من عمليات التجهيز والاستثمار المتعلقة بالقطاعات مثل: التربية، التكوين، الفلاحة والسياحة... الخ، يمكن القول أن المخطط القطاعي للتنمية هو

الفصل التاسع: النموذج التخطيطي بلدية تابلو بالبرية (2014-2016)

عبارة عن همزة وصل بين المديريات المركزية والغير ممرضة والقطاعات الموجودة على المستوى الولائي لغرض تحقيق التوازن الجهوي⁽¹⁾.

ج . تمييزه عن البرامج الأخرى: لخصناه في الجدول التالي رقم (08):

الجدول رقم (08) المتعلق ب: المخطط البلدي للتنمية وتمييزه عن البرامج الأخرى.

الصندوق المشترك للجماعات المحلية	المخطط البلدي للتنمية (PCD)
تمويل مشاريع البلديات التي تعاني عجز مالي في ميزانيتها.	تمويل الدولة يشمل جميع البلديات الموجودة على مستوى التراب الوطني.
برامج ميزانية الولاية	
تمول به البلديات العاجزة على مستوى إقليمها.	
برامج ميزانية البلدية	
تستفيد منه البلديات الفقيرة الموجودة في المناطق النائية والمعزولة.	
صندوق الوطني لتنمية مناطق الجنوب	
تستفيد منه البلديات الصحراوية وشبه صحراوية العاجزة ماليا.	

نلاحظ من خلال الجدول رقم (08) أن مخطط البلدي للتنمية يتميز عن البرامج الأخرى كما يلي:

✓ تمييزه عن الصندوق المشترك للجماعات المحلية: يمكن استخراج الاختلاف بينهما في طريقة تمويل الدولة لمشاريعها على مستوى البلدية فالصندوق المشترك للجماعات المحلية يقدم برامج تستفيد منها

(1) نفس المرجع سابق الذكر، ص ص: 21_22.

البلديات التي تعاني من عجز مالي محسوس في ميزانيتها الأولية والإضافية، بينما تمويل الدولة بواسطة المخطط البلدي للتنمية فيستفيد منه جميع البلديات على مستوى الإقليم الوطني.

✓ تمييزه عن برامج ميزانية الولاية: تمنح ميزانية الولاية إعانات للبلديات التي تعاني عجز دائم ومزمن على مستوى الولاية.

✓ تمييزه عن برامج البلدية: برامج ميزانية البلدية التي تستفيد منها البلديات الفقيرة والمعزولة خاصة منها الموجودة في المناطق الصحراوية، السهوب العليا والمناطق الجبلية والتي تتميز كلها بقلة مواردها المالية وعجزها المالي الدائم.

تمييزه عن الصندوق الوطني لتنمية مناطق الجنوب: بالنسبة لهذا الأخير فهو يقوم بمنح برامج للتنمية لهذه البلديات في مجالات محددة وتخص فقط المناطق الصحراوية مثل: السهوب والهضاب العليا

ثانيا: أنواع المخططات البلدية للتنمية:

1 . المخططات البلدية للتنمية العادية: وهي تعد كل سنة بصفة عادية وفقا لنظام والمراسيم التي تتضمنه منذ إنشاء المخططات البلدية للتنمية.

2 . المخططات البلدية للتنمية التكميلية: والغرض منه الحصول على موارد تكميلية من ميزانية الدولة التي يخصص منها برامج المخططات البلدية للتنمية.

3 . المخططات البلدية للتنمية الاستعجالية: وهي تعد في حالة حدوث حالة استثنائية مثل: الظروف الطارئة، الكوارث الطبيعية والصناعية المختلفة.

4 . المخططات البلدية للتنمية الخاصة بالفيضانات: وتعد هذه المخططات وتمنح لفائدة البلديات التي تعاني من ارتفاع منسوب مياهها في الشتاء بحيث تسبب فيضانات يضر بالإطار الاجتماعي المادي وخاصة الصحي للسكان لمواجهة هذه الوضعيات الخطيرة تستفيد هذه البلديات من هذا النوع من المخططات⁽¹⁾.

(1) محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سبق ذكره، ص: 77.

5 . المخططات البلدية للتنمية في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي: برنامج الإنعاش الاقتصادي هو برنامج وطني جاء به رئيس الجمهورية سنة 2001 ولقد وافق عليه مجلس الوزراء ومدته 4 سنوات وجاء هذا المشروع على خلفية مطالبات الأعوان الاقتصاديين والشركاء الاجتماعيين لوضع تدابير مستعجلة لدعم النشاط الاقتصادي للدفع من وتيرة التنمية عن طريق الطلب الكلي وقد خصص له غلاف مالي أولي بـ 7 مليار دولار يقسم هذا البرنامج إلى 3 أجزاء:

- ❖ **الأشغال الكبرى:** وتخص التجهيز والتهيئة الإقليم بغلاف مالي يقدر بـ 210,5 مليار دينار جزائري من خلال وضع هياكل قاعدية حضرية وفك العزلة عن التجمعات الحضرية داخل البلاد.
 - ❖ **التنمية المحلية:** ولقد خصص لها غلاف مالي يقدر بـ 113 مليار دينار جزائري وهذا لتمويل البرامج البلدية للتنمية وهذا لتفعيل وتيرة نمو النشاط الاقتصادي وتحسين الإطار المعيشي للمواطن.
 - ❖ **الزراعة:** حيث تحصلت على غلاف مالي قدره 65 مليار دج وهذا لتشجيعا للاستثمار في هذا الميدان وتدعيم النشاط الفلاحي عن طريق القروض والهياكل.
 - ❖ **ضف إلى ذلك** يمول هذا الأخير مشاريع أخرى مثل: 75 مشروعا لتوسيع شبكة السكك الحديدية، 25 مشروعا خاص بالطرقات المختلفة وعلى رأسها الطريق الوطني السيار شرق غرب ومخطط لتشغيل الشباب بـ 7 مليار دج.
 - ❖ **يجب الإشارة أن** تقارير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي لتشير إلى استهلاك 230 مليار دج أي ما يعادل 4 مليار دولار بدل من 7 مليار دولار وهو الرقم المعلن عنه من طرف الحكومة⁽¹⁾.
- 6 . **المخططات البلدية في إطار برنامج دعم النمو:** هذا الأخير هو برنامج وطني جديد أعلن عليه رئيس الجمهورية بحيث يمتد هذا الأخير لمدة 5 سنوات بغلاف مالي يقدر بـ 50 مليار دولار يرتكز هذا الأخير على بعض القطاعات الهامة مثل: الفلاحة، الصيد البحري، الهياكل والمنشآت القاعدية الكبرى، البناء والأشغال العمومية⁽²⁾.

(1) نفس المرجع سابق الذكر، ص: 78.

(2) رضوان بن موسى ، مرجع سبق ذكره، ص: 24_25.

وهنا نقول أن المخططات البلدية للتنمية نالت حصة الأسد وهذا يرجع لاهتمام الحكومة الجزائرية بالتنمية المحلية التي تعتبر اللبنة الأساسية في إنشاء البنية التحتية وخاصة بعد إنتهاج الدولة لسياسة الشراء السلم الإجتماعي.

2 - مبادئ المخطط البلدي للتنمية: هنا نميز مبدئين أساسيان هما:

أ - مبدأ لا مركزية التخطيط: ابتداء من سنة 1974 أصبحت الجماعات المحلية تراقب مباشرة التسيير المالي لمشاريعها المخططة وتتابع عملية إنجازها بعد أن كان ذلك متركز وسبب هذا التغيير الكبير هو التوجه نحو نظام إداري جديد مبني على مبدأ اللامركزية وبالتالي يقصد بلا مركزية التخطيط: هو اشتراك الجماعات المحلية في عملية التنمية انطلاقا من أولويات يملئها المخطط الوطني للتنمية وتتجلى أهمية لامركزية التخطيط في النقاط التالية:

- مشاركة البلدية في تلبية احتياجات المواطن الضرورية.
 - تنفيذ إلى جانب الولاية 31 من مشاريع التجهيز الممولة من طرف الدولة.
 - ضمان السرعة في إنجاز المشاريع التنموية.
 - تخفيف الضغط عن السلطة المركزية بالتنازل عن بعض الصلاحيات لفائدة البلدية.
 - إنعاش البلديات والسماح لها بالخروج من عزلتها⁽¹⁾.
- ب - مبدأ الشمولية هذا التخطيط على جميع البلديات:

- يعمم هذا التخطيط على جميع البلديات.

- يشمل مجالات التنمية حسب إمكانية البلدية⁽²⁾.

(1) محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سبق ذكره، ص: 81.

(2) المرجع نفسه، ص: 82.

ثالثاً: تحضير المخطط البلدي للتنمية (PCD):

لا بد من إتباع خطوات معينة لإعداد هذا الأخير فهو يمر بمراحل متسلسلة ومتكاملة، تبدأ هذه بجمع البيانات الأساسية حول الإمكانيات المتوفرة ثم تحديد الأهداف المهمة بحيث يتم وضع سلم الأولويات بشرط ان يكون في إطار إمكانيات البلدية، بحيث يتم مناقشة هذه الأولويات في إطار المجلس الشعبي البلدي، وهذا لمناقشتها وتبادل الآراء وإثراء النقاش حولها وطرح البدائل واقتراح الحلول وأهداف أخرى بحيث تقوم بتصميم الإطار الإجمالي للمخطط والذي ينسق ويجمع جميع الاقتراحات والآراء ثم يعرضها المجلس على اللجان التقنية لإبداء رأيها بحيث تقوم بوضع الإطار التفصيلي للمخطط وتقوم بتحديد الغلاف المالي للملائم للعمليات المقترحة أي تقوم بتصميم الإطار التفصيلي للمخطط بناء على تقارير اللجان التقنية تختتم هذه المرحلة بمصادقة هيئة المداولة على مستوى البلدية وهذا بعد مناقشته وتعديله إن اقتضت الحاجة ولكن لا يجب أن نهمل عملية هامة وهي تمويل المخطط⁽¹⁾.

1 . إجراءات إعداد المخطط البلدي للتنمية: لإعداد المخطط البلدي للتنمية فلا بد من احترام مجموعة من الشروط هي:

أ - مراعاة البلدية لإمكانياتها المالية والمادية: في هذا الإطار فلا بد أن تقوم البلدية بإحصاء لجميع إمكانياتها المالية وقدراتها للإنجاز المتوفرة على إقليمها، ضف إلى ذلك اقتراح مشاريع تكون معقولة من حيث تمويلها وهذا لتجنب المشاكل المتعلقة بالتمويل والإنجاز والتشييد.

ب - ضبط حاجيات البلدية وترتيبها حسب سلم الأولويات: هذا يعني أن البلدية عليها أن تقوم بتحديد حاجياتها ومتطلباتها المعبر عنها على أرض الواقع بحيث تكون ضرورية لتحسين الإطار المعيشي للمواطن لذلك فلا بد على البلدية أن تقوم بترتيبها وفق سلم للأولويات مهين، فيجب على البلدية أن تركز على عمليات التجهيز والاستثمار وهذا حسب المرسوم رقم 57/93 المؤرخ في 27 فيفري 1993⁽²⁾ وهذا في إطار توجيهات المخطط الوطني للتنمية.

(1) بن موسى رضوان، مرجع سبق ذكره، ص: 30.

(2) مرسوم تنفيذي رقم 57/93 المؤرخ يوم 27-02-1993 المتعلق بنققات التجهيز للدولة، الجريدة الرسمية، العدد 30، 1993/05/09،

ج - احترام توجيهات الحكومة: هذه التوجيهات الحكومية يمكن استنتاجها من توجيهات الحكومية المعبر عنها في برنامج الحكومة التي هي عبارة عن توجيهات سياسية، بحيث تقوم بتحديد الخطوط العريضة للخطة التنموية للبلاد لهذا فعلى البلدية عند تحضير مخططها التنموي وتنفيذه باحترامها هذه التوجيهات.

د - الوفاء بالوعود الانتخابية: وهذا عن طريق احترام البرنامج السياسي التي سطرته القائمة الانتخابية الفائزة بالانتخابات المحلية.

2 - مراحل ومستويات تحضير المخطط البلدي للتنمية: يمر المخطط البلدي بعد مراحل ومستويات قبل تسجيله ويكون كالتالي:

أ - على مستوى المحلي: هناك عدة مستويات على المستوى المحلي يمر بها المخطط البلدي للتنمية قبل عملية التسجيل النهائي تكون كالتالي:

- على مستوى البلدية: تقوم البلدية باقتراح مجموعة من المشاريع التنموية وهذا في الإطار احترام الشروط السالفة الذكر سابقا يعقد المجلس الشعبي البلدي مداولة لاقتراح المشاريع التنموية والتي يقدمها نوابه ويكون كل سنة في شهري أكتوبر ونوفمبر، وهذا لغرض تنفيذها في إطار السنة المالية المقبلة وفقا لعمليات التجهيز والاستثمار المسطرة ضمن قطاعات معينة، بحيث يتم تسجيلها في إطار فصول التي بدورها تنقسم إلى مواد فرعية وهذا التفصيل محتوى العمليات المراد إنجازها خلال السنة وهذا وفقا لسلم الأولويات الذي وضعته البلدية ثم يتم تسجيلها في مدونة تسمى "مدونة البلدية" مع تدوين العمليات التي لم تنجز في السنة السابقة؛ مع العلم أن المشاريع المسجلة في مدونة البلدية يتم اختيارها وفقا لمبدأ لا مركزية التخطيط لكون المسؤولين المحليين أدرى بالمشاكل والمتطلبات التي يحتاجها المواطن لتحسين وترقية ظروف المعيشية كل هذا في إطار احترام التوجيهات السياسية المختارة⁽¹⁾.

في مدونة البلدية تقوم المصالح التقنية للبلدية بإعداد بطاقة تقنية لكل عملية مسجلة في المدونة البلدية يتم اختيارها وفقا لمبدأ لا مركزية التخطيط لكون المسؤولين المحليين أدرى بالمشاكل والمتطلبات التي يحتاجها المواطن لتحسين وترقية ظرف المعيشية كل هذا في إطار احترام التوجيهات السياسية الحكومة والمسطرة في برنامج الوزير الأول؛ بعد تسجيل العمليات المختارة في مدونة البلدية تقوم المصالح

(1) بن موسى رضوان، مرجع سبق ذكره، ص: 31.

الفصل الثالث: النموذج التكميلي بدراسة تابلو بالمرية (2014-2016)

التقنية للبلدية بإعداد بطاقة تقنية لكل عملية مسجلة في المدونة تشمل هذه البطاقة التقنية على ذكر طبيعة المشروع، موقعه، التقييم المالي، للمشروع وذكر آثاره المحتملة، ترسل البطاقة التقنية إلى مديرية التخطيط ومراقبة الميزانية (ولمزيد من المعلومات أنظر الملحق رقم: 01 للمذكرة)، وهذا للحصول على رخصة برنامج ولكن قبل ذلك فلا بد من مرور هذه المقترحات على الدائرة.

- **على مستوى الدائرة:** تقوم البلدية بإرسال مدونة للدائرة بحيث يعقد رئيس الدائرة اجتماعا مع اللجنة القطاعية التقنية التي تتكون من كاتب عام مكلف بالتخطيط، رئيس المجلس الشعبي البلدي، ممثلو المصالح التقنية للبلدية، ممثلو المصالح الخارجية مثل: ممثل عن مديرية الري، مديرية البناء والتهيئة العمرانية، مديرية النشاط الاجتماعي، مديرية الشبيبة والرياضة، مديرية الصحة والسكان...الخ.

تقوم اللجنة القطاعية التقنية بالاطلاع على المقترحات المدونة في المدونة البلدية، بحيث تقوم بإبداء رأيها وتقوم بدراستها من الناحية التقنية بحيث تقوم بتعديلها وفق سلم الأولويات، التكلفة المالية للمشروع مع إلغاء بعض العمليات التي لا تحترم بعض الشروط كقدرة الإنجاز الموجودة على مستوى البلدية⁽¹⁾. وتنتهي أعمال اللجنة القطاعية التقنية بإعداد بطاقة تقنية نهائية لكل مشروع في مدونة البلدية للحصول على رخصة برنامج.

- **على مستوى الولاية:** بعد مصادقة رئيس الدائرة على البطاقة التقنية للمشروع أو المشاريع التي تم تسجيلها في مدونة البلدية، ترسل المشاريع إلى مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية بالولاية بحيث يتم على مستواها دراسة جميع اقتراحات البلديات الموجودة على إقليم الولاية بحيث توزع الملفات وهذا حسب اختصاص كل مصلحة بشرط أن يتم دراسة هذه الملفات والموافقة عليها قبل نهاية السنة السابقة بالنسبة المقبلة بالنسبة للمخططات البلدية على مستوى الولاية، ممثلو الدوائر والبلديات، بحيث يتم النظر في المقترحات البلدية ومناقشة مضمونها حسب برامج الولاية مع مراقبة البطاقات التقنية الخاصة بكل مشروع مع إمكانية تعديل الأغلفة المالية لكل مشروع مقترح.

(1) نفس المرجع سابق الذكر، ص: 31.

الفصل الثالث: النموذج التكيفي بلدية نابالوط بالبرية (2014-2016)

ب - على مستوى المركزي: بعد الانتهاء من إجراءات إعداد المخطط البلدي لتنمية على المستوى المحلي، ترسل مديرية التخطيط و مراقبة الميزانية مدونة البلدية التي تحتوي على المشاريع المسجلة إلى المديرية العامة للميزانية، بحيث يعقد اجتماع لجنة التحكيم التي يرأسها الوزير الأول، ويحضرها ممثلون عن وزارة الداخلية، مديرية التخطيط ومراقبة الميزانية وبعض رؤساء الدوائر.

تقدم اللجنة تقريراً عاماً حول الوضعية المالية للدولة ثم بعد ذلك يتم مناقشة المشاريع المقترحة للمخطط البلدي للتنمية من حيث أهدافها وغلافها المالي، بحيث تخصص رخصة برنامج للمشاريع الجديدة واعتمادات دفع للمشاريع التي بدأت في مرحلة الإنجاز ولم تنتهي في السنة المالية السابقة.

بعد هذا يخصص لكل ولاية غلاف مالي إجمالي لجميع المشاريع المقترحة في قانون المالية يسمى الغلاف المالي بـ "تصريح البرنامج النهائي" أو "مقرر البرنامج" يرسل هذا الأخير إلى كل ولاية بحيث يقوم هذا المقرر بتوزيع الاعتمادات المالية بين المشاريع وهذا بناء على ما أصدره المجلس الوطني لتخطيط كذلك فإن هذا المقرر يضم العمليات التي لديها أولوية حسب توجهات المخطط الوطني للتنمية⁽¹⁾.

ج - إعداد مدونة الولاية: بعد الحصول مديرية التخطيط ومراقبة الميزانية على تصريح البرنامج النهائي تقوم بعد اجتماع مع ممثلي البلديات لإعادة التحكيم فيما يخص المقترحات البلدية وذلك بتكليف مقررات البرامج مع المقترحات الأولية لكل بلدية مع مراعاة الشروط التالية:

- القدرات التمويلية لكل بلدية وأولوياتها التنموية.
- مراعاة الأولويات الولائية والقطاعية.
- التوجهات السياسية للحكومة.

ومن ثم يتم إعداد مدونة الولاية التي تضم المشاريع المقبولة والمقسمة على البلديات وهذا حسب الفصول والمواد، وترسل نسختان من المدونة إلى المديرية العامة للميزانية والوزارة المعنية بالمشروع⁽²⁾.

(1) نفس المرجع سابق الذكر، ص: 34.

(2) المرجع نفسه، ص: 34_35.

الفصل التاسع: النموذج التكميلي بلدية نابالوط بالبرية (2014-2016)

د - إعداد مقرر التسجيل: تقوم مديرية التخطيط ومراقبة الميزانية بإعداد مقرر التسجيل خاص بكل بلدية، يضم هذا الأخير المشاريع بحيث يرتب بعض الفصول والمواد مع تحديد رخصة البرنامج الخاص بكل عملية مسجلة، ويسمى بـ " تصريح البرامج " تحضر منه 6 نسخ توزع كما يلي: البلدية، الأمين العام لخزينة البلدية، الدائرة، خزينة الولاية، مديرية الإدارة المحلية، مديرية الضرائب (ولمزيد من المعلومات أنظر الملحق رقم: 02 للمذكرة).

هـ - تسجيل المشاريع: بعد الحصول البلدية على نسخة من مقرر التسجيل تقوم هذه الأخيرة بتسجيل المشاريع في بطاقة تقنية بصفة دقيقة وترسلها لمديرية التخطيط ومراقبة الميزانية وهذا لتسجيلها في ميزانية التجهيز العمومي الخاصة بالولاية، بعد مصادقة المجلس على مقرر التسجيل تكون المشاريع المسجلة في المدونة البلدية قابلة للتنفيذ (ولمزيد من المعلومات أنظر الملحق رقم: 03 للمذكرة).

ونقول أن المخطط البلدي قبل التسجيل يمر بعدة مستويات من تحضير بطاقة التقنية لتسجيل على مستوى مصالح التقنية للبلدي لتنتقل إلى مستوى الدائرة ليتم تعديل البطاقة التقنية بعد إجتماع اللجان المختصة لينتقل إلى مستوى الولاية ليتم إضافة بعض التعديلات بما يخص مبلغ الاعتماد ليتم انتقاله إلى المديرية العامة للتخطيط ومراقبة الميزانية ليتم بعدها إعداد مقرر التسجيل النهائي والذي ترسل المديرية العامة للتخطيط ومراقبة الميزانية 6 نسخ توجه إلى مستوى المحلي لتقوم البلدية بتسجيل المشاريع في البطاقة التقنية لتعيدها إلى مديرية التخطيط ومراقبة الميزانية لتسجيله في ميزانية التجهيز العمومي للولاية.

رابعا: كيفية تمويل المخطط البلدي للتنمية:

سوف نتطرق في هذا إلى إجراءات المتخذة لتمويل المخطط البلدي للتنمية ونظام المتبع لتمويل المخطط.

1 . إجراءات تمويل المخطط البلدي للتنمية:

مباشرة بعد الحصول على تصريح البرنامج النهائي تعمل الولاية على توزيع الغلاف المالي الإجمالي على البلديات هذا حسب الفصول، المواد والمواد الفرعية بحيث يخصص لكل مشروع رخصة برنامج

تحتوي على الغلاف المالي وهذا ما يظهر في مقرر التسجيل، توزع رخصة البرنامج وفق اعتمادات دفع سنوية تقسم وتوزع على شكل أقساط هذا ما يسمح باستهلاك عقلاني لرخصة البرنامج⁽¹⁾.

2 . نظام تمويل المخطط البلدي للتنمية:

سنتطرق هنا مراحل التي يتم فيها تسديد المبالغ قروض الدفع على مستوى البلدية:

أ . **مرحلة تقديم الغلاف المالي:** يتم منحه من طرف مديرية التخطيط ومراقبة الميزانية بحيث يمنح البلدية رخصة برنامج وغالبا ما يكون في شكل مبلغ الصافي يفوق المبلغ الحقيقي أو المبلغ الذي اقترحت البلدية، تقسم رخصة البرنامج إلى اعتمادات تسمى " قروض الدفع " وهذا حسب وتيرة إنجاز المشروع أو الجزء المنجز من المشروع.

ب . **مرحلة إعداد الفاتورة من طرف المقاول:** بالنسبة لعملية إنجاز لمشاريع فتم من طرف المقاولين تختارهم البلدية عن طريق عقد صفقة بصيغة التراضي، المناقصة أو المسابقة وهذا إذا كانت رخصة البرنامج تصل الحد الأدنى المطلوب للقيام بصفقة إنجاز المشروع أو تقوم بإنجاز المشروع عن طريق استشارة، بعد الانتهاء من كل جزء من المشروع تحرر فاتورة وهذا حسب حالة الأشغال المنجزة خلال شهر واحد بحيث يقوم الأعوان التقنيون للمصلحة التقنية للبلدية بزيارات ميدانية إلى مكان المشروع لمعاينة الأشغال المنجزة ومقارنتها مع مبلغ الفاتورة ومقارنتها مع بنود دفتر الشروط أو العقد⁽²⁾.

ج . **مرحلة تسديد مبالغ قروض الدفع:** بعد إعداد الفاتورة ترسلها المصلحة المالية للبلدية في شكل ملف يحتوي على حوالة الدفع أربع نسخ من رقم: 7 وهي وثيقة داخلية متبادلة بين أمين الخزينة البلدية وأمين الخزينة الولاية لصرف مبالغ قروض الدفع وتعويض المبالغ التي دفعها أمين العام الخزينة البلدية من خزينة البلدية لتي توقف العمل بها في سنة 2017.

في حالة ارتفاع قيمة المشروع تطلب البلدية من الولاية إعادة تقييم تكلفة المشروع لدفع قيمة هذا الارتفاع بحيث تقوم مديرية التخطيط و مراقبة الميزانية بتحرير مقرر إعادة التقييم.

(1) نفس المرجع سابق الذكر، ص: 37.

(2) المرجع نفسه ، ص ص: 37_39.

خامسا: تنفيذ ومتابعة المخطط البلدي للتنمية: في هذا الإطار تعمل البلدية على إدخال المخطط البلدية للتنمية حيز التنفيذ باعتبارها المستفيد من رخصة البرنامج وهذا بمجرد انتهائها من إجراءات إعداده، ويتم التنفيذ من خلال إجراءات معينة كما تسهر على مراقبة عملية التنفيذ⁽¹⁾.

1. طرق وتقنيات تنفيذ المخطط البلدي للتنمية:

هنا سوف نتطرق إلى طرق وتقنيات المتبعة من طرف البلدية لتنفيذ المخطط البلدي للتنمية.

أ. **تشخيص وتحديد المشروع:** لغرض إطلاع الهيئات المعنية بالمشروع وهذا على كافة زواياه ومواصفاته تقوم المصالح التقنية بالبلدية بعد حصولها على إشعار قبول المشروع من المديرية العامة للتخطيط ومراقبة الميزانية بعملية تشخيص المشروع عن طريق:

✓ **تسمية المشروع:** من أجل تسهيل عملية الإنتاج والاستثمار ضمن المخطط البلدي للتنمية يمنح اسم لكل مشروع يسمح بتصنيف العملية في إطار فصل ومادة معينة بالنسبة لتسمية المشروع تظهر في شكل دليل رقمي يحتوي على حرفين لاتينيين و15 رقما وهي عبارة عن رموز توضح المشروع يقسم إلى 6 أجزاء، مثال ذلك: تجديد شبكة توزيع المياه الصالحة للشرب في بلدية سيدي عمار، تسمية المشروع:

N	F	5	,	3	9	1	,	4	,	2	6	2	,	9	2	1	,	0	6	,	0	1
↓	↓	↓		↓	↓	↓		↓	↓	↓		↓	↓	↓		↓	↓	↓	↓	↓	↓	
الجزء	الجزء	الجزء		الجزء	الجزء	الجزء		الجزء	الجزء	الجزء		الجزء	الجزء	الجزء		الجزء	الجزء	الجزء	الجزء	الجزء	الجزء	
1	2	3		4	5	6																

▪ **الجزء الأول:** يتكون من:

الحرف الأول يحدد طبيعة المشاريع:

الحرف " N " : عمليات عادية.

الحرف " S " : عمليات خاصة.

(1) نفس المرجع سابق الذكر، ص ص: 39_40.

الحرف " U ": عمليات الاستعجالية⁽¹⁾.

طبيعة العملية في المثال السالف الذكر هي عملية عادية.

الحرف اللاتيني ثاني: بين لنا هذا الأخير نوع المخطط أو البرنامج ينتمي إليه المشرع.

- الحرف " A ": البرنامج أو المخطط المسجل قبل 01/01/1974.
- الحرف " B " البرنامج أو المخطط المسجل ما بين 01/01/1974 إلى 31/12/1979.
- الحرف " C " البرنامج أو المخطط المسجل ما بين 01/01/1980 إلى 31/12/1984.
- الحرف " D " البرنامج أو المخطط المسجل ما بين 01/01/1985 إلى 31/12/1998.
- الحرف " E " البرنامج أو المخطط المسجل ما بين 01/01/1999 إلى 31/12/2004 برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.
- الحرف " F " البرنامج أو المخطط المسجل ما بين 01/01/2005 إلى 31/12/2009 مخطط دعم النمو.
- الحرف " L " البرنامج أو المخطط المسجل ما بين 01/01/2010 إلى 31/12/2014 في إطار برنامج توطيد النمو.
- الحرف " K " البرنامج أو المخطط المسجل ما بين 01/01/2015 إلى يومنا هذا.

في مثالنا فالمشروع المسجل قد وضع في إطار مخطط دعم النمو الخماسي:

- رقم يدل على نوعية تمويل المشروع:
 - رقم 5: مساهمة نهائية من طرف الدولة.
 - رقم 6: مساهمة مؤقتة.
 - رقم 8: نظام المختلط بين المساهمات النهائية والمساهمات المؤقتة.
 - رقم 9: تمويل بين الدولة والجماعات المحلية الأخرى⁽²⁾.
- في مثالنا السابق فالمشروع ممول بمساهمة نهائية من طرف الدولة.

(1) نفس المرجع سابق الذكر، ص: 40.

(2) المرجع نفسه، ص: 41.

الفصل الثالث: النصف الثاني: الدراسة تابلو بالدرية (2014-2016)

- **الجزء الثاني:** يتكون من ثلاثة أرقام، تدل على رقم الفصل القطع الذي ينتمي إليه المشروع كما في مثالنا ينتمي المشروع إلى الفصل رقم: 391: التزويد بالمياه الصالحة للشرب " AEP "
- **الجزء الثالث:** يتكون من رقم واحد، يدل هذا الأخير على المادة المندرجة تحت الفصل في مثالنا هذا:

المادة	الفصل
1. أشغال صغيرة لتعبئة المياه الصالحة للشرب	391 . التزويد بالمياه الصالحة للشرب
2 . تخزين المياه الصالحة للشرب.	
3 . قنوات نقل المياه.	
4 . شبكات التوزيع.	
5 . تحليل المياه.	
6 . الدراسات.	
7 . متفرقات.	

. الجزء الرابع: يتكون من 6 أرقام تقسم إلى صنفين:

* الأرقام الثلاثة الأولى: تبين لنا مسير المشروع بمعنى الأمر بالصرف ونعني به العون العمومي المكلف بتنفيذ العملية.

* الأرقام الثلاثة الثانية: تبين لنا البلدية المعنية بالمشروع مثلا:

المسير	البلدية	الدائرة
262.921	2652 تابلو	11 تابلو

▪ **الجزء الخامس:** يحتوي على رقمين يمثلان السنة المالية التي انطلق فيها إنجاز المشروع 06 هي سنة 2006.

▪ **الجزء السادس:** يتكون من رقمين من 01 إلى 99، ويعبر عن رقم ترتيب العملية خلال السنة.

الفصل الثالث: النرويج البلديّة تابلو بالمرية (2014-2016)

✓ **تحديد موقع المشروع:** وهو عبارة عن عنوان المكان الذي سوف يتم فيه إنجاز الأشغال الخاصة بالمشروع ويكون هذا الأخير محددًا في الوثائق التي لها علاقة بالمشروع وكذلك في البطاقة التقنية للمشروع⁽¹⁾.

ولا يمكن تغيير هذا الأخير إلا عند الضرورة القصوى أو الظروف قاهرة وهذا بعد استشارة مديرية التخطيط ومراقبة الميزانية.

✓ **تبرير المشروع:** أي ذكر الأسباب الداعية إلى وضع هذا المشروع مع تحديد نتائجه والتي من المفترض أن تكون إيجابية مع تبيان أهمية لتحسين ظروف حياة المواطنين مع توضيح أهميته الاجتماعية أو التربوية أو الثقافية وغيرها.

✓ **التشخيص التقني للمشروع:** بحيث تتكفل المصالح التقنية على مستوى البلدية بإعداد بطاقة فنية للمشروع وتشمل نكر: التصاميم الخاصة بالمشروع، مساحته، فترة الإنجاز، أقساط الدفع مع نكر جميع العمليات التمهيديّة التي تسبق وضع المشروع.

✓ **تكلفة المشروع:** معناه نكر المبلغ الإجمالي الذي سوف يكلفه وضع هذا المشروع وتحديد أقساط الدفع للمشروع خلال السنة.

✓ **وسائل إنجاز المشروع:** أي تحديد المقاول أو المؤسسة المعنية بإنجاز المشروع، إضافة إلى تحديد نوع الصفقة المبرمة.

✓ **تسيير المشروع:** أي الهيئة المكلفة بتسيير المشروع إدارية بعد إنجازه.

✓ **الآثار المنتظرة من المشروع:** تحديد الآثار المترتبة عن إنجاز المشروع في المستقبل والحاضر⁽²⁾.

2. إنهاء وخلق المشروع:

وهنا سنتطرق إلى مراحل المتبعة من طرف البلدية لإنهاء وخلق مشروع المخطط كتالي:

أ. **تحرير بطاقة إنهاء المشروع:** تقوم المصالح التقنية للبلدية بالتنسيق مع مديرية التخطيط ومراقبة الميزانية بعملية إغلاق المشروع مع تحديد وتيرة إنجاز المشروع، طريقة استهلاك اعتمادات الدفع، المبلغ

(1) نفس المرجع سابق الذكر، ص: 42.

(2) المرجع نفسه، ص: 43.

الفصل الثالث: النموذج التقني بلدية نابالوط بالبرية (2014-2016)

الإجمالي للمشروع المبلغ المسدد نهائياً والمبالغ الباقية إن وجدت والنسبة المئوية لإنجاز المشروع، (ولمزيد من المعلومات أنظر الملحق رقم: 04 للمذكرة.

يجب الإشارة أن المبلغ الإجمالي للمشروع من المفترض أن يكون كافي ولكن يمكن أن يكون فيه فائض أو عدم كفاية اعتمادات الدفع المخصصة للمشروع.

■ عند وجود فائض فهو يعاد لتقديم اعتمادات دفعت في شكل اعدادات صحيحة بحيث تقوم مديرية التخطيط ومراقبة الميزانية بجمع هذه الأخيرة وتوجيهها لتمويل مشاريع أخرى.

■ عند عدم كفاية اعتمادات الدفع هو يكون ناتج نتيجة أخطاء تم ارتكابها عند القيام بعملية تقييم المشروع في البطاقة الفنية، التأخر في بداية الأشغال، تحسين الأسعار⁽¹⁾.

في هذه الحالة يتقدم رئيس البلدية بطلب وهذا لإعادة تقييم المشروع، وهذا مرور على مستوى مصالح رئيس الدائرة الذي يعمل رفقة اللجنة التقنية بدراسة هذا الطلب وتحديد قيمة العجز المالي الملاحظ بحيث يتم وضع تقرير إلى مديرية التخطيط والتهيئة الإقليمية لفتح اعتمادات جديدة.

بعد إعداد المصالح التقنية لبطاقة إنهاء المشروع، يصادق رئيس البلدية والأمين خزينة البلدية ثم ترسل في 3 نسخ إلى:

■ مديرية الإدارة المحلية.

■ أمين العام للخزينة.

■ مديرية التخطيط ومراقبة الميزانية⁽²⁾.

ب . تحويل مسؤولية المشروع إلى المكلف بالتسيير: هذا يعني تحويل المسؤولية عن المشروع المنجز من المكلف بالإنجاز إلى المكلف بالتسيير، بعد انقضاء مدة الإنجاز تنتقل مسؤولية التسيير إلى الهيئة أو القطاع المستفيد من المشروع، يتم هذا عن طريق منح إشعار بالاستلام النهائي إلى:

■ المجلس التنفيذي للولاية.

■ مديرية التخطيط ومراقبة الميزانية.

(1) نفس المرجع سابق الذكر ، ص: 44.

(2) المرجع نفسه، ص: 45.

▪ الدائرة.

▪ أمين خزينة البلدية⁽¹⁾.

سابعا: متابعة عملية تنفيذ المخطط البلدي للتنمية:

إن مراقبة عملية تنفيذ المخطط البلدي وللتأكد من وتيرة تقدم المشاريع المنجزة، تمكننا هذه العملية من اكتشاف الأخطاء قبل وقوعها ومحاولة تجنبها أو تحضير حلول لمواجهتها، فعملية المراقبة الخاصة بالمشاريع التنموية هي قبلية وبعديّة، وتعتمد عملية المراقبة من أجل تطبيقها على تحديد الهدف والسعي إلى تحقيقه، الحصول على مؤشرات وأرقام دورية حول مستوى وتيرة سير المشروع، معرفة الاتجاه العام للأداء الفعلي وبالتالي التنبؤ بالاختلالات وتجنب الوقوع فيها.

يمكن تقسيم وسائل المتابعة والمراقبة إلى:

أ. وسائل نظرية: فهي تعتمد على تقارير صادرة من المقاولين الذين يقومون بعملية الإنجاز من خلال تقديم كشف عام لتقدم عملية الإنجاز، قصد تعداد البيانات الإحصائية التي تضم معلومات دقيقة عن الأعمال المنجزة واعتمادات الدفع المستهلكة، كما تقوم مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية بملا استثمارات توزع على اعتمادات الدفع كل مشروع وحسب وتيرة تقدم الأهداف وهذا لمقارنتها مع الأهداف المسطرة في المخطط ومدى تحقيقها على أرض الواقع.

ب. وسائل عملية: وهي تتمثل في الزيارات التقديرية الميدانية وهذا لتمكن من مقارنة الأهداف المسطرة مع الأعمال المحققة على أرض الواقع، التأكد من مدى تطابق المعلومات المحصل عليها مع ما هو منجز في أرض الواقع.

ج. وسائل المتابعة: عن طريق البطاقة الفنية للمشروع بحيث تبين المبلغ الإجمالي للمشروع ومبلغ الاعتمادات المستهلكة ونسبة تقدم الأشغال.

▪ وضع وثائق الإدارية تتابع عملية سير المشروع مع احترام الأجال والمواصفات.

(1) نفس المرجع سابق الذكر، ص: 45.

▪ المعاينة الميدانية وهذا للتأكد من حصة المعلومات الموجودة في التقارير الدورية التي تحضرها البلدية والمديرية العامة للتخطيط ومراقبة الميزانية

إن متابعة إنجاز المشاريع بطريقة محاسبية تقنية وإدارية طبقاً للإجراءات القانونية المعمول بها، هي في حقيقة الأمر تسهر على ضمان سير العمليات على أحسن وجه وأفضل الظروف خلال فترة معينة، وتتم هذه العملية على عدة مستويات:

1. على مستوى الولاية: إن الهيئات المكلفة بمتابعة عملية تنفيذ المخططات البلدية للتنمية على مستوى الولاية هي:

أ. **الوالي:** يتابع عملية تنفيذ المشروع من خلال وضعه تقرير كل ثلاثة أشهر تمكن هذا الأخير من متابعة وتيرة استهلاك الاعتمادات المالية الممنوحة للمشروع ترسل نسخة من هذا التقرير إلى المديرية العامة للميزانية والوزارة المعنية أو المستفيد من المشروع.

ب. **المجلس التنفيذي للولاية:** تكمن مهمة متابعة لهذا المجلس من خلال الاطلاع على التقارير الشهرية التي تعدها البلديات والولاية والمتعلقة بسير إنجاز المشروع⁽¹⁾.

ج. **مديرية التخطيط ومراقبة الميزانية:** تقوم هذه الأخيرة كل شهر أو كل ثلاثة أشهر بوضع تقارير عن حالة تطور وسير المشاريع وتتم المتابعة من ناحيتين:

▪ **محاسبياً:** فتح ملفات خاصة بكل مشروع والتي تتضمن: عنوان، ورقم العملية، مبلغ رخصة البرنامج نسبة التنفيذ المشاريع مالياً ومادياً، مراقبة عملية استهلاك الاعتمادات، القيام بزيارات ميدانية ومقارنة سير المشاريع بالتقارير الدورية التي تقدم من طرف المقاول لفائدة البلدية.

▪ **مالياً:** من خلال السهر على احترام التقيد باعتمادات الدفع المخصصة في إطار رخصة البرنامج.

د. **مكتب الصفقات والبرامج:** هذا الأخير يقوم بمراقبة الأرقام الواردة في التقارير التي يرسلها القابض البلدي والذي أصبح ابتداءً من قانون المالية لسنة 2005 أمين الخزانة البلدية بحيث يتم هذا الأخير من

(1) نفس المرجع سابق الذكر ، ص: 46.

الفصل الثالث: النموذج التكاملي بلدية نابالوط بالدرسة (2014-2016)

خلال وضع مقارنة بين التقارير الشهرية لتقدم أشغال إنجاز المشروع التي يقدمها المقاول مع اعتمادات التي صرفها أمين لخزينة البلدية⁽¹⁾.

هـ . مديرية الإدارة المحلية: تقوم الإدارة المحلية بإرسال تقرير حول العمليات المنجزة مع ذكر اعتمادات الدفع المقدمة أي المستهلكة والبقايا المالية لرخص البرامج إن وجدت تاريخ إقفال العملية، تقوم المديرية بدراسة هذا التقرير وتقوم بإرسال نسخ إلى رئيس الدائرة، والمراقب المالي.

و . مكتب المخططات البلدية واعتمادات الدفع: يقوم هذا المكتب بمراقبة سير تطور المشاريع من حيث الإنجاز وصرف الاعتمادات المالية.

ز . خزينة الولاية: تقوم هذا الأخير بمراقبة اعتمادات الدفع التي قام بدفعها أمين لخزينة البلدية مسك القيود المحاسبية، بحيث يقوم هذا الأخير بفتح سجلات خاصة لعملية استهلاك القروض أي اعتمادات الدفع ومسك بطاقات الدفع التي قام أمين لخزينة البلدية بوضعها.

2 . على مستوى الدائرة:

تلعب الدائرة في هذا الإطار دور المنسق بين البلدية، الولاية، مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية من خلال القيام بالمهام التالية:

■ متابعة وتيرة استهلاك اعتمادات الدفع عن طريق مراقبة الحوالات التي قامت بدفعها البلدية لفائدة المقاول.

■ مراقبة مدى احترام البلدية لمواعيد إنجاز المشروع.

■ اقتراح وتعديل اعتمادات الدفع.

■ مراقبة المعطيات الرقمية المتعلقة بالوضع المالية والمادية.

■ تحرير تقارير أسبوعية حول وتيرة تطور المشاريع من خلال اجتماع اللجنة التقنية⁽²⁾.

(1) نفس المرجع سابق الذكر، ص: 47.

(2) المرجع نفسه، ص ص: 47_49.

3 . على مستوى البلدية:

أ . رئيس المجلس الشعبي البلدي: عند حصول رئيس البلدية على مقررات توزيع اعتمادات الدفع بحيث تعقد جلسة استثنائية للمصادقة على توزيع اعتمادات الدفع من خلال فتح بطاقة خاصة لكل مشروع وتحتوي على:

. الجزء الأول: تحتوي على وصف تقني للمشروع واعتمادات الدفع التي صرفت.

. الجزء الثاني: تحتوي على رخصة البرنامج وهذا للتمكين من متابعة المشروع.

يقوم رئيس البلدية كل ثلاثة أشهر بإعداد تقرير دوري حول سير المشروع، مبالغ استهلاك اعتمادات الدفع، بحيث يؤشر على هذا التقرير أمين لخزينة البلدية.

ب . أمين لخزينة البلدية: يقوم هذا الأخير بمسك بطاقة فنية خاصة بكل مشروع هذه الأخيرة فيها تقرير شهرية يرسلها إلى أمين خزينة الولاية وهو بدوره يرسلها إلى الوالي، وتحتوي على الحساب المالي لاستهلاك اعتمادات الدفع حسب الأبواب والمواد، وترسل نسخ من هذه التقارير إلى مديرية الإدارة المحلية، الوالي، رئيس الدائرة، أمين الخزينة الولاية.

ج . مصلحة التجهيز: تقوم بدراسة التقارير الشهرية التي يسلمها المقاول ومقارنتها مع الفواتير والقيام بزيارات ميدانية للمشروع⁽¹⁾.

وكذلك نستنتج أن المخططات البلدية للتنمية جاءت من أجل مساعدة البلديات الفقيرة في الجزائر والتي تحقق دائما عجزا في ميزانيتها وذلك من أجل مساعدتها في تحقيق البرامج المسطرة من خلال من برنامج المجلس الشعبي البلدي وكذلك البرامج المسطرة من طرف رئيس الجمهورية والذي يكون في فائدة البلدية وسكان البلدية أي تحقيق المنفعة العامة، والنهوض بالتنمية المحلية وكذلك تغطية العجز الحاصل في الميزانية المحلية للبلديات من أجل تدعيم المشاريع التي لا تستطيع تغطية تكاليفها جميعها لوحدها.

⁽¹⁾ نفس المرجع سابق الذكر، ص: 50.

الفصل التاسع: النموذج التكيفي بلدية تابلو بالبرية (2014-2016)

وبعد أن تعرفنا على كيفية إعداد المخططات البلدية للتنمية سوف ننتقل لمعرفة ما تأثير الذي ستخلفه سياسة ترشيد النفقات العمومية على المخططات البلدية للتنمية من الناحية الكمية في الفترة الممتدة من 2014 إلى 2016.

وقبل الانتقال إلى المطلب الثاني سوف نتطرق إلى المخصصات اعتمادات مخططات البلدية للتنمية التي خصصتها وزارة الداخلية والجماعات المحلية لسنوات ثلاث ماضية التي هي محور الدراسة (2014 - 2016) وفقا لجدول رقم: (09)

الجدول رقم: (09): المخصصات واعتمادات المرصودة للمخططات البلدية للتنمية من طرف وزارة الداخلية والجماعات المحلية.

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	2014	2015	2016
المخصصات والاعتمادات المرصودة لـ (PCD)	450	420	360

المصدر: من وزارة الداخلية والجماعات المحلية اعتمادا على وثيقة محصلة من مكتب مالية الجماعات المحلية.

نلاحظ من خلال جدول رقم: (09) أنه تم تخفيض مخصصات الاعتمادات لمخططات البلدية للتنمية انخفاضا تدريجيا بدأ من سنة 2014 وذلك يرجع لظهور الأزمة البترولية في نهاية تلك السنة ليمتد تخفيض مخصصات إلى 60 مليار دينار جزائري وذلك بسبب اشتداد أزمة في بداية سنة 2016 لتعلن الدولة عن سياسة ترشيد النفقات العامة في أواخر سنة 2016 بسياسة ترشيد النفقات .

الفصل الثالث: النموذج الكمي بلدية تابلوط بالبرية (2014-2016)

المطلب الثاني: سياسة ترشيد النفقات العامة وتأثيرها على المخططات البلدية للتنمية (PCD) من الناحية الكمية 2014 إلى 2016:

وما سنتطرق إليه في هذا المطلب إلى تأثير سياسية ترشيد النفقات العمومية وتأثيرها على المخططات البلدية لتنمية أي مقارنته بين عدد المشاريع المقترحة من طرف البلدية في إطار (PCD) وعدد المشاريع (PCD) التي تم تسجيلها لدى مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية وفقا للجدول رقم: 2 - 3 الذي سوف نخصه لدراسة الثلاث سنوات الأخيرة في العينة المختارة أي من (2014 - 2016).

الجدول رقم: (10): المخططات البلدية للتنمية المقترحة والمسجلة لسنوات (2014 - 2016) في بلدية تابلوط

2016		2015		2014		السنوات عدد المخططات
النسبة %	الكم	النسبة %	الكم	النسبة %	الكم	
%40	10	%83	12	%99	07	عدد المخططات المقترحة
	04		10		06	عدد المخططات المسجلة

المصدر: من إعداد الطلب اعتمادا على الملحق رقم: 02 المحصل من مكتب الأمانة العامة لبلدية تابلوط.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (10) أن نسبة تسجيل مشاريع المخططات البلدية للتنمية قد عرفت تراجع مستمر ابتداء من سنة 2015، حيث يظهر ذلك جليا من خلال العدد في عدد المخططات المسجلة سنة 2014 أي في فترة بما تسمى فترة البحبوحة المالية، وقد تم في هذه الفترة اعتماد 06 مخططات من أصل 07 مخططات بنسبة تصل إلى 99% وهي الفترة التي شهدت فيها نسبة مرتفعة من تسجيل اعتمادات المخططات على غرار العدد الضئيل من المقترحات مقارنة بالسنوات السابقة حيث كان عدد المقترحات كبير جدا ولكن كان اعتمادات التسجيل لا يفوق 8 تسجيلات سابقا.

لذلك نجد أن في سنة 2014 تم اقتراح 07 مخططات بينما نجد في سنة 2015 أنه قد تم تسجيل 10 مخططات من أصل 12 مخطط مقترح من طرف المجلس الشعبي البلدي لبلدية تابلوط وذلك بسبب بداية ظهور الأزمة تراجع سعر البترول في الأسواق العالمية في نهاية سنة 2015 لتشتد الأزمة في بداية سنة 2016 لتتخذ النولة بعدها سياسة التقشف في السداسي الأول من سنة 2016، لتعلن الحكومة الجزائرية سياسة ترشيد النفقات في السداسي الثاني من سنة 2016 و هذا ما يظهر جاليا من خلال

انخفاض عدد الاعتمادات مسجلة خلال سنة 2016 أي تم تسجيل 04 مخططات من أصل 10 مقترحة لتسجل من طرف البلدية لتصل دون نصف بنسب قدر بـ 40% وتعتبر هذه النسبة أقل نسبة منذ سنوات في بلدية تابلاط أي منذ سنوات لم يتم تسجيل نسبة منخفضة مثل هذه النسبة ليمتد إلى سنة 2017 حيث تم اقتراح 12 مخططا ليتم تسجيل 02 من مخططات خلال السداسي الأول فقط وهذا يبدو جليا تأثير ترشيد النفقات العمومية حيث تم تخفيض عدد المخططات البلدية للتنمية إلى أقل من نصف عدد المخططات المقترحة من طرف المجلس الشعبي البلدي أو من طرف الهيئة المنتخبة، هذه التسجيلات تمت حسب أولوية التي تولها مديرية البرمجة ومراقبة الميزانية وفقا للمخطط الوطني للتنمية وكذلك حسب طبيعة المنطقة أي المخططات التي تكتسي طابع الأهمية والضرورة للدفع بعجلة التنمية المحلية، مع الإبقاء على المخططات المسجلة مسبقا دون التخفيض أو إلغاء اعتمادا تهم المالية.

المبحث الثالث: سياسة ترشيد النفقات وتأثيرها على المخططات البلدية للتنمية من الناحية النوعية والمردودية:

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى تأثير سياسة ترشيد النفقات على (PCD) من ناحية النوعية أي نوع من مخططات التي نالت أكبر عدد من التسجيلات ومقارنتها مع أنواع أخرى لم تتل عدد كاف من التسجيلات وكذلك المردودية التي ستحققها هذه المخططات أي أن نوعية المختارة من مخططات من طرف المجلس الشعبي والنوعية المسجلة من طرف مديرية التخطيط ومراقبة الميزانية والمردودية المراد تحقيقها من كل مخطط مقترح أو مسجل.

1 - من حيث النوعية: يتم اقتراح مخططات البلدية للتنمية وفقا لنوعية التي تفرضها طبيعة المنطقة وهي منطقة ريفية يتم طرح نوعية مخططات في بلدية تابلاط وفقا لنوعية القطاعات التي تكتسي أهمية والبرمجة في برامج الهيئة المنتخبة والتي تركز على ثلاث قطاعات مهمة تفرضها طبيعة المنطقة كآتي:

أ - قطاع الأشغال العمومية: والذي يشمل تهيئة وإنجاز وتعبيد وفتح الطرق.

ب - قطاع الموارد المائية: وتشمل إنجاز الشبكات التطهير وكذلك شبكات الربط بالمياه الصالحة للشرب.

ج - قطاع تجهيزات العمومية: والذي يشمل إنجاز التهيئة الحضرية وإنجاز الإنارة العمومية الريفية وإنجاز قاعات العلاج بالمناطق الريفية.

الفصل الثالث: النموذج التخطيطي لبلدية تابلوط بالبرية (2014-2016)

وهنا سوف نخصص مطلب من أجل توضيح ما تحتويه تلك القطاعات من أنواع المخططات البلدية للتنمية في دراسة الحالة.

المطلب الأول: أنواع المخططات البلدية للتنمية:

يوجد عدة أنواع من المخططات البلدية للتنمية والتي سوف نصنفها حسب القطاعات التالية:

أ. قطاع الأشغال العمومية: ويحتوي على:

- الطرق: تشكل الطرق أحد الفصول الأكثر أهمية وهذا نظرا للنقص والإهمال الذي عانى منه هذا القطاع لمدة طويلة رغم كون فيه حركية جديدة في هذا الميدان خاصة مع توفر الإمكانيات المادية والمالية في الأونة الأخيرة والجدول التالي رقم (11) المتعلق ب: فصل الطرقات

رقم المادة	المادة	الرقم	الفصل
1,591	. انشاء طرق جديدة	591	الطرق
2,591	. الصيانة والتجديد		
3,591	. منشآت جمالية (الجسور)		
4,591	. إصلاحات كبرى ناتجة عن الكوارث الطبيعية		
5,591	. أشغال أخرى		

المصدر: من إعداد الطالب إعتامادا على وثائق محصلة من مكتب المالية والمحاسبة لبلدية تابلوط.

ونلاحظ من خلال الجدول رقم (11) أن فصل الطرقات يحتوي خمسة مواد وهذه المواد تحمل رقم تسلسلي تفصيلي للمادة المنطوية تحت الفصل لأن كل مخطط بلدي للتنمية يحمل رقم تسلسلي تفصيلي وهذا رقم فيه جزء خاص بالفصل واحدى مواد الفصل حسب طبيعة المخطط ويحضا هذا الفصل بأهمية كبيرة لأن هذا الفصل يعتبر من فصول البنى التحتية التي تساهم بنهوض بالتنمية المحلية وإنعاش الاقتصاد الوطني.

الفصل التاسع: النرويج (التكثيفي بلدية تابلاط بالبرية (2014-2016))

ب - قطاع الموارد المائية: بالرجوع إلى المواد 100، 101، 102، 104 من قانون البلدية⁽¹⁾:

- " تتكفل البلدية بإنشاء وتوسيع وصيانة المساحات الخضراء وصيانة كل أثاث حضري يهدف إلى تحسين إطار الحياة."
- " تسهر على حماية التربة والموارد المائية وتساهم في استعمال أمثل لها دراسة إمكانية استصلاح الأراضي بالسقي."
- " يتعين على البلدية أثناء المشاريع المختلفة على تراب البلدية مراعاة الأراضي الزراعية والمساحات الخضراء."

أما فيما يتعلق بالري فتلتزم البلدية بالتزويد بالمياه الصالحة للشرب بكميات كافية وبنوعية جيدة القيام بوضع وصيانة قنوات الصرف الصحي، إنجاز شبكات التوزيع في التجمعات الحضرية.

والجدول التالي رقم (12) المتعلق ب: فصل تزويد بالمياه الصالحة للشرب

رقم المادة	المادة	الرقم	الفصل
1,391	▪ أشغال صغيرة لتعبئة المياه في شبكات التوزيع	391	التزويد بالمياه الصالحة للشرب
2,391	▪ تخزين المياه		
3,391	▪ قنوات توزيع المياه		
4,391	▪ شبكات التوزيع		
5,391	▪ تحليل المياه		
6,391	▪ دراسات		
7,391	▪ أشغال أخرى		

المصدر: من إعداد الطالب إعتامادا على وثائق محصلة من مكتب المالية والمحاسبة لبلدية تابلاط.

⁽¹⁾ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 08/90 المؤرخ في 7 أبريل 1990، المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية، العدد 34 بتاريخ 1990، المواد 100، 101، 102، 104، ص: 66_69.

الفصل التاسع: النرويج البلدي بلدية تابلاط بالبرية (2014-2016)

ونلاحظ من خلال الجدول رقم (12) أن هذا الفصل على سبعة مواد وتحتوي هذه المواد على رقم تسلسلي وكثرة المواد تعود لطبيعة الفصل التزويد بالمياه التي تستلزم الكثير من المواد مدرجة لكثرت الأشغال في هذا الفصل لذلك يكتسي أهمية كبيرة من طرف المجالس خاصة في المناطق الريفية لأنه يعتبر من فصول البنى التحتية، وفي المناطق الحضرية يكون أقل أهمية.

وكذلك يتضمن فصل آخر حسب الجدول التالي رقم (13) المتعلق ب: فصل تطهير المياه

رقم المادة	المادة	الرقم	الفصل
1,392	شبكات الصرف الصحي	392	تطهير المياه
2,392	تحليل المياه خارج مجال الهضاب		
3,392	الدراسات		
4,392	متفرقات		

المصدر: من إعداد الطالب إعتامادا على وثائق محصلة من مكتب المالية والمحاسبة لبلدية تابلاط.

ونلاحظ من خلال الجدول رقم (13) أن هذا الفصل يندرج تحته اربع مواد وكل مادة تحمل رقم تسلسلي يدل على تلك المادة وذلك الفصل الذي نجده داخل الرقم التسلسلي التعريفي لكل مخطط بلدي للتنمية وهذا الفصل يكتسي أهمية كبيرة خاصة في المدن الكبيرة وفي المدن الصغيرة لأنه يعتبر من الفصول البنى التحتية.

الفصل التاسع: النرويج الطبيعي بلدية تابلو بالبرية (2014-2016)

ج - قطاع التجهيزات العمومية: ويحتوي هذا القطاع على الفصول التالية:

. البريد والمواصلات: ويشمل هذا الأخير إنشاء مراكز ومكاتب للبريد والمواصلات على مستوى البلدية ومختلف المناطق التابعة لها، والجدول التالي رقم (14) المتعلق ب: فصل البريد والمواصلات.

رقم المادة	المادة	الرقم	الفصل
1,593	وكالات ومكاتب البريد	593	البريد والهاتف

المصدر: من إعداد الطالب إعتامادا على وثائق محصلة من مكتب المالية والمحاسبة لبلدية تابلو.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (14) أن هذا الفصل نادر الوجود في المخططات البلدية للتنمية لذلك يحتوي على مادة واحدة ويكون موجود عندما تكون هناك إنشاء وكالات ومكاتب للبريد.

طبقا للمادة 98⁽¹⁾: " تبادر البلدية بكل إجراء من شأنه التكفل بالفئات الاجتماعية المحرومة ومساعدتها لا سيما في مجال الصحة والشغل"، وحسب هذه المادة نستنتج أن هناك المزيد من الفصول التي تسجل في قطاع التجهيزات العمومية لها علاقة بهذه المادة نذكرها كالاتي:

. التهيئة العمرانية: تقوم البلدية بكل الأعمال المتعلقة بالتهيئة العمرانية بحيث تقوم بتهيئة إضاءة الأحياء والشوارع، المحافظة على المواقع الطبيعية والأثرية والمحافظة على النظافة العمومية وغيرها.

والجدول التالي رقم (15) المتعلق ب: فصل التهيئة الحضرية.

رقم المادة	المادة	الرقم	الفصل
1,793	▪ الطرقات (الطرق الصغيرة، شوارع، أحياء)	793	التهيئة الحضرية
2,793	▪ الإنارة العمومية		

المصدر: من إعداد الطالب إعتامادا على وثائق محصلة من مكتب المالية والمحاسبة لبلدية تابلو.

(1) المرجع نفسه، المادة 98، ص: 64.

الفصل التاسع: المرفق التكميلي بلدية تابلوط بالريسة (2014-2016)

ونلاحظ من خلال الجدول رقم (15) أن هذا فصل موجود وبكثرة في المخططات البلدية للتنمية وهي تخص ترميم وإعادة تهيئة الطرقات الصغيرة وأحياء والإنارة العمومية وهذا من شأنه أن يحسن من الظروف المعيشية للسكان.

. الصحة والنظافة: تتكفل البلدية بإنشاء مراكز صحية وقاعات العلاج وتقوم بصيانتها.

والجدول التالي رقم (16) المتعلق ب: فصل الصحة والنظافة

رقم المادة	المادة	الرقم	الفصل
1,794	▪ بناء مراكز صحية وقاعات العلاج	794	الصحة والنظافة
2,794	▪ صيانة مراكز الصحية وقاعات العلاج		
3,794	▪ بناء مفرغات العمومية		

المصدر: من إعداد الطالب إعتامدا على وثائق محصلة من مكتب المالية والمحاسبة لبلدية تابلوط.

ونلاحظ من خلال الجدول رقم (16) أن هذا الفصل يأخذ قسط من الأهمية خاصة في المناطق الريفية و المدن الصغيرة لأنها تساهم بتحسين الظروف المعيشية للسكان بما يخص بناء مراكز صحية وقاعات علاج والسهر على صيانتها وكذلك بناء المفرغات العمومية للمحافظة على نظافة وصحة السكان.

. الثقافة والترفيه: تتكفل البلدية بإنشاء مكاتب البلدية وتجهيزها.

والجدول التالي رقم (17) المتعلق ب: فصل الثقافة والترفيه.

رقم المادة	المادة	الرقم	الفصل
1,795	▪ بناء المكاتب البلدية	795	الثقافة والترفيه
2,795	▪ تجهيز المكاتب البلدية		

المصدر: من إعداد الطالب إعتامدا على وثائق محصلة من مكتب المالية والمحاسبة لبلدية تابلوط.

الفصل التاسع: النموذج التكيفي بلدية تابلوط بالمرية (2014-2016)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (17) أن هذا نوع من الفصول لم تكن لديه أهمية كبيرة بالنسبة للبلديات والدولة سواء إلى أنها أعطته اهتماما كبيرا في الأونة الأخيرة بسبب انتهاج سياسة شراء السلم الاجتماعي.

. الشباب: تتكفل البلدية بشريحة الشباب وهذا عن طريق إنشاء وصيانة دور الشباب.

والجدول التالي رقم (18) المتعلق ب: فصل الشباب

رقم المادة	المادة	الرقم	الفصل
1,796	تهيئة وصيانة دور الشباب	796	الشباب

المصدر: من إعداد الطالب إعتادا على وثائق محصلة من مكتب المالية والمحاسبة لبلدية تابلوط.

ونلاحظ من خلال الجدول رقم (18) أن هذا الفصل نادرا ما نجده مسجل في المخططات البلدي للتنمية وهذا ما يدل على استحواذ الفصول الأخرى على الاهتمام وهذا يرجع لبرنامج المسطر طرف الهيئة المنتخبة.

. الرياضة: تتكفل البلدية في هذا الإطار بإنجاز الهياكل الرياضية وتهيئة مساحات للعب والترفيه.

والجدول التالي رقم (19) المتعلق ب: الرياضة

رقم المادة	المادة	الرقم	الفصل
1,797	تهيئة مساحات اللعب والترفيه	797	الرياضة

المصدر: من إعداد الطالب إعتادا على وثائق محصلة من مكتب المالية والمحاسبة لبلدية تابلوط.

ونلاحظ من خلال جدول رقم (19) أن هذا الفصل لا يكتسي طابع الأهمية لأنه ليس لديه أهداف كبيرة التي توجب الاهتمام به.

الفصل التاسع: النرويج التعليمي بلدية تابلاط بالبرية (2014-2016)

. التربية والتعليم والتكوين: طبقا للمادتين 97 و99 من قانون البلدية: " تبادر البلدية باتخاذ كل إجراء من شأنه أن يشجع التعليم ما قبل المدرسي ويحمل على ترقيته." " انجاز مؤسسات للتعليم الأساسي طبقا للمقاييس الوطنية والخريطة المدرسية كذلك تقوم بالإصلاحات الكبرى على مستوى المدارس وتجديد التجهيزات المدرسية⁽¹⁾.

والجدول التالي رقم (20) المتعلق ب: فصل التربية والتعليم

رقم المادة	المادة	الرقم	الفصل
1,691	. إعادة بناء المدارس	691	التربية والتعليم
2,691	. الإصلاحات الكبرى		
3,691	. التهيئة		
4,691	. تجديد التجهيزات		
5,691	. بناء قاعات للدراسة		

المصدر: من إعداد الطالب إعتامادا على وثائق محصلة من مكتب المالية والمحاسبة لبلدية تابلاط.

ونلاحظ من خلال الجدول رقم (20) أن هذا الفصل يحتوي على خمسة مواد وهذا لما يكتسبه من أهمية من خلال حصول البلدية على مثل هذا النوع من مخططات البلدية إعادة بناء أو بناء ومواد الأخرى تأتي في شكل مساعدات من طرف الدولة والهيئات الأخرى.

(1) القانون نفسه المادة 97 و99، ص ص: 64_66.

الفصل التاسع: النرويج البلدي بلدية تابلاط بالبرية (2014-2016)

- المنشآت الإدارية: تتمثل هذه الأخيرة في البنايات البلدية مثل: دار البلدية، مقر المجلس الشعبي البلدي، ملحقات إدارية بلدية. والجدول رقم (21) المتعلق ب: فصل بنايات البلدية

رقم المادة	المادة	الرقم	الفصل
1,891	▪ مقر المجلس الشعبي البلدي	891	بنايات البلدية
2,891	▪ ملحقات إدارية بلدية		
3,891	▪ متفرقات		

المصدر: من إعداد الطالب إعتامدا على وثائق محصلة من مكتب المالية والمحاسبة لبلدية تابلاط.

ونلاحظ من خلال الجدول رقم (21) أن هذا الفصل لا تلجأ إليه البلدية إلا في حالة تدهور مقر البلدية القديم واستحالة ترميمه أو صيانتته وكذلك إذا إزداد حجم السكان والتوسع العمراني تلجأ لإنشاء ملحقات جديدة متوافقة مع زحف المحيط العمراني الجديد ولذلك يعد هذا الفصل نادر الوجود في المخططات البلدية للتنمية.

وكذلك الإدارات الملحقة للمناطق الترقية ملخصة حسب الجدول التالي رقم (22) المتعلق ب: فصل

إدارات البلدية للمناطق الترقية

رقم المادة	المادة	الرقم	الفصل
1,992	إدارة البلدية للمناطق الترقية	992	إدارة البلدية للمناطق الترقية

المصدر: من إعداد الطالب إعتامدا على وثائق محصلة من مكتب المالية والمحاسبة لبلدية تابلاط.

ونلاحظ من خلال الجدول رقم (22) أن هذا الفصل النادر الإستعمال في المخططات البلدي للتنمية خاصة في المدن الصغيرة والريفية وقد نجده في المدن الكبرى وهي تخص إنشاء بعض الإدارات البلدية في المناطق الترقية مما يساعد على تطبيق مبدأ تقريب الإدارة من المواطن.

الفصل الثالث: النموذج التخطيطي لبلدية تابلوط بالبرية (2014-2016)

وفي الأخير نقول أننا عرجنا لأهم القطاعات التي يتم اقتراح فيها مشاريع لكي يزول اللبس عنكم الخاصة بمخطط البلدي للتنمية الذي سنعرضه في المطلب التالي لرؤية تأثير سياسة ترشيد النفقات على المخططات البلدية للتنمية من الناحية النوعية التي سنطرق فيها إلى القطاعات التي تم تسجيل فيها أكبر عدد من المخططات.

(ولمزيد من المعلومات حول الأنواع المقترحة من طرف المجلس الشعبي البلدي لبلدية تابلوط أنظر ملحق رقم: 03 للمذكرة).

المطلب الثاني: سياسة ترشيد النفقات وتأثيرها على المخططات البلدية للتنمية من الناحية النوعية والمردودية:

يتم تقسمها إلى قسمين:

1 - من حيث النوعية:

ويتم تصنيف مخططات البلدية للتنمية حسب نوعيتها وفقا للجدول رقم (23).

الجدول رقم: (23) تصنيف المخططات البلدية للتنمية المسجلة حسب نوعيتها من (2014 - 2016)

أنواع القطاعات السنوات	قطاع الأشغال العمومية	قطاع الموارد المائية	قطاع التجهيزات العمومية
2014	04	01	01
2015	05	03	02
2016	02	01	01
المجموع	11	05	04

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الملحق رقم: 02 المحصل من مكتب الأمانة العامة لبلدية تابلوط.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (23) أن النوع الذي استفاد خلال ثلاث سنوات محل الدراسة كان قطاع الأشغال العمومية بـ 11 مخطط مسجل يليه قطاع الموارد المائية بـ 05 مخططات وفي الأخير قطاع التجهيزات العمومية بـ 04 مخططات، ومن هنا نلاحظ أن أنواع المخططات التابعة لقطاع الأشغال

العمومية هي التي تستحوذ على حصة الأسد لثلاث سنوات الأخيرة وذلك لما تكتسيه من أهمية لدى المجلس المنتخب ويعتبر كذلك من أولويات مديرية التخطيط ومراقبة الميزانية لأنه اللبني أساسية لقيام البنى التحتية وهي بدورها مهمة لقيام التنمية المحلية، ليأتي نوع الثاني من أنواع المخططات وهي التابعة لقطاع الموارد المائية الذي كان من ثاني الأولويات الهيئة المنتخبة ومديرية التخطيط ليحل في المرتبة الثالثة أنواع المخططات التابعة لقطاع التجهيزات العمومية وهنا هذه أنواع هي من أولويات كذلك الهيئة المنتخبة ولكن لا تكتسي أولوية لدى مديرية التخطيط ومراقبة الميزانية وهذا لأنها ليست من أولويات في المخطط الوطني للتنمية، رغم أن أنواع المخططات القطاع الأول تقترح بكثرة حيث تم اقتراح ما يقارب 45 مخطط وتم تسجيل 11 مخطط في السنوات ثلاث محل الدراسة ومخططات القطاع الثالث تقترح هي الأخرى بكثرة حيث تم اقتراح ما يقارب 29 مخطط في السنوات الثلاث الأخيرة وتم تسجيل 04 مخططات فقط في ثلاث سنوات محل الدراسة بينما أنواع المخططات المنطوية تحت القطاع الثاني لم يتم اقتراح الكثير من المخططات خلال الثلاث السنوات الأخيرة محل الدراسة ما يقارب 07 مخططات ليتم تسجيل 05 مخططات خلال الثلاث السنوات الماضية وهذا راجع الأسباب المالية حيث أن أنواع المخططات المسجلة في قطاع الأشغال لا تطلب غلاف مالي كبير أو مبالغ مالية ضخمة حيث لا يتجاوز المخطط واحد المقترح في هذا القطاع مبلغ 9 ملايين دينار جزائري وكذلك هذا القطاع يكتسي أولوية كما ذكرنا سابقا ليأتي أنواع المخططات مسجلة في قطاع الموارد المائية والتي هي كذلك لا يتجاوز المبالغ المخططات المقترحة 6 ملايين دينار جزائري.

أما أنواع المخططات المسجلة في قطاع التجهيزات العمومية فمبالغ المخططات المقترحة فتتجاوز عتبة 20 مليون دينار جزائري وهنا تظهر سياسة الترشيد النفقات العمومية حيث تم تسجيل خلال سنوات الدراسة في وقت البجوحة سنة 2014 في القطاع الثالث مخطط بمبلغ يفوق 20 مليون دينار جزائري، بينما نرى في سنة 2015 أنه تم تسجيل مخططين في نفس القطاع الأول بمبلغ 10 ملايين دينار جزائري والثاني بمبلغ 7 ملايين دينار جزائري، أما سنة 2016 تم تسجيل مخطط واحد بمبلغ لا يفوق 4 ملايين، كذلك بالنسبة للقطاعيين الأول والثاني تم تسجيل المخططات التي لم يتجاوز مبالغها 5 ملايين دينار جزائري وهذا دليل واضح على تأثير سياسة ترشيد النفقات من حيث تسجيل أنواع المخططات حسب أولوية أنواع زائد بأقل مبلغ اعتماد مخصص لهذه المخططات، (لمزيد من معلومات أنظر الملحق رقم: 02 للمذكرة).

الفصل الثالث: النموذج التخطيطي بلدية نابلس بالمرحلة (2014-2016)

2 - من حيث المردودية: نلاحظ حسب جدول رقم: (10) والجدول رقم: (24) أن مردودية هذه المخططات لم تكن لها أي عائدات مالية بل عائدات معنوية تتمثل في:

- تثبيت السكان في مناطقهم السكنية.

- فك العزلة عنهم.

- تحسين ظروف معيشتهم وهذا بدوره يؤدي إلى اهتمام السكان بالزراعة والفلاحة وهذا يؤدي إلى تحقيق مردودية من شأنها النهوض بالتنمية المحلية.

إلا أن هذه المردودية تبقى مرهونة بعدة أسباب نذكرها فيما يلي:

- عدم استكمال إنجاز المخططات البلدية في أجالها المحددة أي أن مخطط يستغرق أكثر من عام ليتم غلقه.

- كثرة أجزاء المخطط مما يؤدي أحيانا إلى عدم تسجيل جزء من المخطط الموالي أو كذلك تأخر تسجيل الشطر من المخطط يبقي المخطط غير كامل وناقص.

- العراقيل الإدارية التي تقف كعائق نحو إنجاز وإتمام المخطط في وقته المحدد وتحقيق المردودية المرجوة من المخطط.

(ولمزيد من المعلومات أنظر الملحق رقم: 05 للمذكرة).

ولذلك فإن في هذه الحالة نقول مردودية هذه المخططات مرتبطة بمدة إنجاز وسرعة إتمام تنفيذ المخطط كذلك سرعة إتمام الإجراءات الإدارية.

خلاصة الفصل الثالث:

ومن خلال الدراسة تبين أن سياسة ترشيد النفقات وتأثيرها على المخططات البلدية للتنمية لها تأثير على مخططات من الناحية الكمية ومن خلال الدراسة كان هناك تراجع في عدد المخططات المسجلة مقارنة بالمقترحة حتى وصلت إلى أقل من النصف خلال الفترة دراسة (2014 - 2016).

أما من ناحية النوعية كان لسياسة ترشيد النفقات العمومية تأثيرا واضحا من خلال تسجيل أنواع من المخططات لصالح قطاع على حساب قطاع آخر، وهذا يرجع كذلك ضمن البرامج المسطرة من طرف الهيئة المنتخبة، كذلك ما هو مخطط له في برنامج الوطني للتنمية، أي أولوية التي تكون مبرمجة في المخطط الوطني للتنمية وكذلك طبيعة المنطقة الريفية هو أيضا يفرض نوعية معينة من المخططات، وسكان المنطقة كذلك هم يفرضون نوع معين من مخططات مثال: شهدت بلدية تابلو عدد من احتجاجات على الهيئة المنتخبة تطالب فيها تلك الهيئة بتحسين ظروف معيشته من خلال تهيئة وتعبيد الطرقات لذلك نرى أن تلك الأنواع من المخططات التي تستحوذ على الحصة الكبيرة من المخططات المسجلة، هذا كان له التأثير المباشر على مردودية المخططات البلدية للتنمية وهذا تأثير ليس راجع بقدر كبير لسياسة ترشيد النفقات العمومية بل راجع بشكل كبير إلى نوعية المخطط المسجل لأن كل مخطط يهدف إلى تحقيق مردودية ما وكذلك مردودية مخططات يرجع إلى مدى سرعة تنفيذ الإجراءات الإدارية وإتمام المخطط في أجاله المحددة وتخفيف من كثرة تجزئة المخططات إلى أجزاء وهذا ما يؤدي إلى عدم استكمال المخطط في وقته وبطء في تحقيق المردودية المرجوة منه.

الخطا قامة

الخاتمة

إن النفقات العامة هي العمود الفقري لأي لدولة فالنفقات العامة هي أدوات تستعملها الدولة لتسيير شؤونها العامة والنهوض باقتصادها وتطوير مرافقها العامة وتسيير وحدتها المحلية، ولذلك نجد أن الدول تولي لها أهمية كبيرة لهذه النفقات خاصة الدول التي لديها اقتصاد ضعيف والتي تحرص على مراقبة نفقاتها أي معرفة في أي شيء يصرف ذلك المال أو وضع ذلك المال في مكانه المناسب ومحاسبة من يسيئ استخدامه أو تبذيره لأن هذه الدول حريصة على عدم تبذير المال من أجل إعادة استخدامه في إنفاق آخر، وتحرص كذلك على النفقات العامة المصروفة التي ستعود عليها بالنفع العام وهذا بما يسمى بالترشيد والحرص على عدم التبذير في المال العام لأنه يعتبر أمانة وليس من حق أي شخص تبذيره أو استغلاله لخدمة مصلحته، وهذا مفهوم كان ظاهرا في الدول المتقدمة القوية اقتصاديا وذلك منذ أن ضربتهم الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1929م وما بعدها ذلك الدول تتخذ سياسة الترشيد النفقات العامة لتفادي الوقوع في الأزمات وإن وقعت أزمة جديدة تكون تلك الدول لديها مخزون احتياطي وتفادي الوقوع في العجز الذي وقعت فيه سابقا.

أما الدول التي تعتمد على الاقتصاد الريعي وهذا النوع من اقتصاد يعتبر هش، لأنه يعتمد أكثر من 40% من إيراداته تتكون من مواد مصدرة خام دون إضفاء عليها عامل الإنتاج عليها مثل: المحروقات في الجزائر وهذا ما يعرضها لأزمات عديدة بسبب عدم استقرار أسعار البترول في الأسواق العالمية والذي يؤثر على سياسة الإنفاق للدولة ويحدث في بعض الفترات عجز في ميزانياتها وهي بحاجة لترشيد النفقات وعدم تبذير المال العام، وبالنسبة للدول الإسلامية فإن الدين الإسلامي يحث على ترشيد المال العام وعدم تبذيره ولكن تلك الدول لم تعطي أهمية للترشيد بسبب البحبوحة المالية التي كانت تعيش فيها والشيء الآخر أنه كانت الدولة لم تمارس دورها في مراقبة صرف المال العام ومحاسبة من يهدر المال العام بفعالية، ولذلك في معظم تلك الدول لمنتشر فيها الفساد السياسي وسرقة المال العام دون محاسبة ومثال على ذلك دولة الجزائر.

الجزائر تعتبر من الدول العالم الثالث والتي هي بدورها تعتمد على الاقتصاد الريعي الهش والتي وقعت ضحية لأزمة تقلبات سعر البترول في الثمانيات القرن الماضي، والذي تسبب في عجز ميزانيتها العامة واضطرار الجزائر الاستدانة الخارجية الذي عاد عليها بنتائج سلبية وخيمة (مثل انخفاض العملة الوطنية بثلاثة عشر مرة عن قيمتها الحقيقية) ولجأت فيما بعد إلى إعادة جدولة الديون، وهذه الوضعية أغرق

الخلاصة

البلاد في مشاكل اجتماعية واقتصادية كثيرة وهذا يرجع في أحد جوانبه لعدم اتخاذ الجزائر لتدابير احترازية مثل ترشيد النفقات العامة لاجتناب الأزمات التي تعصف بأسعار البترول في الأسواق العالمية، ولكن الجزائر بدأت بترشيد النفقات العامة منذ أن عصفت بها الأزمة ومن خلال الدراسة رأينا عدة محاولات تمثلت في البرامج ومخططات التي جاءت بها الحكومات المتعاقبة من 1990 إلى 2014 خاصة بعد عودة ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية ودخول الجزائر في فترة البحبوحة المالية، وبدل سياسة ترشيد النفقات العامة تم اتخاذ سياسة شراء السلم الاجتماعي وتدعيم القطاعات الاستهلاكية وإهمال القطاعات الحساسة التي تقوي الاقتصاد وتحقيق التنمية المحلية التي لها مردودية فعالة على عكس القطاع الاستهلاكي وتعامل مع قضايا الفساد وسرقة المال، ومن هنا نستنتج بأن الجزائر وبسبب البحبوحة المالية لم يكن يهتمها ترشيد المال العام أكثر مما كان يهتمها شراء السلم الاجتماعي وإسكات الشعب وكل هذا على حساب الخزينة العامة وعدم الاكتراث للتبذر المال.

ولكن في أواخر سنة 2014 عصفت أزمة جديدة واشتدت الأزمة في بداية سنة 2015 التي شهدت على انخفاض غير مسبوق في أسعار البترول العالمية تزامن مع سياسة هدر المال العام وتبذيره، أعلنت الحكومة عن سياسة ترشيد النفقات العمومية وتجميد عدد من المشاريع الضخمة وإعادة مراجعة سياسة دعم الأسعار، وأيضا التخلي عن بعض صيغ التوظيف بالعقود (عمال الشبكة الاجتماعية)، وعينة الدراسة التي درسناها في هذا الموضوع وهي المخططات البلدية للتنمية وأخذنا كعينة إحدى البلديات الجزائرية وهي بلدية تابلاط حيث من خلال دراسة حالة والمدة الزمنية التي حددت من 2014 إلى 2016 وجدنا تأثير سياسة الترشيح من خلال تخفيض عدد المخططات التنموية من بداية الأزمة إلى نهاية الدراسة إلى أقل من نصف عدد المخططات المقترحة في العام وتعدى ذلك إلى تخفيض اعتمادها المالي من الاعتماد المقترح، وهذا ما أدى إلى تسجيل المخططات التي لديها أقل اعتماد والتي تحقق المردودية المرجوة بأقل مبلغ ممكن وهذا لا يوقف مشاريع البنى التحتية أو تجميدها أو تخفيض اعتمادتها المالية.

الخلاصة

ومن هذه الدراسة يمكن وضع الاقتراحات التالية:

1. تشديد الرقابة على النفقة العامة من خلال الرقابة القبلية والبعدية الصارمة.
2. معاقبة كل من يهدر المال العام في التسيير مهما كان منصب الشخص المسئول عن إهدار المال وذلك بقيام بإصلاحات في الهيئة القضائية وإعطائها استقلالية لمحاسبة هؤلاء.
3. زيادة من شفافية بخصوص التسيير المالي للنفقات العمومية.
4. ترشيد النفقات العامة لا يجب أن يمس المخططات البلدية للتنمية لأنها هي تعد اللبنة الأساسية لمشاريع البنى التحتية المحلية وتساهم بالنهوض بالتنمية، وتنظيم عملية دعم الفئات المعوزة بصفة مباشرة.

📌 **أفاق الدراسة:** بعد تحليلنا لهذا البحث من كل جوانبه واستخلصنا للنتائج السابقة الذكر، وفي الأخير نشير إلى إن هناك نقاط في دراستنا تستحق التوضيح والدراسة بشكل أعمق وبكثير من التحليل، وعليه نقترح بعض المواضيع للبحث والدراسة مستقبلا تصب في نفس هذا السياق والتي منها:

- سياسة ترشيد النفقات العمومية وتأثيرها على التنمية المحلية.
- سياسة ترشيد النفقات العمومية وتأثيرها على مخططات القطاعية للتنمية (PSD).
- سياسة ترشيد النفقات العمومية وتأثيرها على المخطط الوطني للتنمية (PND).

قائمة المراجع

1. باللغة العربية:

1. أبو دوح محمد عمر، ترشيد الإنفاق العام وعجز ميزانية الدولة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، ط 2، 2006.
2. الحاج طارق، المالية العامة، دار الصنعاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2009.
3. الرحماني الشريف، أموال البلديات الجزائرية: العجز والتحكم الجديد في التسيير، دار القصبية للنشر، الجزائر، ط1، 2003.
4. العواملة نائل عبد الحافظ، الإدارة المالية العامة: مدخل نظامي مقارنة، مركز أهدامين للنشر والتوزيع، الأردن، ط4، 2003.
5. الوادي محمود حسين وعزلم زكرياء أحمد، مبادئ المالية العامة، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ط، 2007.
6. باسم أحمد عامر، نظرية الإنفاق في ضوء القرآن الكريم، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ط، 2010.
7. بن داود إبراهيم، الرقابة المالية على النفقات العامة، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط، 2010.
8. بن شهرة مدني، سياسية الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات الدولية، دار هومه للنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، 2008.
9. بن شهرة مدني، الإصلاح الاقتصادية وسياسة التشغيل التجربة الجزائرية، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، ط3، 2009.
10. بهلول محمد بلقاسم حسين، سياسة تخطيط التنمية وإعادة مسارها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزء 1، 1999.
11. د. حامد عبد دراز والمرسي السيد حجازي، المالية العامة، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط، 2004.
12. جمال الدين محمد مكرم ابن منظور، لسان العرب، دار صابر، بيروت، لبنان، م3، ط10، د س.

قائمة المراجع

13. دران حامد عبد المجيد وأبو دوح محمد عمر، مبادئ المالية العامة، اليكس لتكنولوجيا المعلومات والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، ط 2، 2007.
14. سمحان حسين محمد والوادي محمود حسين وخريس إبراهيم والذبيبة زياد، المالية من منظور الإسلامي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2010.
15. شحاته الخطيب خالد وشامية أحمد زهير، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط3، 2007.
16. د. شحاته حسين حسين، ترشيد الإنفاق في الإسلام ضرورة شرعية وعدالة اجتماعية، دار المشورة للخبرة والاستشارات المالية الشرعية، مصر، د ط، 2009.
17. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، د ط، 2005.
18. عدلي ناشد سوزي، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، ط1، 2000.
19. عصفور محمد شاكور، أصول الموازنة العامة، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ط3، 2008.
20. عفر محمد عبد المنعم وأحمد فريد مصطفى، الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، مصر، ط1، 1999.
21. علي خليل واللوزي أحمد، المالية العامة، دار وهران للنشر والتوزيع، وهران، الجزائر، ط1، 2000.
22. كنعان علي، اقتصاديات المال والسياستين المالية والنقدية، دار المعارف للنشر، سوريا، د ط، دس.
23. لعمارة جمال، منهجية الميزانية العامة في الجزائر، دار هومة لنشر والتوزيع، الجزائر، د ط، 2010.
24. محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 2003.

25. مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط8، سنة 2005.
26. يلس شلوش بشير، المالية العامة: المبادئ العامة وتطبيقها في القانون الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، وهران، الجزائر، ط1، 2007.

2 . باللغة الأجنبية:

1. Chamineau Arde, **Lexique Economique Général**, Edition PUF, 1979.
2. Duverger Morrice, **France Public**, Edition PUF, Paris, 1971.

ب. المذكرات:

1. دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990 - 2004، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، غير منشورة، 2004.
2. ربايعة محمد صادق حامد، نموذج مقترح لقياس أثر جودة المعلومات المحاسبية على ترشيد الإنفاق الحكومي الأردني طبقا للمعايير الدولية، أطروحة دكتوراه فلسفة في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن، غير منشورة، 2010.
3. فرحي محمد، النمذجة القياسية ترشيد السياسات الاقتصادية النامية (دراسة خاصة لسياسة الإنفاق العام)، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، غير منشورة، 1998 - 1999.
4. فرج شعبان، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر (2000 - 2010)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، غير منشورة، 2012.
5. بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2009)، رسالة ماجستير في العلوم

قائمة المراجع

- الاقتصادية تخصص تسيير مالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، غير منشورة، 2010.
6. بودخدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي حالة الجزائر(2001 - 2009)، مذكرة ماجستير، تخصص علوم سياسية وعلاقات دولية، جامعة الجزائر، الجزائر، غير منشورة، 2009 - 2010.
7. طويلب محمد، سياسة الميزانية للجزائر خلال مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق، مذكرة ماجستير، تخصص علوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، غير منشورة، 1997.
8. العبد رياض، الرقابة المالية على النفقات البلدية، مذكرة ماستر في الحقوق، تخصص قانون إداري، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، غير منشورة، 2013 - 2014.
9. سلايم حمزة، وليد بوفاتح، فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2000 - 2014)، مذكر ماستر، تخصص مالية وبنوك، جامعة محند آيت علي، البويرة، الجزائر، غير منشورة، 2013 - 2014.
10. عوايشة بلال وناصر فاطمة الزهراء، إصلاح الإدارة المحلية كمدخل لترشيد النفقات العامة للدولة دراسة حالة الجزائر للفترة 1990 - 2014، مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال المؤسسات، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، غير منشورة، 2015/2016.
11. بن موسى رضوان، المخططات البلدية للتنمية، مذكرة تخرج، مدرسة العليا للإدارة مولاي أحمد مدغري، الجزائر، غير منشورة، 2005 - 2006.
12. مسعودي محمد، ميزانية الولاية بين التحضير والمتابعة، مذكرة تخرج من المدرسة الوطنية مولاي أحمد مدغري، الجزائر، غير منشورة، د س.

قائمة المراجع

ج. الملتقيات وندوات والمؤتمرات:

1. الشقارمي عبد الرحمان بن عبد الله، ورقة مقدمة ضمن ندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حق عام 1440 هـ تحت عنوان: نحو أداء أفضل في القطاع العمومي في المملكة السعودية، وزارة التخطيط المملكة العربية السعودية، أكتوبر 2002.
2. حامد نور الدين، مداخلة بعنوان: حول العولمة والإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية حالة الجزائر، المقدمة في الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الممارسة التسويقية، بشار، الجزائر، 2004.
3. عماري عماري، محمادي وليد، آثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر، أبحاث مؤتمر دولي حول تقييم أثر برنامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو، الجزائر، 2012.

د. المجلات:

1. أبو رزيزة عمر سراج، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، العلوم الهندسية، م 14، ع 1، 2003.
2. بوفليح نبيل، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر للفترة 2000 - 2010، مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية، العدد 12، ديسمبر 2012، جامعة بسكرة، الجزائر.
3. عبد السلام مخلوف والعرابي مصطفى، برنامج الإنعاش الاقتصادي للجزائر 2001 - 2004، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد الأول، 2012.
4. مسعي محمد، سياسة الإنعاش الاقتصادي للجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد الأول، 2012.

هـ. النصوص التشريعية والتنظيمية:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية القانون رقم 08/90 المؤرخ في 07 أبريل سنة 1990 المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية العدد 15، 1990.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية القانون رقم 09/90 المؤرخ في 07 أبريل 1990 المتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية العدد 15، 1990.

قائمة المراجع

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية قانون المالية تكميلي لسنة 2001، المؤرخ في 21 جوان 2001، الجريدة الرسمية العدد 38، 2001.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المرسوم التنفيذي رقم 154/70 المؤرخ في 22 أكتوبر 1970، يتضمن تحديد قائمة مصارف الولايات وإراداتها الجريدة الرسمية العدد 94، 1970.
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المرسوم التنفيذي رقم 136/73 المؤرخ في 09 أوت 1973 المتعلق بشروط تسيير وتنفيذ مخططات البلدية للتنمية، الجريدة الرسمية العدد 67، 1973.
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية القانون المرسوم التنفيذي رقم 436/91 المؤرخ في 3 ديسمبر 1991، يحدد شروط انتداب المستخدمين المحليين والعلوّة الممنوحة إياهم، الجريدة الرسمية، العدد 04، 1991، والمعدل بالمرسوم التنفيذي 34/98 المؤرخ في 24 يناير 1998، الجريدة الرسمية العدد 04، 1998.
6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المرسوم التنفيذي رقم 57/93 المؤرخ في 27 فيفري 1993 المتعلق بنفقات التجهيز للدولة، الجريدة الرسمية العدد 30، 1993.

و. مصنفات إدارية ونشرات الداخلية:

1. نشرة صادرة عن الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار، أبريل 2005.
2. نشرة صادرة عن الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار، جوان 2010.
3. وزارة الداخلية والجماعات المحلية، وضعية الاعتمادات المخصصة لمخططات البلدية للتنمية في نهاية 2016.

4. Ministère des finances, La situation Economique et Financier a fin 2002.
5. Ministère des finances, La situation Economique et Financier a fin 2003.

ز. الصحف:

1. جريدة الخبر الوطنية، الصادرة بتاريخ: 14/10/2010، العدد 4833.

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية المدية
دائرة تابلط
بلدية تابلط

بطاقة تقنية

لتسجيل عمليّة

البرنامج

المخطط البلدي للتنمية
2016

عنوان المشروع

متابعة و إنجاز مشروع تزويد اللبادة بالماء الصالح للشرب الشطر II

- الماكنت رقم 01 -

05-108-

I - تعيين المشروع:

المشروع يتمثل في انجاز مشروع تزويد فرق اللبادة و القداورية و السنايسية بالماء الصالح للشرب

II - الإطار الخاص بالمشروع:

- الموقع :

- ولاية المدية

- دائرة تابلط

- بلدية تابلط - فرق اللبادة و القداورية و السنايسية

III - النمو الديموغرافي: بعد تحسن الوضع الأمني ووجود عوامل الاستقرار هناك الكثير من العائلات عادت لمنزلها.

IV - تبرير المشروع وتقويم المشروع: المشروع يمكن من تزويد الفرق بالماء الصالح للشرب بصفة منتظمة وصحية

1- إنجاز الحفريات المختلفة	1.500.000,00	دج
2- إنجاز القنوات والمعدات	4.000.000,00	دج
3- انجاز أشغال مختلفة	500.000,00	دج
المجموع :	6.000.000,00	دج

تكلفة المشروع : ستة ملايين دينار جزائري.

V - مدة إنجاز المشروع :

تقدر مدة الإنجاز بـ : (06) سنة أشهر .

تابلط :

تابلط في :

رئيس المجلس الشعبي البلدي

رئيس فرع الموارد المائية

المجلس الشعبي البلدي
بلدية تابلط

م. نجاتي

رئيس قسم فرع الري
بتابلط



بوعزة محمد

الملحق رقم 01 .

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية المدية

دائرة تابلط

بلدية تابلط

اقتراحات المشاريع مخططات التنمية البلدية 2017

(حسب كل قطاع)

01 قطاع الأشغال العمومية

الرقم	تسمية و عنوان المشروع	المبلغ	أهمية المشروع
01	تهيئة طريق حمام التوانسة على مسافة 03 كلم الشطر الأول	12.000.000.00	تحسين وضعية الطريق الحالي التي عرفت تدهور كبير و العمل على استقرار و تثبيت السكان في مناطقهم
02	تعبيد الطريق الرابط بين الوطني رقم 08 والطريق الولائي 92 مرورا بقرعة بوار على مسافة 4.2 كلم الشطر 1	4.000.000.00	تحسين وضعية الطريق الحالي التي عرفت تدهور كبير و العمل على استقرار و تثبيت السكان في مناطقهم
03	انجاز طريق النواورة على مسافة 03 كلم الشطر 1	4.000.000.00	فك العزلة عن سكان المنطقة و العمل على استقرارهم و تثبيتهم في مناطقهم
04	انجاز طريق النواورة على مسافة 03 كلم الشطر 2	4.000.000.00	فك العزلة عن سكان المنطقة و العمل على استقرارهم و تثبيتهم في مناطقهم
05	تعبيد الطريق الرابط بين الوطني رقم 08 والطريق الولائي 92 مرورا بقرعة بوار على مسافة 4.2 كلم الشطر 2	4.000.000.00	تحسين وضعية الطريق الحالي التي عرفت تدهور كبير و العمل على استقرار و تثبيت السكان في مناطقهم

02 قطاع الموارد المائية

الرقم	تسمية و عنوان المشروع	المبلغ	أهمية المشروع
01	انجاز شبكة التطهير لأحياء الموشن و الحنية	4.000.000.00	تحسين و ترقية الإطار المعيشي للمواطنين بالقضاء على المصبات العشوائية و محاربة الأمراض المنتقلة عن طريق المياه بحيث يستفيد منها حوالي 2500 نسمة

المكلف :
تاريخ : 02

03 قطاع التجهيزات العمومية

الرقم	تسمية و عنوان المشروع	المبلغ	أهمية المشروع
01	انجاز التهيئة الحضريّة حيّ تيجاني	5.000.000.00	تحسين و ترقية الإطار المعيشي للمواطنين
02	انجاز التهيئة الحضريّة حيّ بروس	8.000.000.00	تحسين و ترقية الإطار المعيشي للمواطنين
03	انجاز الإنارة العمومية بمحول الطريق الوطني رقم 08	5.000.000.00	تحسين و ترقية الإطار المعيشي للمواطنين
04	انجاز الإنارة العمومية لحي بوفروة	8.000.000.00	تحسين و ترقية الإطار المعيشي للمواطنين
05	ترميم و تجهيز المركز الثقافي البلدي	15.000.000.00	تحسين و ترقية الخدمات الثقافية للشباب و الجمعيات
06	دراسة و انجاز قاعة للعلاج + سكنيين وظيفيين بمنطقة أهل الذراع	18.498.511.53	التخفيف على المواطنين من عبئ التنقل لتلقي الخدمات الصحية

تابلاط في

رئيس المجلس الشعبي البلدي

الملحق رقم: 02

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

في 12 أفريل 2017

ولاية المدية: 26

مقرر رقم: 046 / م.ب.م.م

المخططات البلدية للتنمية (م.ب.ت.)	8 2
بلدية:	تاهلاط

تسجيل
إعادة التقييم
انخفاض التقييم
تغيير
الغناء

المحافظة رقم: 046

إن وإلى ولاية المدية

- بمقتضى القانون رقم 10.11 المؤرخ في 10.06.22 المتعلق بالبلدية
- بمقتضى القانون رقم 07.12 المؤرخ في 2012.02.21 المتعلق بالولاية
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 227/98 المؤرخ في 07/13/1998 المتعلق بنقطة التجهيز للمعمل والمنعم بالمرسوم التنفيذي رقم 09-148 المؤرخ في 07 جادى الأولى عام 1430 الموافق لـ 02 ماي 2009
- بمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرخ في 2015/07/22 لمتضمن تعيين السيد مصطفى لعياضي وإلى ولاية المدية
- بمقتضى المرسوم رقم : 01 و 02 / م.و.ت / م. المؤرخ في 1988/02/21
- بمقتضى مقرر ترخيص البرنامج رقم MF/2017/DP/26 المؤرخ في 2017/01/02
- تبعا لإرسال السيد الرالي رقم 106 / 2017 / ع و المؤرخ في 2017/01/30
- تبعا لإرسال السيد رئيس دائرة تاهلاط رقم 1470 المؤرخ في: 2017/03/23

العادة: إن يتم بموجب هذا المقرر: تسجيل العمليات التالية بعنوان المخططات البلدية للتنمية لبلدية تاهلاط السنة المالية 2017 طبقا للجداولين المدرجين في الملحقين التاليفين.

المادة 2: تقدر قيمة ترخيص البرنامج بما قدره: 7 597 000

و بالأحرف: سبعة ملايين وخمسمائة وسبعة وتسعون ألف دينار جزائري

ولاية 2 | 6

بلدية 8 | 2

الملحق 01

(الاف دج / 10³)

تسجيل				رقم العملية
ترخيص البرنامج	العدد	ترخيص البرنامج	العدد	
3 760	1	3 760	1	NE 5 591 I 2 63 082 I 7 01 إنجاز طريق التواورة على مسافة 03 كلم (الشطر الأول)
3 837	1	3 837	1	تعميد الطريق بين ط . و رقم 08 والطريق الولايتي 92 مروراً بطريق بوار على مسافة 4,2 كلم (الشطر الأول)
7 597	2	7 597	2	المجموع

ولاية 2 | 6

بلدية 8 | 2

الملحق 02

(الآلاف/دج/10³)

تذكر مقرر رقم: 046 / م.ب.م.م


الرقم التاب	الإستعمال	الإطلاق	التسجيل	المجموع	غير		رقم العملية
					ذلك	مساهمت مؤقتة نهائية	
17/26/01/054	2017	2017	2017	3 760	-	-	NE 5 591 1 263 082 17 01
17/26/01/055	2017	2017	2017	3 837	-	-	NE 5 591 1 263 082 17 02
				7 597	-	-	المجموع

المادة 03: يتعين على رئيس المجلس الشعبي البلدي البلدية تالاط السهر على انجاز الأهداف العادية و العادية المشار إليها في هذا القرار. كل تغيير مهما كان نوعه يقدم لرأي الوالي المسبق.

المادة 04: يكاف المرسل اليهم المشار اليهم فيما أدناه كل فيما يخصه بتتفيذ هذا المقرر.

الوالي

الماكت رقم 03 -

المجلس الشعبي البلدي لبلدية تالاط
 السيد: 
 رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية تالاط
 القاضى البلدي/بايعين البلديات
 أمين خزينة ولاية المدية
 المراقب المالي لولاية المدية

بطاقة غلق مشاريع نهائية

تأشيرة المراقب المالي	بطاقة المشروع		تعريف العمارة					ولاية المدينة			
908	189	2016	02	26308216	1	5	9	1	5	NL	دائرة تابلات بلدية تابلات أمين خزينة البلديات بتابلات
	رقم	التسلسل	الرقم التسلسلي	المسير	العمارة	الباب	التصنيف	الرقم	التصنيف	الرقم	
2016	0	6	2	1							
السنة	الشهر	اليوم									

عنوان العمارة	متابعة و انجاز طريق القداورية على مسافة 4.2 كلم- الشطر (02)
---------------	---

المجموع العام	تسيير سنة: 2017	تسيير سنة: 2016	تسيير سنة:	تسيير سنة:	
6.521.000.00	6.521.000.00	6.521.000.00			رخصة البرنامج
6.520.410.00	198.900.00	6.321.510.00			إعتماد الدفع
590.00	/	/			الباقي عند نهاية البرنامج

تابلات في : 2017/04/22
رئيس المجلس الشعبي البلدي
رئيس المجلس الشعبي البلدي
بلدية تابلات
تيجانسي

شاهد ، وضبط
2017...
أمين خزينة البلديات تابلات
ولاية المدينة

تأشيرة المصالح التقنية

وزارة الأشغال العمومية
فرع القليبي
بتابلات
مدينة الأشغال العمومية

رئيس القسم الضريحي للأشغال
العمومية بتابلات
مسعود وزاني

المرسوم رقم: ...
مدير الإدارة المحلية
قابض ما بين البلديات
خزينة الولاية / الدائرة

الملاحق رقم: 04

(2) - ملف ختم عملية غير متنازع عليها :

(أ) - تعريف العملية :

البرنامج (أ - ب أو س)

الموضوع : متابعة و انجاز طريق القداورية على مسافة 4.2 كلم- الشطر (02)

الرقم : NL 5 591 1 263 082 16 02

القطاع : فرع الأشغال العمومية

القطاع الفرعي : الطرقات

البنية : 591

المادة : 1

المسير : 263082

تاريخ أول حالة : 2016

تاريخ التغييرات المحتملة : لا شيء.

- أشطب على العبارات غير ملائمة .
- تغييرات أجريت بواسطة قرارات رسمية و . ت . ت . أ .

- الملحق رقم 04 -

(3) - الأجزاء :

التسجيل	الإنطلاقة	الإنهاء	الفارق بعدد الثلاثيات	
2016	2016	2017	/	الحالة الأصلية
/	/	/	/	الحالة الحالية
/	/	/	/	الحالة الحقيقية

توضيح الفوارق :

(4) - تعيين المواقع :

الولاية	الدائرة	البلدية	ما بين الولايات	الخارجية	
المدينة	تابلات	تابلات	/	/	الحالة الأصلية
/	/	/	/	/	الحالة الحالية
/	/	/	/	/	الحالة الحقيقية

توضيح أسباب تغيير المواقع : لا شيء.

الملحق رقم 04

(5) نتائج الإستثمار أو المحتوى المادى:

النسبة عند تاريخ الغلق %	الإنتاج المتحصل عليه عند تاريخ الغلق (4)	الكمية المنشأ				وحدة القياس	المنتوج أو طبيعة الأشغال أو الفعل
		الفارق	الحالة الحقيقية (3)	الفارق (1.2)	الحالة الحالية (2)		
100%						متر طولي	متابعة وانجاز طريق القداورية على مسافة 4.2 كلم- الشطر (02)

توضيح الفوارق:

مؤشر قيمة الإنجاز:

دج / م 2 . مبني
دج / كلم . طريق أو أي مؤشر آخر متعلق بقيمة الإنجاز

المالك رقم 04 .

(6) - تفصيل هيكل الاستثمار (بالآلاف الدينارات)

الرقم	عملية موزعة أو مصنفة	قيمة الحالة الأصلية	قيمة الحالة الحالية	الفارق (2 - 1)	القيمة الحقيقية (3)	الفارق (3 - 2)
01	الدراسات و المخططات	/				
02	العمارات، الهندسة المعمارية					
03	الأشغال العامة	6.521				
04	آلات و تجهيزات					
05	وسائل النقل و الصيانة					
06	التكوين					
07	تقديم الخدمات الخارجية					
08	مخزون العتاد					
09	أخرى					
	المجموع	6.521				

توضيح الفوارق :

الملاحق رقم 04

(7) - عدد مناصب الشغل الدائمة المنشأة مباشرة :

10	الحالة الأصلية
10	الحالة الحالية
10	الحالة الحقيقية

توضيح الفوارق :

.....

.....

(8) - مواصفات أخرى متعلقة بالاستثمار :

عملية غير متنازع فيها:

مثال : حساب الإستغلال

طريقة التمويل :

- متوسط المدى: مخطط التنمية البلدية
- طويل المدى:
- تمويل خارجي بالعملية الصعبة إلخ

الملحق رقم 04

(9) - تصريح بالغلق عادي

أنا الممضي أسفله ، اللقب : تيجاني الإسسم : منير
الوظيفة : رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية تابلان
أصرح بأن عملية الإستثمار الحالية المتعلقة بموضوع: متابعة و انجاز طريق القداورية على مسافة 4.2 كلم- الشطر (02)
تحت رقم : NL 5 591 1 263 082 16 02 قد انتهت و أن النفقات الخاصة بها قد تمت تسويتها ، و أن الأجل
الممنوحة للمقاولين لتقديم الطعون قد انتهت ، ولم نسجل أي خلاف .
لذلك وجب الإعلان عن غلق هذه العملية المشار إليها سابقا و التي فصلت حساباتها بالفقرات 1 - 6 من الملف الحالي .

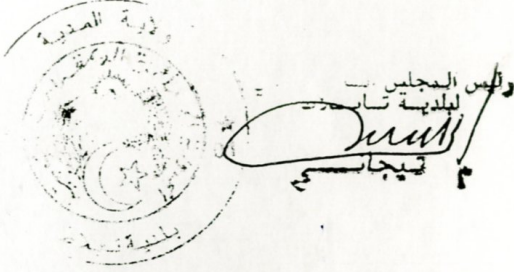
تاريخ ، طابع و إمضاء المصريح

2017/04/22

- مسؤول التخطيط في الوزارة
الوصية .

- أو مسؤول المؤسسة الوطنية

- مسؤول الوحدة أو الهيئة المستغلة



تأثيرات:

أمين الخزينة الرئيسي .

أو أمين الخزينة الولائي

أو المسؤول المالي للمؤسسة الوطنية .

- الوزارة الوصية .

- الوالي أو المدير العام للمؤسسة الوطنية .

- المالح رقم 04 -

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية المدية
دائرة تابلط
بلدية تابلط

الوضعية المالية لبرامج المخطط البلدي للتنمية المحددة الى غاية 2016/12/31

ملاحظات	باقي الإنجاز	مدفوعات مجمعة	مدفوعات السابقة	مدفوعات 2016	الإلتزامات	رخصة البرنامج	رقم العملية	عنوان العملية	تاريخ
عملية منقاة	5 458.17	6 094 541.83	5 716 270.64	378 271.19	6 094 541.83	6 100 000.00	NK 5 891 1 263 082 13 01	تهيئة و تجهيز مقر البلدية	1
عملية سنارية	631 709.43	1 347 290.57	0.00	1 347 290.57	1 347 290.57	1 979 000.00	NK 5 891 2 263 082 13 01	ترميم النورع البلدي البلدية	2
عملية منقاة	700.00	5 370 300.00	4 994 145.00	376 155.00	5 370 300.00	5 371 000.00	NK 5 591 1 263 082 14 02	متابعة و إعادة تاهل طريق أولاد منلسي على مسافة 1.7 كلم (ش)	3
عملية منقاة	370.00	8 352 630.00	7 956 000.00	396 630.00	8 352 630.00	8 353 000.00	NK 5 591 1 263 082 14 01	متابعة و إعادة تاهل طريق أولاد القاضي على مسافة 3 كلم (ش)	4
عملية منقاة	9 548.40	10 527 451.60	10 328 551.60	198 900.00	10 527 451.60	10 537 000.00	NK 5 591 1 263 082 13 05	متابعة و إنجاز طريق عين قصورة على مسافة 03 كلم (ش 1)	5
عملية منقاة	10 033.05	10 445 966.95	10 247 066.95	198 900.00	10 445 966.95	10 456 000.00	NK 5 591 1 263 082 13 04	متابعة و إنجاز طريق الحشم على مسافة 03 كلم (ش 1)	6
عملية منقاة	4 397.85	16 546 602.15	16 350 042.15	196 560.00	16 546 602.15	16 551 000.00	NL 5 591 1 263 082 15 02	تعمير طريق الزمامة على مسافة 2.3 كلم (ش 3)	7
عملية منقاة	288.64	14 157 711.36	11 657 947.86	2 499 763.50	14 157 711.36	14 158 000.00	NL 5 591 1 263 082 15 03	متابعة و إنجاز طريق القادورية و أهل الشعاب على مسافة 1.2 كلم (ش 1)	8
عملية منقاة	1 430.85	15 850 569.15	6 260 781.15	9 589 788.00	15 850 569.15	15 852 000.00	NL 5 591 1 263 082 15 04	متابعة و إنجاز الطريق الرابط بين فرقة البلدية و الطريق الولائي رقم 92 على مسافة 05 كلم (ش 1)	9
عملية منقاة	20.00	8 182 980.00	7 693 920.00	489 060.00	8 182 980.00	8 183 000.00	NL 5 591 2 263 082 15 02	إعادة تاهل الطريق الرابط حي بالتقوية المتخلفة على مسافة 2.8 كلم	10
عملية منقاة	4 760.00	5 232 240.00	4 450 680.00	781 560.00	5 232 240.00	5 237 000.00	NL 5 591 2 263 082 15 01	اتمام و إعادة تاهل طريق أولاد منلسي على مسافة 1.7 كلم (ش 2)	11
عملية منقاة	673.40	12 443 326.60	10 378 534.00	2 064 792.60	12 443 326.60	12 444 000.00	NL 5 591 4 263 082 13 01	تزيين فرقة بني جلال و أولاد القاضي بالمياه الصالحة للشرب (ش 1)	12

ص - 127 -

عملية سارية	1 049 426.05	2 730 573.95	0.00	2 730 573.95	2 730 573.95	3 780 000.00	NL 5 794 2 263 082 14 01	تقديم قاعتي علاج بالبرصعة والبيضة	13
عملية سارية	395 403.30	19 867 596.70	6 954 482.20	12 913 114.50	19 867 596.70	20 263 000.00	NK 5 591 1 263 082 13 03	دراسة و متابعة و انجاز الطريق الرابط بين ط. و رقم 92 و الطريق البلدي تقریوت على مسافة 06 كلم (ش1)	14
عملية مؤقتة	27 443.43	14 741 556.57	14 368 326.57	373 230.00	14 741 556.57	14 769 000.00	NL 5 591 1 263 082 15 01	متابعة و انجاز طريق اولاد العبد على مسافة 01 كلم (ش 1)	15
عملية مؤقتة	25 406.70	5 974 593.30	4 422 600.00	1 551 993.30	5 974 593.30	6 000 000.00	NL 5 591 8 263 082 15 01	انجاز مقر البلدية (ش 6)	16
عملية سارية	199 490.00	6 321 510.00	0.00	6 321 510.00	6 321 510.00	6 521 000.00	NL 5 591 1 263 082 16 02	متابعة و انجاز طريق القنارية و اهل الشعب على مسافة 4.2 كلم (ش 1)	17
عملية سارية	397 311.20	7 935 688.80	0.00	7 935 688.80	7 935 688.80	8 333 000.00	NK 5 591 1 263 082 14 03	متابعة و انجاز طريق خوخة كات الصمام على مسافة 06 كلم (ش 2)	18
عملية مؤقتة	410.00	5 998 590.00	3 237 039.00	2 761 551.00	5 998 590.00	5 999 000.00	NL 5 391 3 263 082 15 01	تزويد فرقة نبي جلال اولاد القاضي و اولاد ساسي بلمياه ص. ش (ش 2)	19
	2 764 280.47	178 121 719.53	125 016 387.12	53 105 332.41	178 121 719.53	180 886 000.00		المجموع العام	

تأشيرة أمين الخزينة البلدي

رئيس المجلس الشعبي البلدي



رئيس المجلس الشعبي البلدي

- المبلغات: 05 -

فهرس الجء اول

والملاحق

فهرس الجداول والملاحق

المختصرات

المختصر	المعاني
PCN	plan National de la Comptabilité
PND	programme National de Développement
PSD	programme Sectoriel de Développement
PCD	programme Communal de Développement

فهرس الجداول

صفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
34	تبويب مصالح وبرامج البلدية	(01)
35	تبويب مصالح وبرامج الولاية	(02)
48	توزيع المخصصات المالية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي	(03)
49	أهم القطاعات والمبالغ التي رصدت لبرنامج دعم النمو الاقتصادي	(04)
52	التوزيع القطاعي للبرنامج توطيد النمو 2010-2014	(05)
63	المخطط البلدي للتنمية وتمييزه عن المخطط الوطني للتنمية	(06)
64	المخطط البلدي للتنمية وتمييزه عن المخطط القطاعي للتنمية.	(07)
65	المخطط البلدي للتنمية وتمييزه عن البرامج الأخرى	(08)
84	المخصصات واعتمادات المرصودة للمخططات البلدية للتنمية من طرف وزارة الداخلية والجماعات المحلية.	(09)

فهرس الجداول والملاحق

85	المخططات البلدية للتنمية المقترحة والمسجلة لسنوات (2014 - 2016) في بلدية تابلط	(10)
87	فصل الطرقات	(11)
88	فصل تزويد بالمياه الصالحة للشرب	(12)
89	فصل تطهير المياه	(13)
90	فصل البريد المواصلات	(14)
90	فصل التهيئة الحضرية	(15)
91	فصل الصحة والنظافة	(16)
91	فصل الثقافة والترفيه	(17)
92	فصل الشباب	(18)
92	الرياضة	(19)
93	فصل التربية والتعليم	(20)
94	فصل بنايات البلدية	(21)
94	فصل إدارات البلدية للمناطق الترقية	(22)
95	تصنيف المخططات البلدية للتنمية المسجلة حسب نوعيتها من (2014 إلى 2016)	(23)

الفهرس

إهداء.	
تشكر.	
مقدمة.	ص أ.
الفصل الأول: ماهية ترشيد النفقات العامة.	ص 5.
المبحث الأول: مفهوم الترشيح.	ص 6.
المبحث الثاني: مفهوم النفقة العامة.	ص 9.
المبحث الثالث: مفهوم ترشيد النفقات العامة.	ص 20.
الفصل الثاني: حجم النفقات العامة والمحلية في الجزائر وسياسات الترشيحها.	ص 28.
المبحث الأول: تطور حجم النفقات العامة والمحلية في الجزائر وتصنيفها.	ص 29.
المبحث الثاني: أهم سياسات المتبعة لترشيح الإنفاق العام في الجزائر.	ص 42.
الفصل الثالث: النموذج التطبيقي بلدية تابلان بالمدينة (2014 - 2016).	ص 55.
المبحث الأول: تعريف بالحالة (بلدية تابلان).	ص 56.
المبحث الثاني: تأثير سياسة ترشيح النفقات العامة على المخططات البلدية للتنمية (PCD) من الناحية الكمية (2014 - 2016).	ص 61.
المبحث الثالث: تأثير سياسة النفقات العامة على المخططات البلدية للتنمية (PCD) من ناحية النوعية والمردوية (2014 . 2016).	ص 86.
الخاتمة.	ص هـ.
قائمة المراجع.	ص 102.
الملاحق.	ص 108.
فهرس الجداول والملاحق.	ص 123.
الفهرس.	ص 126.
الملخص.	ص 127.

الملخص

ملخص:

يعني ترشيد النفقات العمومية وضع النفقة العمومية في مكانها المناسب دون اصراف أو تقتير ومن أجل تحقيق ترشيد أمثل لنفقات العامة هناك خطوات متبعة من أجل ضمان نجاح أمثل لترشيد النفقة العامة، ولجأت الجزائر إلى إتباع سياسة الترشيح النفقات بعدما عرفت ازدياد في حجم النفقات العمومية وتطورها بعد الفترة البحبوبوحي التي مرت بها الجزائر في العشر سنوات الأخيرة، ورغم المحولات التي إتبعتها الجزائر من أجل الترشيح إلى أنها لم تحقق كل أهدافها بسبب اتخاذ الدولة لسياسة شراء السلم الاجتماعي وهدر مبالغ طائلة في السياسات الاجتماعية وهذا ما حصل في أواخر سنة 2015 وبداية سنة 2016 لتتبع سياسة ترشيح النفقات العامة والتي أثرت على التنمية المحلية وعلى المخططات البلدية للتنمية (PCD) ففي دراسة الحالة المتمثلة في بلدية تابلط خلال فترة الممتدة من (2014 إلى 2016) اتضح تأثير سياسة ترشيح النفقات سواء من الناحية الكمية أو من الناحية النوعية من خلال المخططات المسجلة والمقترحة ونوعية المخططات المسجلة حسب قطاع التي تتعلق به المردودية أي هذه المخططات.

The rationalization of public expenditure means putting the public expenditure in its proper place without any expense or reduction. In order to achieve optimal rationalization of public expenditures, there are steps taken to ensure optimal success for rationalizing public expenditure. Algeria has followed the rationalization of expenditures after increasing expenditure and development after the period Ahboboupha passed by Algeria in the last ten years, and despite the transformations followed by Algeria in order to rationalize that it did not achieve all its objectives because of the State's policy of buying social peace and wasting large sums in social policies and this happened in late 2015 and the beginning In 2016 to follow the policy of rationalization of public expenditure, which affected the local development and the municipal development plans (PCD). In the case study of the Municipality of Taplut during the period from 2014 to 2016 the effect of the policy of rationalization of expenditures, both quantitatively and qualitatively, Registered and proposed drawings and the quality of the registered plans according to the sector to which these plans relate.